



Copyright © King Saud University



٢١٧٢

هـ . ر

الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الامام

ابن عرفة، تأليف الرصاع، محمد بن قاسم - ٨٩٤ هـ .
كتبت سنة ١٣٨٠ هـ .

١٨٨ ق ٢٥ س ٢١ × ٢٩ سم
نسخة حسنة، بأولها نقص، خطها مغربي حسن،
طبع .

٥١٤٥

الاعلام (ط ٤) ٧ : ٥ ، معجم المؤلفين ١ : ١٣٧
١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح الحدود
الفقهية لابن عرفة .

والله والتوفيق **رحمة** شيخ كثير وشيوخنا عناية الفؤاد والمنفرد والمفرد **رحمة** بفتنة الزمان
يخبر من سناء اتنا **رحمة** آخر المتعبد من سلفنا **رحمة** سائرنا وموئنا وبركتنا **رحمة** ابو عبد الله محمد بن جعفر
رحمة الله وزرعي عنه **رحمة** رحمه سلفه **رحمة** واعاد علينا فضله **رحمة** فمن عظم فدية وعرفه **رحمة** ومن
علينا بدمه عليه **رحمة** من سعادته التي لا تلو الهمم الى ايمان عليه **رحمة** وقد اجر الله تعالى فلو سنا
محبته **رحمة** والتسخر بها علينا زعمته **رحمة** لما تراتر لنا من حشر خريفه وهداه به **رحمة** وغزاره علمه
وبلاغة فهمه **رحمة** وقوة قهره لخالقته ربه **رحمة** فزرع الله بخلوب المومنين محبته **رحمة** والقلب
ايه تناموثة **رحمة** على اجرت علمه ته سجنه بمعاملة الخاصة الصالحين **رحمة** في الفاء مرة تسع
فلو عباد والمومنين **رحمة** وقد شياهم ناشيوا خنا دكا في زعمه يفوز عنه خزه **رحمة** معكم من
لفه **رحمة** مسكين لقمه **رحمة** كما يعارخونه ويرايعونه شايها بوفاء **رحمة** وتكضع واخبار **رحمة**
وقد قبتنا عنهم ما سقمنا من عراماته **رحمة** وما بلغنا من محاسنه وسياداته **رحمة** وموافيقه عنه
من اعداياته **رحمة** ونه كراسته الله جملة صالحة في اقله التقييد واخر من خريفه
ومضله **رحمة** ودينه وعلمه **رحمة** ما جعل كالب العلم على تعظيمه ورثه **رحمة** وشاهدنا كتيبه جامعة
ما رقة شافية وايه **رحمة** البرز من فدا الزمان من بعد موزها **رحمة** وتبعا خرونية الى خله **رحمة** ويصيح اسرارنا
عن سلف **رحمة** وكل ضعيف عقل خبيث سريري وكبير جهل **رحمة** اذ اريت به نفسه الخبيثة
علا غلا **رحمة** بيهتر من الاعتراف للعقب والبلاء **رحمة** حيفك الله فلو سنا **رحمة** وملاها بمحبته
سنا اتنا **رحمة** الذي من فحو الفاء ما بواب **رحمة** وهذا اننا الله بهم الى كرم الحز والحواء **رحمة** ولما
كنت كثير المحبة والتعظيم **رحمة** لهذا الشية الكرم **رحمة** اكرت من النكر تعريجه للمقام
اليفهية **رحمة** ولعت باكلب تدهيم موايه اللواحية **رحمة** في عزة لم لكثير من المحبين
من الطلبة المجتهدين **رحمة** واحضرت على النكر فافيه **رحمة** والتقى به حفايفه **رحمة** كانها
معينة على تحصيل البرعيات **رحمة** محلة بحفاين اليفهيات **رحمة** تار يسومه غواصة منه هنيه
كليبات **رحمة** بحفك الخالب لتلك القواعد في اعانة على تحصيل البرع والبرايه **رحمة** ولما سمع
سنة مرارا بعض نبلاء الطلبة **رحمة** ونجل مضلا **رحمة** اخبه **رحمة** سترح كثير من حفايفه **رحمة** رضى الله
عنه ويسمك مواضع منه فافيه **رحمة** عبا الله عنه **رحمة** كلب متج شراخ له وده **رحمة** مبينا
لعرايه **رحمة** وياتها للثواب عفو **رحمة** فرايت ازمنة منمنة الله على **رحمة** وهذه اية من الكرم
سافنا الحليم التي **رحمة** بخذ متي لشيخ سنة الفتيه عليه الحكمة والسلم **رحمة** التي كانت حياته
بالحمية الجميل **رحمة** هذه الله به من ين انار **رحمة** باجبت العسايل لما سال **رحمة** واعترت على



على ما في رملهم من حيلة وما فيها
من الخدود واليخس والراد من الخس
ولما كانت القس عسة

او بوجه آخر انما هو الشرح اعم من ذلك **الحل** بالكلية وغيره بالدقيقة الشرعية اعم من ذلك اللغة
 وعبر انما هو بان يقول ان الذي دخل تحت النفل انفل الشرع المعين الاخص الى معنى اخر وفيه شبه كانه انما
 في ذلك ايضا انما هو بالتصحيح ويستغنى بالنقل والله اعلم براءه رضي الله عنه ونفع به **وجبه**
المسئلة الثالثة في ذكرنا ان الشيخ عر التعريف والمعرف معلوم ويصرف على ثلاثة اقسام هي
 ورشع **وليف** **بار** فلت **فلت** هل مراد رضي الله عنه بيان الحقايق البهية اما بالثبوت او بالنفي
 الماهيات او ثبوتها بل انما هو بكونها الى ان الماهية ان علمت اجزا وخواصا انما هي خارج حرها
 بالحقه اللبني او مراد انما هو التعريف كما مر من الخبرين كان الفعل لا يميز اللازم الى اخل من اللزوم **الحل**
قلت وانما مراد الشيخ رضي الله عنه انما كان الفعل وانما يدركه ذلك من نفسه بانه يدركه
 من اصول الشرع بانه مستفرا عما يعلمه الذي يرفع اللغة بما علمه بالثبوت للشرعي انه ركن من ركنها
 والركعة والسجدة كان ذاتها ما علمه خارج الشرع واللازمة كان خاصة فصارت الماهية
 يصح حرها بالحقه الخفيف والرشع والليف ان وجد تراء بين المحرمة والحقه **بار فيل**
 الركعة والسجدة وما شابهه الذي من اجزاء اجزاء حسية غير محمولة واجزاء الخلق من شركه
 ان تكون محمولة على ما حقه جماعة في ذلك والله اعلم انما يكون محمولا على ما لم يحل له ان يكون
 فيه انما يكون على ما لا يدركه الشيخ رضي الله عنه على شيئا من عبث السلاله كثير من الحجة وح
 حيث يقول الشيخ فينا ابن الحاجب عن الحق به عزرا على ما استراه ان شاء الله به اما عنه بديهي
 ان الذي **بالجواب** عن ذلك ان الشيخ رضي الله عنه لا يدركه الحق اجزاء الحسية التي لا تعمل بل ما
 يصح حمله فيقول الصلاة ان احراما وسللا وما شابهه الذي كما انه يقول الصلاة احراما وسلاما ولعل ما
 ذكره الشيخ رضي الله عنه حقه بعضهم وان النكوة كاسنن وهو الفضل الخفيف وهو الجزء المقتسم
 انما انما يصح حمله بالاشتقاق منه كما انما هو في النكوة ورفع كماله والى انما يصح حمله بالاجزاء
 الحسية والحقه الخفيف بالذات كما يصح تراعا يصح حمله ولما كان الشيخ رضي الله عنه به يعرف بالابواب
 يقول انما هو وما رسمه على انما يصح الحجة الخفيف والرشع بجزءه انما اعلمه عندهم
 وتسميات ما فيه من البحث ان شاء الله تعالى ويتبين به انما هو الحاجة اليه لله ولو الخروج عن
 الفقه لغيرنا من الذي يناسب مفسرنا **المسئلة الرابعة** في الرد على الشيخ رضي الله عنه انما كان اما
 بالعمول والمنقول محققا في انما هو بالحقه **الحل** في قوله الحق ودفع حقه وكانت المفردات
 عشرة جوهر وعرف والعرف ينقسم الى ما هو معلوم من العقار الخفيف وغيره ولم عند الحق او جمع
 نال في قول الشافعي **الحل** في انما هو بالحقه **الحل** في انما هو بالحقه **الحل** في انما هو بالحقه

جوں لم کہو اخلاص

ابراهيم بن وهب قال انما هو النصب وفتح على ما في قوله من رحمه الله فرب منه والفتحة اصلها الشئ مع ابراهيم
 التكملة في معرفة ما كان مع المازر رحمه الله على ما سياتي وعند الشيخ الكهانة غير التكملة في وجوب
 معناه على ما لا يوجد فيه التكملة في قوله فما تحقق عندنا في ذلك رحمه الله في حنبسنا اينما سمع فتارة
 وهو الصفة كان في قوله الكهانة معناه لا يفعل ولا يجوز في قوله الصفة تكلف على معان يكثر على التفت
 صفة عند اهل البيت ورواها اهل اهل الرضوخ والصفة والتفت لا يباح من وراء ما وتخلو
 الصفة على المعنى القائم بالمرحوب انما حاشا واعفلا وفيه تكلف الصفة على امره في بيت اذ اوجبه
 ترتب عليه ايا حبة ما كان منوعا وليس الترتيب بالحدس الخارج بنفسه بل ما في من ترتب على رغبة العلم
 وفي المعنى وفتح كلام غير الشيخ رحمه الله تفت عليه بعد في اخر من شرح الحدس والحدس ان الصفة
 هنا المراد منها تفت بين غير منه بقوله حاشا ليخرج به المصنف كالمستوفى والحدس من
 والمعنى التفت كالعلم والفتحة وغيره لم يفت في الصفة بما في ذلك الصفة في الفتحة به في كره
 في حدود كثيرة كالحلال والحرمان والحدس وغيره لم لا في ذلك الحدس وذا في الما عرفت جعلا في ناسب
 ما في حدس وان تفرضا في حفيضة والصفة التفت في ربه في الحفيضة عدمية عند اهل السنة كذا
 كان عزنا في الجمل الصفة على الم المعنى والفتحة عند كذا فيهما من قوله الكيف بل في الجمل
 في حفيضة الصفة **وقوله** رضي الله عنه توجب لم يوجبها التفتاح الصلاة به معناه ان
 التفتحة المذكورة بسبب في حشر الموصوف كان في ذلك حاصل مع ذلك الصفة لان الحدس الذي هو
 في الكهانة لا يجب منع كالتفتاح في هذا حصلت الكهانة في هذا الذي الحاشا في حفيضة الموصوف
 وهو الجواز **وقوله** استباحة اية حطب اباحة الصلاة ومعناه ان حطب اباحة الصلاة شرعا مع
 المانع كان منوعا فان المختلف لا يجوز له شرعا حطب اباحة الصلاة من غير مقتضاها لان مقتضاها
 هو الكهانة لقول النبي عليه السلام في الصلاة الكهانة في حطب اباحة الصلاة الكهانة في حطب اباحة الصلاة
 لا يجوز التفتاح على حطب اباحة التفتاح في اوجه مقتضاها ثبت جواز حطب اباحة التفتاح في اهل
 بل في اوجه المعنى الذي في قوله به كلامه رضي الله عنه يجب في حرمه مع استباحة لان التفتاح
 التفتاح في حفيضة ان يقول صفة توجب الصلاة او توجب استباحة الصلاة او ما في الشيخ جواز الصلاة
 رحمه الله في قوله لا يجب توجب كانه حشر التفتحة موحدا في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة
 وجه الصلاة للموصوف بما في ذلك في حطب اباحة الصلاة ولو في التفتاح جواز الصلاة كذا في الكهانة او حفيضة
 جواز العمل في حطب المصنف منها ايا تفتح ما منعه وجب في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة
 حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة في حطب اباحة الصلاة

ذكر كماله في هذه النسخة اذا وجه
 ترتيب علمه من غير اذا وجهه
 من ترتيب علمه م ٢٠

[illegible]

ما زالوا الحفا

متناه لانها يجب بناء الجوارح والحيوانية بالاجابة بلا يعجز ان يكون آخرها متوقفا على الضرر هذه الالام ضعيف
 وقد فقه منه لا يرد مثله على كلام هذه الالام ان تعذر ان اجاب بكلامه هذا انه حقيقة حكمية صريحة
 بسبب الجوارح والافعال كمالها في الصلاة يجب ان يكون في انفسها وليس فيه احواله والشبهة وانما
 ملزم الجوارح هو المستحب والكلام ليس فيه ثواب بل فيه عار **والجواب** انما يجب ان يكون
 الشيخ اعلم بالشئ الى نفسه وهو الجوارح واستباحة **والجواب** انما يجب ان يكون
 في الجوارح ما يجب وتنفذ لنا قبل هذه الامور وهذا ويزيد رتبنا ما يخرج حلاله من الصلاة سببها
 به ويعلمه في متنا وجزئته ما اوردوه على عدم رافع لاسرعة حرمانه من الصلاة
 الحائز للفراة والزمنية للشيخ لروى عن المسلمين والوضوء للتلاوة وعمل الميت وكل ما لا يدرج فيه
 استصحاب الصلاة لموصوف الكهارة وفي كماله بالحدود من جوارحه والحق به مفسر **ثم** اورد
 بعضهم سوءا بان قال ان الصلاة فاما اذا كانت التلاوة للتقليل في قوله **باجاب** بانما الشبهة
 الملك او استخفافا في رتبنا او المصلحة وافق ما يفرضه هذا على حقيقة ان الكلام اذا كانت
 للتقليل فيكون من جوارحه استباحة الصلاة بالصفة المخرجة عن الموصوف بها وادخل في الزمنية
 فلا يخرج من التكميل لكونه عليها وكذا انما شئت في قوله ما يجب في الجوارح من العار
 التلاوة ليست للتقليل بل لشبه الملك لانه لا يخرج عن الملك وكانت للتقليل لما دخلت كماله المصلحة
 لان الله استباحة الصلاة انما هو كمال الموصوف وهو المصلحة لا الموصوف بل العار وهو المصلحة
 رتبة اكله على كماله عليه الصفة وكرهه على عدم وجوبه لا التكميل به وادخل في اعتبارات حقيقة
باز فلت وجهه في الشيخ رحمه الله عنه على رسم التجاسس وانما ينفذ الجوارح كان صفة
 انما هي ما نفعه ليس له كونه له تحت الصلاة به للتساوي هذه الكلام فيفتقر الى الشيخ رحمه الله
 رة ان ليس الجوارح في رتبنا العورة والفراة وغيره الموصوفات حكمية ولا استلزام لبراءها **والجواب**
 بما رايته بلا يعجز الجوارح او افعالها كذا **قلت** ليس فيه ما يدل على انه يخرج من الصلاة
 المذكورة غير العمل المذكور وقد عرفت انما يجب ان يكون في انفسها وليس فيه ثواب بل فيه عار
 اليه ما يرد ليس الجوارح لانه ليس صفة حكمية يجب المنع المذكور ان كونه جوارحه وجود حجة
 خارجية للحكمة بحال التجاسس لانها صفة حكمية وهو كلام في نفسه وفيه من ان الله
 المعجز وهو الحقيقة الحكمية الشيخ مشهوره **قال** الشيخ بن مفيو العبد رحمه الله تعالى
 الحمد يظن على الامعان **قال** الصالح من السبليل **التميم** الجوارح **التميم** المنع التام
 عن الجوارح ثم استشكل عثر مع الحديث في التميم ثم قال **في** معنى رابع في تحمية كونه من العباد

لا يدرى في حق ما في هذه الالام وان
 التلاوة والتجاسس صفة
 حكمية لا حكمية ولا عقوبة

هذا هو الجواب

وهو ان الحمد ومع جني يفرض انما يجب على منفسه ملاذ صاحب العسنية وينزلون له منزلة المحسن
 فيعلمه بالحق فمن يقول ان يرفع الحد في الوضوء والغسل يقول ان لا يرفع الحد في الوضوء والمنع
 المرفوع على ان لا يرفع الحد في الوضوء والمنع المرفوع على ان لا يرفع الحد في الوضوء والمنع
 باو حكا ولم يزل **والمنع** المرتبة عليه رايها في هذه الامور اعتبارا في ان التميم لا يرفع الحد في الوضوء
 يراى الى العنا المحكم المرفوع وان المنع زائلا **والجواب** انما يجب ان يكون في انفسها وليس فيه ثواب بل فيه عار
 ما كونه في مكانه لا يرفع الحد في الوضوء على اثباته في الكلام هو الذي استقرنا اليه او ما وانه يجب
 ما استلزم اليه الشيخ كلاما من رسمه في الصفة الحكمية للتعذر في الحد في حكمة حكمية والكهارة
 صفة حكمية فيها صفة في رتبنا او المصلحة وافق ما يفرضه هذا على حقيقة ان الكلام اذا كانت
 في الجوارح ما يجب وتنفذ لنا قبل هذه الامور وهذا ويزيد رتبنا ما يخرج حلاله من الصلاة سببها
 به ويعلمه في متنا وجزئته ما اوردوه على عدم رافع لاسرعة حرمانه من الصلاة
 الحائز للفراة والزمنية للشيخ لروى عن المسلمين والوضوء للتلاوة وعمل الميت وكل ما لا يدرج فيه
 استصحاب الصلاة لموصوف الكهارة وفي كماله بالحدود من جوارحه والحق به مفسر **ثم** اورد
 بعضهم سوءا بان قال ان الصلاة فاما اذا كانت التلاوة للتقليل في قوله **باجاب** بانما الشبهة
 الملك او استخفافا في رتبنا او المصلحة وافق ما يفرضه هذا على حقيقة ان الكلام اذا كانت
 للتقليل فيكون من جوارحه استباحة الصلاة بالصفة المخرجة عن الموصوف بها وادخل في الزمنية
 فلا يخرج من التكميل لكونه عليها وكذا انما شئت في قوله ما يجب في الجوارح من العار
 التلاوة ليست للتقليل بل لشبه الملك لانه لا يخرج عن الملك وكانت للتقليل لما دخلت كماله المصلحة
 لان الله استباحة الصلاة انما هو كمال الموصوف وهو المصلحة لا الموصوف بل العار وهو المصلحة
 رتبة اكله على كماله عليه الصفة وكرهه على عدم وجوبه لا التكميل به وادخل في اعتبارات حقيقة
باز فلت وجهه في الشيخ رحمه الله عنه على رسم التجاسس وانما ينفذ الجوارح كان صفة
 انما هي ما نفعه ليس له كونه له تحت الصلاة به للتساوي هذه الكلام فيفتقر الى الشيخ رحمه الله
 رة ان ليس الجوارح في رتبنا العورة والفراة وغيره الموصوفات حكمية ولا استلزام لبراءها **والجواب**
 بما رايته بلا يعجز الجوارح او افعالها كذا **قلت** ليس فيه ما يدل على انه يخرج من الصلاة
 المذكورة غير العمل المذكور وقد عرفت انما يجب ان يكون في انفسها وليس فيه ثواب بل فيه عار
 اليه ما يرد ليس الجوارح لانه ليس صفة حكمية يجب المنع المذكور ان كونه جوارحه وجود حجة
 خارجية للحكمة بحال التجاسس لانها صفة حكمية وهو كلام في نفسه وفيه من ان الله
 المعجز وهو الحقيقة الحكمية الشيخ مشهوره **قال** الشيخ بن مفيو العبد رحمه الله تعالى
 الحمد يظن على الامعان **قال** الصالح من السبليل **التميم** الجوارح **التميم** المنع التام
 عن الجوارح ثم استشكل عثر مع الحديث في التميم ثم قال **في** معنى رابع في تحمية كونه من العباد

هذا هو الجواب

عن فضله وينفعنا به **باب في خد البجاسة** **فما رضى الله عنه** البجاسة توجب منه ما يوجبها ويوجبها ما يوجبها **افضل**

كَيْسَرُ الْهَمَاءِ وَقَدْ جَاءَتْهُ مَنَعُ الشَّبَابَةِ يَعْبُدُ الْفَقِيرَ الْمَذْأَبَ إِلَيْهِ **وقوله** ^{الجملة} وَيَتَعَلَّقُ بِالشَّبَابَةِ وَالْفَقِيرَ يَعْبُدُ عَلَى الْمَوْتِ وَيَعْلَمُ قَوْلَهُ فِيهِ وَسَبَّحُكُمْ كَرِهَ حَكِيمِيَّةٌ تَرْجِبُ

لذلك التماسه في حذرهم والصدق لم يعرف ما يتوقف على رسمه من قبله الخوة وتماثل هذا الرسم وما يوجب عليه وما فيه فليزده فيه بياناً وبإفادة فيقول **فمن عرفت** انه **لما عثره** التماسه بالدقة المذكورة

حَدَّثَنَا كَثِيرٌ بَعْدَ رِسْمِ النِّجَاسَةِ عَلَى مَا يَكُنْ بَعْدَ مِنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ عَلَيْهِمْ وَالْجَمْعُ الْمَشْهُورُ مَقَابِلَةُ
الْكَاهِنِ كَمَا أَنَّ النِّجَاسَةَ مَقَابِلَةُ الْكَاهِنَةِ وَالْكَاهِنَةُ هِيَ الْمَرْبُوعَةُ حَكْمِيَّةٌ إِذْ حُجِبَتْ لَهَا

كل من تصدق وفاته وهو لا يعلم أنه لا يزال له الشخم خمس ويقال فيه كل من **فليت**
 بالمرحوم وأما الثغابيل فما يغفل المصاحب بالخماسة وختمها كما به مكنون كل من كان الثغابيل

على كراهية صفة حكمية اوجبت منع استباحة الصلاة بياوميه **قلت** كراهية ان
تدرك كراهية ان تدرك الثوب او الدام من اثر الغصب يمنع ان يصفى حكمية بالاضامة او فعل

كما تقدم فيه بحث **باب قلت** جاء المنيعة انه ادفع اجازة عليه فيفسر افع كما هي قلت

المراءم خلوة به حدة التجاسة وعلى القوارس كما خزانة يجمعهم كحداة بخلقته يدخل به الحة الخدانة ويطلبه القوارس
يصور عليه كاهن به كمالا في لصحة الصلاة به او عليه وحزوا للرسم القاهر عليه بجمع مضطه اكله

بأنها ولعل على الخلاف كما الحكم من الحقيقة وغيرها المذكور والتجسس يظهر من ذلك أيضاً وإرادة على نعم الشيخ
ثبوت الحجة وخاتم الذهب وعذرة له في ما ذهب منه من الصلاة به أرفق منا **فان فيصل**

المؤمن **وقول الشيخ** رحمه الله والحديث لما عرفت الخشب وهو الجملة استحتاج الى التفسير

الصلوة مكافاة لجزءه من التمسك بلبه اقل من الاربع الحركات فالوجه يرد فوالله اعلم
التمسك بربعه الحركات فوالله اعلم بربعه وتستباح به الصلوة متتابعه الذي رجحت وحقنا انهم

بما زلنا الحجاب وهذه الافعال التي لم يكن ويفوت هذا الحجب انما وقع بالاشية في يقصده بيل الحجاب وانما يقصده انما الترفع بالحجاب كما يعبر منه ومقامه انما الترفع بالحجاب للحجاب المكمل وانما الترفع المفيد

الحبث أو أضافه إلى الحبث ثانياً علمنا أن مانع الصلاة هو الحدث فرفعنا تحصيله فبطلنا والله
سبحانه الموقوف لأثره غيره وإنما هو آخر الكلام فإن فيه ما يناسب عالمه وقال رحمه الله والنجاسة

حسب ما وجدته في نسخة أخرى من نسخة الأصلية

اشترى على المسند

الوضوء انما هي المنع من الصلاة وهذا ما منع الصلاة ومنع الصلاة مع اذنيه زينة وهي هرة
على كفها ربي الماء والشراب انما يرفع على المشهور المنع كما المنع الذي هو الصفة الحكيمة والماء
يرفع المانع والمنع المرتب عليه **قلت** به تشراته لو كان يرفع منع الصلاة ليجوز ان كان
والله اعلم **فلنقل** انه افصح الصلاة غير اننا نعلم ان الصلاة فان ستر عورتها صحت
عليه ان يرفع مانع الصلاة فيصير عليه حد التكبير ويحذف غير مكروه ركة التكبير وانما اذا كان
غير مستقبلا لم يخرج الاستقبال بغيره نفا بغير الشروع كلها **قلت** كذا في ذلك كان مانع الصلاة
عنده اليقين من صور وان لم ينشأ عزاء ان واشتباها وفيه محنة لا ينفكها والله سبحانه المتوفى
بمنه ومضلة كذا غير **باب الماء الكحور**
قال الشيخ رضي الله عنه الماء الكحور ما يفي بصفة اصل خلفه
غير مخروج من نبات ولا حيوان ولا معدن ولا غير، حتى الشيخ رضي الله عنه الماء الكحور وغيره
الحق للكحور وعمل عن كلام ابن الحاجب كذا يمار لبعده بعوده التفسير بقوله وهو الماء الذي هو على
وما استشفاه واخرج به ما نفى به على حد ابن الحاجب من ماء وورده وشبهه وقوله غير نجس على العمل
من الباعل وعمل عن لفظه الى قوله ما يفي بصفة اصل خلفه الخ للاختصاص من التخصيص عليه بانفس
على غيره **فلنقل** كذا في تبيينه غير واخصر بقوله ما يفي بصفة اصل خلفه ولحيات
بعبارة ابن الحاجب **قلت** كذا في عبارته رحمه الله اقل اجروا من غير ان يواضع منها عادة
يما في على تمامه لا يختص اذ اوجب مشكوكا في نفسه ما اوجب العادل **باب فيل**
يرد على حد الشيخ الماء اذا استعمل في دبره او الفاح اذا ابا او غيره لم يملك يبق على حصة اصل
خلفه **قلت** لا يبرء الكبر عليه كذا في كماله كماله الكحور ولة اقل او مشكوكا في نفسه
انما الاستمعة جدا وان الجواب في كحور **باب فيل** الماء اذا كان علة في كحور ما
او لا نفس خفيف يمتز فيه حرة **قلت** مثل السؤال الذي قبله وقوله الماء الكحور
ما يفي في اخره **ما** موصولة وقوله يبرء الماء الذي يفي بصفة خلفه يبرء الماء الكحور
وما عثر من نبات وما خرج من حيوان وغيره الك من الماء مع غيره ولذا اخرج في الماء الكحور
وهو قوله غير الخ ليكون حرة كحور **باب فيل** ماء النبات وغيره الك اخرج من غيره
بلا يصبغ اذ خاله تحق الكحور ولا يصبغ اذ لم يصبغ اذ خاله الكحور يصبغ على حصة خلفه
فان صفة اصل خلفه انه غير مخروج واعماله **قلت** لعله اشار بصفة الخلق الى ان
فيه تغيير لوزن الكحور وراحيته وصولا الى ان التغيير به الماء الكحور الذي انا جابح على

الله اعلم

على الله عليه وسلم واسرار بعض شراح الحاجب الى ان الماء بقول الفقهاء الباء على اصل خلفه وقوله لم
يغير لونه واكفهم وكارحيه وانما في معناه عندهم اصل خلفه غيرهما وهو الاصل خلفه الكحور عليه
الجواب وانما ان الماء الكحور انما هو منسحق الماء المستحق والحق والحق بغيره واحتاج الى ما
يقع **باب فيل** قول الشيخ رضي الله عنه بصفة اصل خلفه هل يقال غير ذلك اشار الى
ان الصفة في التبيين يخرج تغييرها بما خرج في الكما تغيرت صفة خلفه كما في قوله
في بصفة خلفه كما يخرج به الكما اصل خلفه موصوفه الماء المتغير **قلت**
يجوز ان يكون قصود هذا الى ان يفي بالوجه الكما احتاج الى اخرج ما اخرج من نبات كذا في كماله
عصا وفكر فليست فيه صفة خلفه لغيره بل اخرج من غيره كذا في قوله الباء فيهما بصفة
الصفة الحكيمة التي هي الكحور والوراء والراحيته في الصفة النسبية والماء داخل فيه الكحور
الناس من الشاة الذي عثره السحاب وغيره الك **باب فيل** الماء بقوله غير
مثال كغيره **قلت** مراد والله اعلم ما حرا على الماء متاخا الكحور وغيره كذا في كماله
وغيره لان الكحور في بصفة خلفه كذا في غير ما يفي بصفة خلفه كذا في كماله على قول
وكذا لم ما خولك ولم يتغير على تفصيل فيه والله اعلم ليشير بغير سور علة البقاء في الماء
المستحجر اذ خاله غير ولم يغير، يلزم على تعريفه انه غير كحور وهو خلاف الاتفاق وقوله
موضح وكحور قول الشيخ رحمه الله وقول ابن الحاجب الباء على اصل خلفه يتكلم كحور، ما
الورد في كماله يفي ان يسم ابن الحاجب الكحور وان قوله وهو يبرء على الكحور والشيخ
من علة السؤال حمل التخصيص ان يعود على الكحور وما في نفسه لنا في البحث هذا ان الشيخ اذا
فيه عنه الذي يفتي بغيره وما يجب ان يبرء لان البرء في كحور وهو الكحور كذا في كماله
الكحور والكحور وغيره واعترفته وما يصبغ الجواب بان الكحور والكحور من كحور وانما قل
خوف الشيخ لم يتشكك في بغيره من اعترافه على ما في كتابه الغرر بصفة الكحور
والله اعلم **باب الميته** **قال الشيخ رضي الله عنه**
ما مات لا يترك له تدبيره لم حد الميته الميت الذي مات بغيره كذا في كماله الميت وقوله بغيره
كذا في كماله الميت الذي مات بغيره كذا في كماله الميت الذي مات بغيره كذا في كماله الميت
الحق اعلمها النجاسة **باب فيل** لعله التبرع من غير من دون كذا في كماله الميت
لا يترك الميت ما جاز له الموت من حيوان او شجر من الميته **باب فيل** قوله لغيره كذا في كماله
تحتاج الى تعريف شرعا ويات الشيخ تعريفا بغيره كذا في كماله الميت **قلت**

ولا خلاف ان الماء الكحور هو الذي هو على كماله
لا يبرء من كحور ولا يبرء من كحور ولا يبرء من كحور
فان كان كحور في كحور ولا يبرء من كحور ولا يبرء من كحور
افترى ما في كحور عليه كماله رحمه الله

فما دله والتركاة اعلم من ذكاة الصمغ

جان فلت
فلت

عليه مينة. هو كاهن
نحسابة ايل كبير مر

لقد انقذت من النار
لقد انقذت من النار

ازالة التيجان

فكانه قد تم في التخصيص من هذا
تخصيص التخصيص هو هذا

على الصفة الحقة واز
بالتربة على الصفة جيه

صفحة: ٢٢٢

الماء الكحور الذي لا يغير
فيل اذا مسح فتيق

الصفحة ١٠ من مخطوطات الخزانة
باز فنانا بالعلّة تكملوا

وانظر كلام الشيخ وتام

والبناء بجهة يتالي ما جعل

الذي جعل اليه كمال الشكر
بما في قلبك

بمع من هذا أو تأمل هذا الآية

باجد

تأبهاية كبراً از دفر

از الروم. يهنا على الك...

و رجال و مع راس و تايفال

لأنه فعل التكفير
صلة له مع حدث

ثم به رفع الحاشية **باب**
إدخال الوضوء رفع الحاشية

انجمل به انما هو الظاهر
قد يستمر ظاهرا للعرض

اللَّهُ لَعَنَّا إِلَىٰ أَرْبَعِينَ مِائَةً

استنباط الصلاة

هو فيل دانه تيش باح

باب جواب ما عرّف أن معناه قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة فهو ثابت
والصلاة مستباحة وقد وقع للفرقة قريب من هذه المعنى وأن يرفع التمتع إنما هو رفع مقيد لمسح
صلاة جزئية فيجوز أن ذلك مستباحة لغيره ووجه ذلك **باب قلت** المحذوف من
ما عرّف الشيخ فهل هو الحال على معنى قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
النافعة لنفسه إلى جزئ وسبب ذلك **قلت** وهذا الذي يفتي بعضهم بغيره أنه قد مضى
أو أن يرفع له ما يرفع به لا يرفعونه من أجل الإشارة إليه بما ذكره مع ما ذهبنا وقامنا به انتهى **قلت**
باب في الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة من حيث يشعر بالرفع المقتضى
يخفى أنه من العباد منه هذه أيار يرفع بها الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة من حيث يشعر
منه التي خروجه عن ذلك مقتضى من العباد إلى العباد بالرفع والمقتضى لا بد من ذكره ليخرج
ما ليس بمتن وأما الوجه في قوله تعالى الوجه بهما التفسير وكان بعض الشيوخ يقول عن
الشيخ سيقول عيسى عليه السلام على لسان ابن الحاجب كما يرد على الشيخ فيقول
إن كان ما بعده إلى داخله فلهذا يلزم أن يكون على الأول أو الثاني به وإن كان غيره داخل لزم
عكس ذلك خول العباد ما قبل به ورفع الجواب بالتزام ذلك خول الجنب وعظمه بغيره والله أعلم
وجملة والعاد منه كما يحرر أنها حالة وأصل الكلام منتهى الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة
كون العباد من الوجه **باب في المضممة** قال
قال القاضي في إبطال الآية ما في بعض نسخها ويحتمل ثلاثاً أن ارتضا الشيخ رحمه الله من شرح الفاء
وعاءه كذا إلى إبطالها بغيره نسبه له وذلك من نوعه وقوله ثلاثاً معقول للمادة خال ومسته
للمضممة في الوضوء ما في خروجه من المضممة فيه ولعل ذلك خال في بعض النسخ من بعضها
إدخاله في داخل الآية بغير سبب بل على ما في بعض النسخ من قوله كذا من المضممة والوجه أن
عنه واحدة فلهذا تقتضي التثنية في المضممة وفي قوله عود على المتن في لائحة الشياطين
ومن شئت فما في الآية ورسمها في كل حاله وبما في القرآن الله أعلم **باب**
في الاستئناف قال رحمه الله جذب الماء بانه ونشره بنفسه ويترك
على أنه ثلاثاً هذا رسم لثبته ليس فيه حكمة وثلاثاً معقول للعاملين فيه وعبارته
أحسن من عبارة ابن الحاجب بحال عبارة ابن الحاجب **باب قلت** عاءه رحمه الله
إذا كان خلافه مشهور فيقول على رايه كذا على رايه كذا وهذا خلافاً لمشهوره لا يستنبط
لغيره ستة أو جزء ستة فجاء أن يقول كما قال في حجة الجمعة **قلت** في يجره

وعلى ما في بعض النسخ
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة

جواب عنه

جواب عنه ما عرّف أن معناه قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة فهو ثابت
والصلاة مستباحة وقد وقع للفرقة قريب من هذه المعنى وأن يرفع التمتع إنما هو رفع مقيد لمسح
صلاة جزئية فيجوز أن ذلك مستباحة لغيره ووجه ذلك **باب قلت** المحذوف من
ما عرّف الشيخ فهل هو الحال على معنى قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
النافعة لنفسه إلى جزئ وسبب ذلك **قلت** وهذا الذي يفتي بعضهم بغيره أنه قد مضى
أو أن يرفع له ما يرفع به لا يرفعونه من أجل الإشارة إليه بما ذكره مع ما ذهبنا وقامنا به انتهى **قلت**
باب في الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة من حيث يشعر بالرفع المقتضى
يخفى أنه من العباد منه هذه أيار يرفع بها الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة من حيث يشعر
منه التي خروجه عن ذلك مقتضى من العباد إلى العباد بالرفع والمقتضى لا بد من ذكره ليخرج
ما ليس بمتن وأما الوجه في قوله تعالى الوجه بهما التفسير وكان بعض الشيوخ يقول عن
الشيخ سيقول عيسى عليه السلام على لسان ابن الحاجب كما يرد على الشيخ فيقول
إن كان ما بعده إلى داخله فلهذا يلزم أن يكون على الأول أو الثاني به وإن كان غيره داخل لزم
عكس ذلك خول العباد ما قبل به ورفع الجواب بالتزام ذلك خول الجنب وعظمه بغيره والله أعلم
وجملة والعاد منه كما يحرر أنها حالة وأصل الكلام منتهى الوجه هو أن يرفع الله له الصلاة المتعينة
كون العباد من الوجه **باب في المضممة** قال
قال القاضي في إبطال الآية ما في بعض نسخها ويحتمل ثلاثاً أن ارتضا الشيخ رحمه الله من شرح الفاء
وعاءه كذا إلى إبطالها بغيره نسبه له وذلك من نوعه وقوله ثلاثاً معقول للمادة خال ومسته
للمضممة في الوضوء ما في خروجه من المضممة فيه ولعل ذلك خال في بعض النسخ من بعضها
إدخاله في داخل الآية بغير سبب بل على ما في بعض النسخ من قوله كذا من المضممة والوجه أن
عنه واحدة فلهذا تقتضي التثنية في المضممة وفي قوله عود على المتن في لائحة الشياطين
ومن شئت فما في الآية ورسمها في كل حاله وبما في القرآن الله أعلم **باب**
في الاستئناف قال رحمه الله جذب الماء بانه ونشره بنفسه ويترك
على أنه ثلاثاً هذا رسم لثبته ليس فيه حكمة وثلاثاً معقول للعاملين فيه وعبارته
أحسن من عبارة ابن الحاجب بحال عبارة ابن الحاجب **باب قلت** عاءه رحمه الله
إذا كان خلافه مشهور فيقول على رايه كذا على رايه كذا وهذا خلافاً لمشهوره لا يستنبط
لغيره ستة أو جزء ستة فجاء أن يقول كما قال في حجة الجمعة **قلت** في يجره

والشيخ في بعض النسخ
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة
في قوله لا يرفع العبد إلا برفع الله له الصلاة المتعينة

في

وقد ورد في الحديث الشريف
 (من كان له فضل في الدنيا
 زاد له في الآخرة) فليحذر
 من أن يضيع ما عنده من
 فضل الله تعالى.

دولت علی

والأثر على المارز وجه الله بوجهه في حركات ذلك بل لا تملك لغة كما يحولوا ويحكم الجواب بغيره عن
سؤال المسائل عن معناه في العرف كما أنه أفعل وقت العبادات التي هي من فعل دخل في ذلك وما في من وقت
النهار وما مضى من الليل والنهار على ذلك لا يبعد الجواب من جهة المارز باب المعنا الآتية وإنما يحصل
العلم من جهة العرف وإنما قال عز وجل لا يقلن شرعنا لأن هذا لا يصلح لغيره من أصل الشرع وإنما
هو أمر جازم في علم الوقت العرفي عنه أربابه وفي أمرنا في شرعنا الشرعية بل يجب
أن منتهاها أصلها عري وانتهاء عرياً كما تنطاب لغة في قولنا العجب الذي ليل لغة وإنما حركه
لفظاً كما هو معلوم في ذلك ولما كان الوقت شرعاً وجب الصلاة العروضة ونفس العلم
الوقت التي وقت إذاً وفظة وفسموا وقت كذا إلى أقسام واحتاج الشيخ رحمه الله عنه
أن يعرف الوقت عرفاً بناءً على ضرورة الحاجة **فإن قلت** الوقت المقسم ليس هو الوقت
العرفي عند الشيخ رحمه الله كما سببنا في بيان كذا مراراً إنما هو أول من يقع فيه إيفاء العبادة
شرعاً وليس المقسم هو لغة وإنما هو الزمن الذي يقع فيه إيفاء الصلوات العروضة **قلت**
بناءً على ذلك وهو صحيح ولكنه يحل التمييز من ذلك للوقت الشرعي المقسم بالحق عليه **فإن**
قلت الشيخ إنما يتعذر الخلاف بين الشرعية المختلفة بعرف البها ووجه العرب في كونه
علماً سبباً في أصلها كالأهل الوقت بل ما دخل في معنى علماً شرعاً على نفسه أو اختصاره
قلت هذه هي الحقيقة في أصلها كالأهل الوقت الصلاة باحتياج إلى رسمه كماله **فإن قلت**
وهذا عرف الوقت الشرعي كما استقر عليه في غير الزمير عمومها خصوصاً **قلت**
يكن الجواب عنه بأن الوقت الشرعي يوجب رسمه من جهة الوقت بالزمن والله سبحانه
الوقوف لمنزله إلى رسمه فيما رآه على أصلها أهل الوقت وبالحقيقة إنما يتحققه حقيقة
من مأسر العمل بل لا بد من ذلك في تبيينه بما هو من كثير من شأنه فافهم **فإن قلت**
وجه الله كونه الشمس الخ بقوله عز وجل فافهم من شأنه وهو نصب على أشراك الخافض واحتج به
من عرف اللغة والبعداء في الوقت وفهم به عرف أهل الوقت والتجامة **فإن قلت**
ما هو عرف العبداء في الوقت وما هو عرف أهل التجامة **قلت** الذي كان يرضى لنا فيه أن
وقت الصلاة عند أهل الزمير الذي يقع فيه إيفاء الصلاة العروضة المفترضة أو ما هو آخر
فإن الوقت الضمير من قولنا تعالى في التفسير بعد غايته وآخره أول وقت العصر وآخره
وقت العصر وآخره كذا معاً **ووقت** المغرب من غيب قرم الشمس **ووقت**
الغروب من غيب الشمس وآخره ذلك التلويح **ووقت** الضحى أو من مدة البحر وآخره ذلك

وقت العصر واخر وقت العشاء وقت المغرب ومن غيب فرم الشمس وقت
العشاء او ارض مغيب الشهور واخره تلك الليل وقت الصبح او ارض مدة البحر واخره طلوع الشمس

الحق هو ما يجزى الجواب به عن المسألة الثانية **قال فان قلت** اذا كانت الشمس على غير ما
تعتبر بها على ايام الشمس وفقدت في ان وقت المغرب كون الشمس ان تظير بها آية ان من غير **جواب**
بأن هذه الآية لا انه بعيد لعدم اعتماد التفسير في هذه الوقت عند ارباب هذه المسألة **السؤال**
التابع ان الشيخ قال كون الشمس بآية ان تظير بها آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية
فيه وقت التكميل في حال كيف يظن قوله كون الشمس بآية ان تظير بها آية ان تظير بها آية
وتسبب الساعات اجاب عن الك ما اذا بدو درجة مغلظة وسبب التمام كما في آية المدار اليومي
مفسومة بثلاثمائة وستين درجة تقطع المغلظة والعطل المشترك بينهما وبين آية ان تظير بها
الذي هو درجة ففقد في ان الشمس بدرجة كما في **السؤال الثالث** ان قال ان
ارتفاع النكير عن ما من المانع ان آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية
بدرجة على قدر رجاها من المانع فيستطیع الشيخ رحمه الله عن آية النكير ويكره ان اجاب
عن الك بانه يتعين في النكير لا اعتماد اهل المسألة في تحقيق وفيه معيب الشكوق
وكلوع الجرح على ارتفاع النكير وانه اذا قال ان الشمس الوقت عرفنا يعني عند الموقفين
في بعض ما يحتاج اليه في هذه الشمس ورايت تقريره على وجه اخر فيه نظر انتهى
باب في وقت كراهة والفضاء **قلت** قال الشيخ رحمه الله عنه
وقت كراهة التذات تعلق وجوب باعتبار المكلف والفضاء انقضاءه الشيخ رحمه الله عنه
لما في الوقت الحرة المكلف كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
ما فيه وان لم يفسد في المانع في كراهة وفيه تسامح كما في الجواب كما في كراهة كراهة
كما جلتون كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
ضرورة وقت الصلاة **بقوله** رحمه الله ان آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية
بفته منفردة المحذور وان آية تعلق وجوب آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية ان تظير بها آية
باعتبار المكلف بما في الوقت سبب تعلق وجوب الصلاة باعتبار المكلف بما كما يتقفل
في وقت التكميل وجميع امراء انه صالح كراهة تعلق وجوب الصلاة فيه بالمكلف ان آية سبب
تخليقه بما من بلوغ لصحة او عطل مجنون او غير ذلك مما من امراء وقت التكميل والعصر
وهو خارج كراهة تعلق الوجوب ان اهل سبب التخليف باول خال الوقت يتفرق فيه ابتداء تعلق
الوجوب في ذلك ما راجع الى المانع قوله والفضاء انقضاءه معناه وقت انقضاءه من انقضاء ابتداء
تعلق وجوب الصلاة باعتبار المكلف كما في ما بعد من المانع في التكميل ابتداء تعلق وجوب الصلاة في

فتمت هذه المسألة في وقت كراهة
جوز الشمس بدرجة كراهة كراهة
والقمار التذات ان تظير بها آية

منه

منه ما جاز من ايام انقضاء او سبب له **فان قلت** كيف في الشيخ رحمه الله ورضي عنه ان
يجعل الوجوب ابتداء تعلق الوجوب في وانما يرجع الى انقضاء التعلق باعتبار المكلف وهو كراهة الله
تعالى في التعلق من جهة نفسه فلا يفتي ان هذا فيه ابتداء تعلق كراهة كراهة **قلت**
في الك ما يرد وجوبه بالساعات التي انما يجب وتغير بجهة التعلق وانما رجع حكمه من دليل
يقضي من انقضاءه من جهة ما يرد حتى في نفسه كراهة كراهة تعلق والتعلق والتعلق والتعلق
هو الوجوب بموت المكلف بكذا انقول هذا **فان قلت** قوله باعتبار المكلف بالشيخ رحمه الله
قلت تعلقه بالتعلق ابتداء التعلق للوجوب باعتبار المكلف وهو التعلق والتعلق والتعلق
بقوله ابتداء تعلق الوجوب انما هو باعتبار المكلف كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
وجوب الصلاة في كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
تعلق الوجوب الصلاة باعتبار المكلف **قلت** هذه المسألة انما يرد على الوجبة كراهة كراهة
كما هو وقتا يفتي الوجبة الصلاة **فان قلت** فرت رتب انقضاءه فرت رتب رتب رتب رتب رتب
متسع وانما يجد في المانع على ان وجوبه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
كما ابتداء **قلت** المانع التزم الذي لا يتغير فيه ابتداء تعلق التخليف ولا في كراهة كراهة كراهة
فان قلت انما يرد كراهة من اخر الوقت مباني الصلاة بعد الوقت **فيل** فيه وقت
انما وفيل فخر ما يرد انما فيه ابتداء تعلق التخليف في ذلك الوقت **قلت** انما يرد
على ما وقع خارج الوقت تقريره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
والضرورة **قلت** قال الشيخ رحمه الله عنه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
المنع عن تأخير فعلها عنه او اليه ومعناه ابتداء تعلق وجوبه باعتبار المكلف المنع عن تأخير
بقوله عنه او اليه ففعله في الله عنه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
مظان كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
فيل قوله رحمه الله الحق كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
لذلك الة العقلية من كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
المكلف تقدمه في كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
عن تأخير فعلها عنه انما رجع الله الى ان وقت كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
معناه وهو اول الوقت وما بعد اوله من تأخير الصلاة اليه الى انقضاءه في كراهة كراهة
الوقت كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة

او استمر

وقوله على هذا القول

بقوله على أنها أولها حال متعلق بغيره وواجب الحال التفسير العايد على الدعاء بعل ما يقع على أنها أولها
 بعض المنع على أنه وبعضها على أنها مائة فتسعة أنه بالتفسير ما عرّفه على ما جعل على الثانية
 راعا معنى الركعة واحدة والتفسير أن العايد على الصلاة للعلم بما فيها من أحوال البناء المشهور وحده
 بابا في الركعات ما تقدم وأنه كذا في رواية السري المأثور **باب قلت** هذه الزيادة تفرق
 في قول من قال بالبناء مائة المشهور ومن يقول بالبناء مائة على القول الثاني فيجب في جميع صور
 هذه المدة عليه بالزيادة المأثورة **قلت** وكلاوية الجملعة تفرق بينهما في أنه على قول
 على أنه في رواية أخرى أو كذا في رواية أخرى أن التفسير المحلولة منه وأما الخطأ في السبوق عليه
 في الخطأ المحلولة بالزيادة المذكورة في الركعة مثل قوله تعالى على الخطأ
 بالزيادة وهو ما في الصلاة فيص في ما بات بصحة ما كان عليه يات بر كعتين نفسا بالحمد وسورة
 ثم جلس ثم يات بركعة بالحمد وحدها وهي الثالثة بعد زيادة الباطن بقوله بعل ما بات بصحة
 قال الشيخ أبو عبد الله السليل ويقت بالفظ ما يات به السبوق عودا فاما فاته ففعل فله مع
 ذلك ما ورد بالبناء ما بات الصامع بعد دخوله مع ذلك ما لم يخل بالمأثور بتلك الصلاة اثنان
 دخل معه فبقي تكرر سيات بتأمل هذه مع رسم الشيخ وكلام المغني وما حال عليه يات في آخر
 الفصل ورايت مقيدة انجك بعض فلا مة الشيخ رحمه الله أن الشيخ أورده عليه بات في الخطأ يقرن
 على صورة البناء أن البات في الركعة الثانية بعد أن أدرك ركعة باله يات فيها بالحمد وسورة
 كما أنها ثمانية ولم يصفها أولية في مجلسه وهو من صفة ما بات في ركعتين بالها تحة نسفا
 وذلك من صفة ما يصفه في هذه الصورة بفعل ما فعل بصفته هذا مقننا رأيت وينسب إلى
 للشيخ العلالي رحمه الله والجواب على ما رأيت أنه لما ذكر في هذا البناء في قوله به من التفتير الملائع
 له فلا يصفه في عليه في الخطأ وأنه فعل ما بات بصفته مكلفا بفعل ما بات بصفة ثانية ما فعل
 على أنه أنزل الصلاة وروى الجناح إلى ما قبل من صفة وصحته ومما أورده على هذا الشيخ في رواية ورسمه
 أن قيل كيف يصرف رسمه في الخطأ والبناء على مقتلة المأثورة التي ذكر فيها أن الركعة
 يتأخر إلى الرابعة وبقاء الركعتين وقد سماهما المأثورة فضاء ما قبل يصرف فيضا في الخطأ بالجمع
 كما أن أبو يوسف نقل عن ابن حبيب أنه يات بركعة بالحمد وسورة ثم جلس بعد ها وأن قيل يصرف في
 في البناء فلما يصح أن من صفة تالي ما فعل المجلس من الثانية ثمانية وثالثة ثمانية وثالثة ثمانية
 وتقدم لنا أن التفسير في هي أنها بناء وهو الذي حقق أبو عمر ابن وغيره وأحلا والمأثورة عليه في الخطأ
 مجازا ذكر بعض الخلل والكاهر أنه يصف النضر ابن جندب والمغني وابن حبان السلام في

لا يفتخر به إلا رتبة الملك قبله وسورة

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

للجنة

والجزء جرت على غير وجهه وجوبه ما علمنا والغير المصاحب اليه على جزءه الدور بمقتضى وجهه عليه
 ما ذكره على الجزء ومعه ان زكاة البصر اما على كامله من غير زيادة ونقص واما جزءه على قدره في فطر
 وجوبه ايجز ما علمنا على ذلك الجزء فان كان جزءه المالك ثلثا ما يجزى السما ثلث من طاع وهو الواجب ففطره
 على الجزء الثلث على ما نصه ففطره صاع واخرج به ذلك الزيادة على السما والنفق منه كما ذكرنا
 الصاع وهذه التي يكفر ويستحق نكاحها ان التكفر عليه يعود على المعلى وهو بعيد له انما المكار
 واما قوله واما صاع الحج فيفاد اليه صاع من مال الفوت او جزءه المثلث للجزء المفصود وجوبه عليه
 بعضي مشي بقدر الفوت يوم الفطر ومعه ان تقدم به الرسم الصواب ورائه بحد بعض المتصالح ان
 الشيخ رضى الله عنه اورد عليه ان احدى غير مانع كانه يحد على صرة اعكاف الكافر المسلم - ا
 امية المذكورة ولا يصح وعلى هذه ادلك اعكاف ان زكاة بصر فالزكاة اذا اعكاف العبد مسلما
 كذا الذي قالوا واجب رضى الله عنه ياتى العدة ما يخرج من ذلك وهو قوله المفصود وجوبه عليه والكافر
 لا يجب عليه مما قبله ابدا فانه ان الغير من عليه يعود على المعلى المفصود من الخلاع والسياف
 وفيه بحث **باب قلت** هل راعا الشيخ رحمه الله الفواجا المحصور او الفواجا التروس
قلت يحصرانه راعا الفواجا المحصور او الفواجا المفصود وجوبه على الخلف اياه ان الجزء الخارج
 سهم للجزء الذي فطر وجوبه على الفواجا ثلث او ربع على حسب ما اقتضته التسمية والفتنة
باب قلت قول الشيخ رضى الله عنه في المحرور مسلم فيفطر لم يراع صرف الزكاة على
 فواكثير ولم يراع علمه فوت اليوم على قول المجع **قلت** راعا الشيخ رحمه الله ما قاله
 المتبحر على حل المكاتب ان المهرى فيفطر صرف الزكاة وبه التاويل من اهلنا مصرف الزكاة بلاء لخال
 مسلم فيفطر **باب قلت** في يفتي الشيخ رحمه الله الصانع بالوجوب فهل يرد على ما
 ذكره انما اخرج رجل من رجل اجنب لم يلزمه نفقته التي اخذها فان راعا الما بقدر عليه صاع زكاة بصر
 شرعا وانما هي حرفة تصدق فيه عن اجنب **قلت** لعل الجواب بوجه من جواب الشيخ
 باصورة الكافر وتفق ما فيه والله اعلم **قوله** بعد رسمه ولا يتفطر باعكاف صاع
 فان كان زكاة كالحية ثمانية هذه اجواب عن سوال مفاد ريبه على رسمه كما ذكره وزفرير
 السؤال من اخرج صاعا ثانيا بعد اخراجه زكاة البصر عن نفسه يتفطر على الرسم فيكون
 غير مانع له خلو ما ليس منه فيه كازكاة البصر هي او **باب احب** الشيخ رحمه الله انما جمع
 ان هذه الصورة ليست بزكاة بل هي زكاة فذكره عدها كما ايدته دلائل حجة والجماع ان زكاة
 مفاد وجوب التسمية ولعلنا ان زكاة من يضحى بعد ادائها حلاله كما حجة وازداده مرة واحدة دون

المكتبة - فتح

يدل على أنها ليست منصوبة أي بعد زكاة العشر وأما ما غلبه فكأنها منصوبة وكان يجب لنا أن
نعلم العشر لم يدركه الشيخ في ذلك الحية وإنما في تلك الحية وكما هو أن المذهب كذا الذي
يقضي أن قوله إنما هو إجماعاً على نفسه وإجماعاً ثانياً على كذا وكذا إجماعاً على نفسه إجماعاً على نفسه
بلا يستلزم الحية شرعية بوجه كذا إذا خرج الزكاة عن إجماع وهو كذا هو والله سبحانه أعلم
بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب الصوم** قال الشيخ رضي الله عنه رحمه الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
وفقدنا كلام الجرح حتى الغرابة في ذلك وقد وجدناه كيف نبهنا عزنا إلى البصيرة ووجدنا أنما هو
بذلك أنما هو كذا في باب أو يلفظ بشيئ من أسنان الجرح أو جوف من الجرح حتى الغرابة في ذلك
أعترفنا به هذه الكلمة في ذلك الشيخ كلما ما انتهى إجماع الله علينا بركته وإلهامه علينا منبته
باب قلت ما استخرج الشيخ رضي الله عنه عنه كذا في ذلك الشيخ وفي الثاني في ذلك وفي ذلك
أنه قارة يكون التعريف عن كذا في ذلك وفي ذلك وفي ذلك وفي ذلك وفي ذلك وفي ذلك وفي ذلك وفي ذلك
بالأية في ذلك من الشرع في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
كيف يتوصل إلى معرفة العرف من العرف والله أعلم أنه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
أما الجواب عن كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
يجز أن يكون الشيخ رحمه الله راعياً أن العرف إذا كان فيه جرح فحكمه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
في الشرع إنما لا يمكنه أن لا يكون في الشرع كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
كأنما لا يمكنه أن لا يكون في الشرع كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
الخاصة وأما إذا علم من الشرع مجموع أمور ما هيبة فيكون كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
بالثبوت وذكر العرف عنه فكانه ركب ما هيبة الصوم بما هو الشرع به ما هيبة المكسوبة وهو
وفور ذلك من كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
حق فيه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
عبادة على ثمة احترام من العبادة البعلية كالصلاة وفي ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
ترك ذلك في غير ذلك **باب قلت** وفي ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
والصوم هنا غير كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
وأمرنا بما قولنا أنما الصلاة وهو من الرتبة وإجماع كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك

الصيام

أما ما غلبه في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
لأن المذهب به بطلان ما أوردنا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
أنه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
بمنه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
شبهه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
الخارجية البعلية وفي ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
بالجواب أن العرف ورد في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
الله عليه وسلم كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
باب قلت أورد بعض تلامذة الشيخ على شيخنا رحمه الله صورة من ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
في الجرح إلى عرق الشجر في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
بمنه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
بقوله عبادة وهذه الصورة للعبادة كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
يرد هذه الصورة بنية أنما كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
باب قلت كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
قلت كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
كأنما قد تكون معفولة المعنوية أنما كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
أنه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
التحريم من ثوابه والثاني في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
شريحة هذا ما يتفق عليه كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
أما كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
مأثور كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
المكسوبة وفور كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
العبادة كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك
المعنى كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك كذا في ذلك

لأنه علمه بالامر والامر بالشيء هو الذي يترتب منه المأمورات فبذلك هو الحق **فلنستأنس** به
الله تعالى في كل ما يتعلق بالامر والامر بالشيء من حيث هو أمر بالشيء وهو غير متعلق بالامر
فلا يصح أن يقال إن الأمر بالشيء هو الذي يترتب منه المأمورات بل الأمر بالشيء هو الذي يترتب منه
بمعنى أنه من المأمورات ومن المأمورات من المأمورات من حيث هو أمر بالشيء وهو غير متعلق بالامر
فوله حجة قوية وأنه ليس المراد منه العلم بغيره بل الأمر بالشيء كما هو ظاهر في قوله
عن الكور في ذلك **فوله** بنية يخرج به الآية بغير بنية والباء للمصاحبة وعز أنزل يتكلم
بالكعب وبغضه يخرج به أنزل التوراة لأنه لا أثر له شرعا في الصلوة وكذا في قوله على أنزل التوراة
كأنه في ذلك كذا الكعب ما يمنع أن يخرج من الصلوة أو يمنع من غيره **فوله** وهو قول غيره
لأنه ما يمنع إدخاله على الصلوة ولا يخرج من الصلوة ولا يخرج من غيره **فوله** وهو قول غيره
فوله غير مكية للغة وبغضه يخرج به ما ليس بغالب لأن الآية تترجم لضرورة في كل
الآيات لا على ما قيل في قوله كأنه معكوف على غير ما قيل في قوله كأنه معكوف على غير ما قيل
على قوله تعالى **فوله** كقول من يترجم به فوله وهو قول غيره **فوله** وهو قول غيره
معكوف على الجمل والمواد بالجر المجرى المجرى من قوله وأوسع ولا إزاء ذلك ولو لم يكن
عالم ذلك كان كنهه بالحل وهو كذا في قوله كأنه معكوف على قوله **فوله** وهو قول غيره
من الجمل وهو لكعب بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره
أكثر ما رآه رآه الله لغير جرحه بجماع الصور كما علمه غير ما استنتجنا من الصورة وتماثل لك
في قوله تعالى الشيخ رحمه الله وما ذكر أهل العلم بنية بالحل وهو كذا في قوله كأنه معكوف على قوله
ما أشار إليه في هذه الآية الشيخ رحمه الله عنه استحصص صورة يتوهم إيرادها على جرحه
ويخرج من جمل الصور من غير ما قيل في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
غير من جمل الصور كأنه لا يغير في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
وقوله بأنهم رعا فيه لقوله لكل شرعا والعدل من شرعا كالمعدوم حاشا فالأول من شرعا علم
بمعناه أن لا يخرج من جمل الصور بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره
لأنه ليس من جمل الصور كذا العلم بالاهمية العينية **فلنستأنس** بل إن أخذ على الله عز وجل
من الالهي لأن ما حكته على من الفيوع بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب
ومعنى قوله لا يخرج من جمل الصور بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره
بمعناه أن لا يخرج من جمل الصور بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره

فإن قلت

فإن قلت إن كان المعنى أو النفع كمن غير سبب من الصلوة فهل هو عليه وهو أنزل **فلنستأنس** به
عليه لقوله كذا عن عدة آيات الآية الالهية من كذا سبب عنه **فإن قلت** قوله هو قول غيره
أنه جازع في المعرفة ويقربها فلا يحتج إلى ما استنتجنا من غيرها وكان الغبار غير عال به كالتعمية فيه
لما وإن عدلنا ما يستغلها وإن كان كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
الصورة بها **فلنستأنس** به الجواب أن الحق على المشهور ويؤيد ذلك قوله هو المشهور **فإن قلت**
ما هو أن غير عال الغبار بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره
لأنه ليس من جمل الصور كأنه لا يغير في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
جواب فلهذا إن شاء الله تعالى الجواب على المعرفة وكذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
بالوصول وهو كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
بما هو أعز من المعرفة وفلا فالحال بالدارنة أن الحقة تبطل أن كانت بما يعر وتامل ما ستركونه فالحق
الغروب ولم يقل إلى الغروب مع أنه أحقر مع أن كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
لكنه في الجرح وفي قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
رآه الشيخ رحمه الله رسم ابن الجاحب بنية بكانه فالكعب بنية من رزق البحر حتى الغروب **فوله** وهو قول غيره
على رسمه لهما فوله كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
وكذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
عليه بعضه والله سبحانه يرحمه ويبيح به ويعصا عنه **باب في شره الوجوب**
بما كان من الله تعالى في كل سبب من سبب الوجوب صغير رحمه الله الوجوب بما كان من الله تعالى في كل سبب من سبب الوجوب
المشركين وهو ما علمه من سبب الوجوب **فإن قلت** كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
رحمه الله تعالى في كل سبب من سبب الوجوب وابن الجاحب عنه من سبب الوجوب **فلنستأنس** به الجواب
مطالع على أن الجاحب رحمه الله والشيخ رحمه الله في كل سبب من سبب الوجوب وهو الخلل ما علمه من سبب الوجوب
الذهب والذهب بكل منهما من على فوان لعل الشيخ رحمه الله في كل سبب من سبب الوجوب **فإن قلت**
فلهذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
لا يكمل بعلمه من المكلف كالأفامة وعلو أو حله من سبب الوجوب وما علمه من سبب الوجوب
وسبب هذه به من سبب الوجوب كاستمرار العروة في الصلاة والحكمة للجمعة وإذاعة كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف
التي هو يجب تصورها عليه خاصة شره الوجوب بل بنية خاصة كذا في قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف على قوله كأنه معكوف

فإن قلت

2. الصيام ان الصوم ان يقصر الجسم
فيما هو الصائم واما الصائم او ما
غير الصائم لان جسمه او ما للصائم
او ما للصائم

فلهذا

21

سأفعله بلزما يفتتح لزوما للعبادة المتكررة ولزوم الوفاء ليرتات الحكمة والصلوة فتأمل **فان قلت**
لما قيل في الصلاة تقي بها واحدا أو أكثر على ما ذكر من الحاجة والحجج فغيره وكرهه
الثاني جميع لوازمه شرعا **قلت** نعم الجواب بان هذا الماء كرماء خمس عشرة ارادة الله ان يبين
بمنه من يرضى فاعلم على ما فيه وان البقية العارضة بقواعد الشريعة كما يصعب عليه ذلك
وغيره منه بمنزلة او نحو في ذلك النوع من التمكن على من عسر عليه والله اعلم **فان قلت**
تساوي الصلاة يلزمها الوفاء بحرية ويكتفي بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة
قلت لما ذكر الحديث فيه فخرج اجمال من الوفاء تعرف لما يستلزمه **فان قلت** هذا لا يقتصر على
قوله ليلة يوم التمره الكيفية للتقسيم واختلافه بغيره كما في الكراهة بعد يوم التمره
قلت لعله وانما ليس لبيانهم اللبلة الحاقية من يوم التمره ايضا لان يومه اريد بهاء كرم
الكراهة لغيره شرعا ورواه الله اعلم **قوله** وحده بزيادة وكراهة في كراهة خاص بالبيت عن
بني سارة سبعا بعد يوم التمره والسعي بين الصفا والمروة ومنها التماسها بعد كراهة الله
كما يفيد وقته باخراج الجميع فلوله في الله عنه وحده اية ويخرج حقه فكانه ان راول ربي والثاني
حده بزيادة انما هو الحاقه والثاني بالذات وكيف يمكن التوصل الى اجزاء الاثنية وهذا يمنع
التعريف بما هو من هذا المشيئة وما فيه **وايت** عن بعض تلامذة انه نقل عن الشيخ انه
قال في ابيه تسامح في الجوارح هذا ما هو عليه في الحج وقلايد على ذلك انه رحمه الله قال ويخرج حقه
بزيادة الى اخره في هذا التصريح بان لا راسي واصاب الله ما يحضره وشما شبيهها بالحدود
خواتم الماهية كذا فبانه يقول رحمه الله فيكون رسمه رسمنا ما باله ولورسنا ما باله بزيادة فاما
هذه الخواتم فيه اللازمة له المحلولة شرعا وهذه اريد به بحث لا يجها انه قد ذكر اجزاء الحقة والاثنية
وكيف يصح ما ذكره في ان الرسم الحلقه على الحقة التافض فكانه انما يخرج حقه انا فضا باله ول
وحدا ما باله كانا قلنا في حقه بعض اثباته الشرعية والاثبات استويا بهاء الذي ورثه ابا
بعضه عن هذا الزور اجزاء الماهية خاتمة لما ليس شرعا اية ووقع هذا الشيخ امام الشدة الى
كل من قال في الجوارح ان الوفاء به فانه انما لا يصح ان يكون رسما لانه كما يوتى في الرسم بالاثبات
كله وان قيل بان التزوم المذكور خارجي فيلزم عذر حقة الحقة لانه مركب من لثة اية والخارج ضرورة قوله انه
يجد بزيادة ما ذكره في هذا الثاني الى راول واجل بان قال انا نلتزم حقة الترس وانما عر به ليجتس
البيعة والحاقه وفولكم ان الوفاء به اية لا تقتصر انما لا يصح الوفاء به كرهه مع ما عر ما وشله
وقع للواتر في قبله والله سبحانه الموفق **قوله** وكراهة في كراهة خاص بالبيت عن

الشرع

للغيره سواء كان حقا او باسدا اعلم ان في هذا ما قاله ابا حرام في الجميع على ما سياتي فيما بعد ان شاء
المساهمة الصالحة من الكراهة اهل الزنا من اجزاء الحج **قوله** في كراهة في كراهة خاص بالبيت
كراهة في كراهة ولا يقبل منه صلاة بغير كراهة وكراهة في كراهة خاص بالبيت
من ثبوت ربه الله كما هو وجوه الكراهة الكبر واليلزم من وجوه الكبر البوت وبع الحقة كما هو قوله
فيلزم كراهة في كراهة لو قال ان كراهة في كراهة الكراهة الكراهة ان كان عليه فانه حقه في كراهة
بيلزم ان يصح الكراهة به وليس في كراهة الكراهة ايضا لو امكن الكراهة في كراهة الحقة وهي ليست في كراهة
بجدة الكراهة بل كراهة وكراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
البقية كراهة الله بقوله ويعني بكراهة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
الذات اعلم ان كراهة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
اللائمة له كراهة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
فان قلت بان الترخيص في الله عنه حقة الماهية الشرعية لعمى من صحتها واسبابها بما باله لشرع
بالكراهة شرع حقة وقال في الصلاة ان احرام وسما لم يقل في كراهة الحقة **قلت**
ما احتاج رحمه الله الى جميع اجزاء المحرور في الحد وكان فيها ما هو على كراهة في كراهة في كراهة
ودع الكراهة لاحتاج الى بيانها بما صيره الشارح ركنا في الحج واهربه بذكر حقة الكراهة
الشرعية التماس الله بها وفي النبي وفع الترخيف وبه بحث **قوله** في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
بغير البيت والبيت الكعبة على على الكراهة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
الكراهة الشرعية ونصب سبعا على الاصل كقوله في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
التحريم في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
فان قلت ما اشترط الله من كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
على الصحيح من القول **وايت** عن تلامذة الشيخ عن شيخه انه قال يخرج الى الحاق
منكر ما على تارك التمس من عمه او الذي خرج في الشيخ بعد انه شرع في حقة الكراهة
فبما هو جراه بعضهم على تكسیر المروضة ونقل عن الشيخ انه قال التمس في القباء اية بالترتيب
الروضة فيهم ما هو معلوم وانما في تكسیر الصلاة فان كان في مثل ذلك في سجودها على رءوسها
ما الذي يكسره في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة
وذلك خير ترتيب بالحد وسرورة متعمدة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة الحقة في كراهة

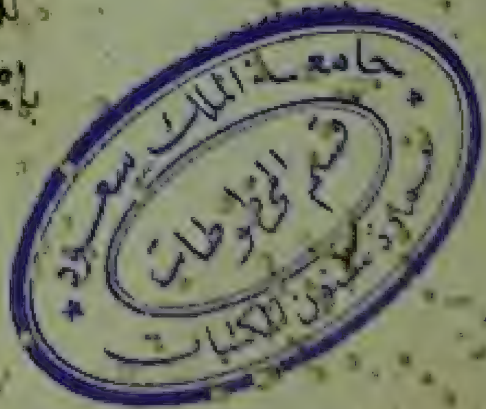
الحج الواحدة وفيه ذلك على النحو وهو كما هو **باب** في الجنب الذي كان في كاهنه بكاهن الله فانه هو
الذي يموت بكاهن الله لم يخرج به ما اذا مات بكاهن الله بكاهن الله فانه كما يكون كل **قوله** ان خلفه وثبت شعركه المني
شعره حسره كما عنيته رعا خلفه انه اكملت خلفه ولو خلفه فانه لا يدرك ان كان تاما فانه يكون كل فانه لا يتم
خلفه وانبت شعره فانه كما يكون كل وانكر ما ذكر الشيخ من العرق والله سبحانه اعلم وبه **الث** وسيق
باب كماله قال رحمه الله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
وانحجر الحماة وسائر الجديوهة اشياء ما ففتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
اخرج به المستمار والنجل لا تهاججه ان الى مرون بان رفع الخرج به الى كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
ان افاض النجل التلحس الخرج به وهو صحيح كذا ذكره وهو صحيح وانما كان المستمار ليس به كماله
لكن فيه خفاء للخرج **باب الآكاهة** قال رحمه الله عنه التركة مخروجة وبقل ما
يقبل الموت بنية في الجميع خيرا كما هو والله سبحانه اعلم وبه **الث** وسيق
ب شمع الله الرحا الى الرحا وحكي الله على سيرة ناولنا **قوله** وعلى الله وجهه
كتاب الغيبة قال الشيخ رحمه الله ورضي عنه اسماءه تقرب به كماله
موجده طار او في سائر النعم سليمان من ربي عيب مشرود يكون في نهار عاشوراء العجبة
او تاليه بقية صلاة امام عبيد له وقد روي عنه لغيره ولو تحريدا لغيره حاض **قوله** في قول الشيخ
رحمة الله تعالى اسماءه تقرب بقل تلا منته ان الشيخ رحمه الله تسامح بقوله اسماءه تقرب بقل تلا منته ان
الشخصية او التهي وانما الغيبة فليس معناها المصير بوجه تقرر عليه وانما يكون له بها صح
ان يكون مصدرا او اسم مصدرا من التركة والغيبة واشتغافه معلوم ويحضر انما الشيخ غير ما
اشهر الله في كتاب الصية وانما هو بالاشهر من ان الصفة المذكورة كانت للمعروف فحقها
الشيخ وخيرها اسماء على ما ذكره الى يتعذر لغيره او ربما تكلف ذلكا فحتمية على التقرب بالتركة
الواحدة ولكن لا يسر في التبا فلا يقابل هذه الترس بالمصدر بل يراى بل يفتحها التقرب كما دفع له
بما سئل به بالوديع **قوله** ما تقرب هو اعلم كانه يصدق على المقرب به من كاهن الله
قوله بكاهن الله اخرج به التقرب بغيره كاهن الله وخبر التركة كانه اعلم من الخرج او **قوله**
من جرح الخ بيلز التقرب به بالتركة ولا يشرك فيه **قوله** سليمان صفة لما قبله وامتنز
به من العيب اليك عيتمه فانه لا يجوز في الغيبة شرعا **قوله** مشرود كما حال من التقرب به
ويخرج به الغيبة وما شابهها من الامور والاشياء **قوله** ما شركونه قال
نهارا عاشوراء العجبة ولم يقل فيها كايوم التضرع هو اخره وبه عنده **قوله** تقرب له
نفس

تقرب له بالحق والحق هو جواب مع كونه في الاستعلاء الذي رشح الكواب وبغيره قوله بعد صلاة
الرفولة ولو تحريدا معمو التركة فانه لا يجوز في الغيبة شرعا **قوله** ما شركونه قال
نهارا عاشوراء العجبة والغيبة عيب عايد على عاشوراء العجبة وله يفره على امام **قوله**
وفيه معصية على الصلاة وبغيره من روي الامام لم يمتز به من روي غير ما روي في الامام **قوله**
لغير حاض متعلق بغيره انما قبل به ان التمرام كماله لم يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
انما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
انما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله
استغنى عن هذا وانه الاجاب الشيخ من غير ان اهل المذهب يكون لهم في خروا اذ كثرناه
عن الفاع **باب فلت** كذا في نسخة في هذا التا في فصد به الماهية الصحيحة الشاملة
من الشريعة بالحمية او لم يشرك بها تقربا وانما مع الشريعة **قوله** تقرب لنا البراء عليه
ولم يكن فيه جواب مع ان هذا التا كاهن من ان الشيخ رحمه الله نص في رشح الماهية الصحيحة يدل
على ان كاهن ما ذكره بعد الامام في الخلاف يجوز ان يفتح ما كان معينا من الغيبة قال بالرس على القول
يجوز البيع فيما وقع معينا على ما وقع كاهن الفاسم ونصير به المذونة ان لا يباع تعرب يا شمل الشيخ
والفاسم كاهن الفاسم تشاور الشخصية بغيره فاحتملها وهو المنع من المبيع فيقال ان تعرب يا شمل
آخر من روي هذه فربة التركة المشروكة بانما في نهار عاشوراء العجبة **قوله** ما ذكر من روي
اختاره من غير النعم بلا سيما الغيبة **قوله** فصد به فربة التركة اختاره من روي في هذا
التي به وانما فصد التركة بغيرها بغيره **قوله** المشروكة لا يخرج ما في مناه من العفيف وغيره
باب فلت ما شركون الشيخ رحمه الله بعد ان ذكر الماهية الخلفة الشاملة للصحة
والفاسم كاهن ما رايته ولم يقل ما تقرب به كاهن من روي مشرود كما يكون في عاشوراء العجبة **قوله**
كل من يضر في ان هذا الجواب على خله باختصار وجمعه في نصه انما هو من فقا يوم التروية
كاهن كاهن الله العاشوراء في هذه الصورة في الرسم ثم بعبارة التي عند الشيا وفيها
بما يضر ما ذكره كاهن او عكسا والله فصد ما نصحه كاهن والله يبعثه ويضع على فلو بنا
بسبب محبة بيته ويضله **باب فلت** اشهر في الغيبة بطلان البعد كقول علي الله الماهية
فيل التقرب به ويكلف على ما تقرب به في نال في هذا من فلت الغيبة وبغيره من الفاع في الصلاة عليه
فيل الخ وظهر رشح الشيخ انما هو ما تقرب به بغيره **قوله** روي الشيخ رحمه الله في الغيبة التي لم
خواجه عن البيع وانما يكون لم يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله ما يفتح الله بصفته كماله

[illegible]

موقوفہ

هو ما هو و قد وقع الشيخ بن عبد السلام تأويل كلام ابن الحاجب به كما عاين بالكتاب ما يروى من خلاف ما افترقه
 وان المعلق عليه بالحديث تأييده خول كلامه بأنه قال كلام ابن الحاجب وان كان يقينا على عواقفه كجعل
 له غير محرم الخ ولنه حرمة ما يمتنع من الجملة باختصار ثم لا يبين الى كلام الشيخ بن عبد
 السلام قوله وان كان الكلام المعلق على نفي محرم على تحققة غيره من منع الزوج من زوجته حتى
 يقع ما حله عليه وفسح الكلام المعلق او اعلى انفسا له والظاهر الجفوف الثاني الغالب وهو انه
 الثالث المحتمل قبله من كلامه عليه وهو ينفع الى فتمت من متبنا فتوا جاء زيد فانت كذا الخ
 منه ايتي بغير حتى يحكم زيد فلا ابرعته السلام واخلاقا فيه ثم قال وان كان يقينا وهو العبد مملوك
 التي اكتمنا التي من كلامه قال سلام رحمه الله ما معناه ليس مراد المالك بالذي يملكه كذا في الشرع
 الذي يملكه المالك عليه الكلام مملوكه انتجاء الجاهل وانما مراده انه ما عتبر المالك عليه بالقبض
 بصيغته باليعمل الا في فسخه الى تحصيله وعلو الكلام على نفي له العمل المملوك من نفسه العمل المملوك
 من هذا الزوجية انه كالزوجة له في كل ارجاءه وتأكيده كلب به في قول الذي ان كان كلبا كلب انتجاء
 في قول الذي ابرسبب لم يظاهر وهو ما على من شئ ذلك استنبط باخراج امراته من عصمه فانه اعترف
 في ذلك على انتجاء امر ما كان الا على كلبه لم العمل الذي يعلو الكلام على انتجاءه خشية ان لا يعمل
 فيلزمه الكلام **باب قلت** عيب يروى من خلاف ما افترقه **قلت** كانه في اول
 التبع ادهم الى **باب** ان المعلق عليه ليس المملوك عتبه مكلفا كما افترقه وهذه في الحقيقة
 كالمجمل ما افترقه به كلام الشيخ بل يذكره وان المعلق عليه في الشرك باليمين مكلوب
 صانتهما لا البرور والحنث كذا صورة الحنث في الشرك فيما عتبه فيه بصيغة التبعي
 في العمل والبر عتبه فيه بالشرك بصيغة الثبوت وهذه في العناية يقع الاحتياط في ذلك
 الشيخ في قوله معلقا مكلوب عتبه وانما قال الشيخ بن عبد السلام كلامه لتكرن
 صورة التبعي عنه من قبيل صورة الحنث كما ان الصورة كما واه الثبوت من البر والعصية في المتأخر
 في المعلق عليه كما افترقه واه اكارى الى كانت صورة الحنث المكلوب في تأكيده ثبوت
 في قول الذي واه لا يثبت المعلق عليه وهو في التفرع مفسود عتبه بل لم يستلزم تأكيده كلب
 في قول الذي واه الاحال بعد هذا بينه وبين التفرقة وهذه الصورة **باب قلت** يوحى كلام الشيخ
 رحمه الله هذا ان التعليق في من يبر من معلق تعليلوا عكس ما شرع في اليمين المذكورة ما رايت
 جاء اذ قال اخا زيدا فانت كذا لو فسخ حجية كاعتر محمية في التعليق من السير يميز **قلت**
 في ذلك الذي كل يخطر لنا وان لم يسمنا كلاما معينا من كلامنا ليعلموا اننا نفي ذلك من المتفرد



الصور الى اسمة ثم نقل عن الشيخ ابن عبيد السلام رحمه الله انه استنسخه على ابن الحاجب بكونه لم يذكر
جوده بانه حرار كانه قال كانه كلامه المحمد بن ابي خراجه وانه ذكرها في الشرح رحمه الله تعالى الله
في كونه ابن الحاجب اياه المحمد بن ابي خراجه بانه كانه لا يعمل على الجوده وانه يصح قوله في ان المحمد بن
وتفردت كاشارة الى ان الكمال الكتاب والله اعلم والكلام في ان الشرح له حشر اعتبار الحقيقة كما
فيما عني الثانية كما كانا هذه الدلائل من تمام الرد على شيخه رحمه الله وبالله يفر الزميل ان
المتن يذكر في كراخه المحمود من غير مراعات الحقيقة واجتماعية بل لا بد ان يكون في الجزء المحمودة
وهي الثانية في الحقيقة لا في المحسوسة وهي ما رواه وانكر ما ذكره هنا الرضوي في اللغة من غير حاجب
الشيخ باسم في اللغة بلا جواز المحسوسة بان يشهد بان يرد عن الشيخ السليح واعترف في موضعين
رحمهم الله عن الشيخ رحمه الله في تشابه ان الصيغة من اركان التعليل بان تفسير الله في الحقيقة
ورأيت ايضا للشيخ المذكور اعتراضا يقول فيه وفي ان عرفة المذكور انما هو كجزء الحقيقة
كله كجزء الحقيقة ممنوع قوله كما متناج على ما عليه مسلم وهو غير مستثنى من ركنية العلم
اقتضاها في كراخه المحمدية ان هذا امر بهما والشرك وان كان في علي التوشا من ابن الحاجب
والغالي جعله اهل والحل والقصة مع اللبس من اركان التعليل فمع انما خارجة عن حقيقته وكان خارج
عن حقيقة الشيخ ليس كنهاله بما تدف به هناك بريد هنا بقا من هذا اجاز به بحسبنا **قوله** نرفع
الى شرح كونه في الله عنه **قوله** عذبة غير الشيخ في الجنس ههنا بالعقد لان التعليل فيه الحجة
وفيل من جانيته في العقد فيه لزوم للعقد على نفسه امر من امور واصل العقد في اللغة التركيب
وسنة عقد ازاره وقد يستعمل المعاني كما قال المحمدي في قوله العقد والعقد الجار هم
البيوت والتعليل والبيع وغيره لم فيها لزوم لنفسه في افعال عقد كانه موازن للعقد في العلى
محذوفه هو المعقود عليه **قوله** محذوف اسر معقول من جوده وهو صفة قبل الاضافة للمنفعة
في المنفعة المحذوفة بعنا انما المنفوعة من غير اضافة شيء اليها واختار به من العقد على المناويع
واندوات والمنفعة مقلوبة مشهورة بل لا يعرف بها وهي التلذذ والتمتع لغير من التلذذ كما ان التمتع
يكون مقنونا وحسبيا كتمتع الجاه والرواية وتمتع الركوب وما كل والمفاهيم والتلذذ يكون في الامور
المعنوية بل اخرج بجزء المنفعة ما عدا ما قبل يفصده وداخل في فاصده احواله التمتع في كل شيء
لما هو المعنوية بقوله التلذذ في اخرج من المعنوية التلذذ بالعلم والشرايق بقوله بقاء مية ههنا
الذي كثر وزعم بعض المشايخ انه اخرج به العقد على الحقيقة وبه عند ربيعة والله اعلم في قال
غير موجد

غير موجد فيمنها ههنا اضر الفقه اخرج به تحليل وكامه ان اخرج ببيته فانه يحد فعليه الله عقد على
بشر التلذذ بقاء مية ببيته للكثرة عقد على تلذذ بقاء مية ببيته الى التلذذ فيمنه كلاء مية
والقيمة في المحللة يجب بالتلذذ وفيها الغيبة على المحللة والكل لا منعة التلذذ فيجب ان اخرج
الحشر والمجبر وهو كما هو **قوله** ببيته حال من التلذذ فيمنه بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
فيل جوده اخرج به صورة الزنا **قوله** غير عالم يحتمل فيه ان يكون نصبا على الحال من المضاف
اليه وهو المنفعة وهو المعقود عليه بقاء مية ببيته في التلذذ فيمنه بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
كقول المنفعة غير عالم عاقد بها حرمتها وهي حال جوده على غير من هو له بعنا ان المنفعة المترتبة
المسقية بحالة حرز العاقد عليها يعلم حرمتها ولا خلاف في ان اتصال التفسير وبه في التلذذ على
الصفة وهو الذي يكونه كغير من التلذذ فيمنه بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
كأهل والعقد عالم بتمتع المنفعة بقاء مية ببيته كالعقد على الماخذ والعمدة وغير ذلك من
المحرمان بكتاب الله تعالى فان الذليل ينكح بلكم من الزنا والسفاح فلا يحسن فيه ولا
راية رايه في القوة الذليل على التلذذ فيمنه بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
المنفعة فيه بكتاب الله تعالى فان الذليل ينكح بلكم من الزنا والسفاح فلا يحسن فيه ولا
وقع الحال موفعا بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
وتفرد به بحث كراخه المحمدية استغنى عن اشار رحمه الله الى القول في كراخه ان
له كراخه محذوفه على تحريم الكتاب بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
واشتمل ما حرمة الكتاب وحرمة ما عداه في كتاب الله تعالى بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
معقودا على الكتاب او ما حرمة ما عداه في كتاب الله تعالى بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
بنوا عليهم مساكين التلذذ والزنا كما هو مقدر في محله ونذكر ما تمس الحاجة اليه في موضع
ومنا ان الذليل اذا جمع بين المرأة وعتمتها اذن في نكاح منعة عالم بتمتع به الك بقاء مية ببيته
نكاح يثبت فيه الزنا في التلذذ او يصرف عليه الك ويكون حكمه كحكم الزنا في قول المشهور
ان حكمه كحكم التلذذ في قول اخر حكمه كحكم الزنا في قول اخر حكمه كحكم الزنا في قول اخر
يراه ما يعنى الك بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته
واو بعد او كان من البعض وادعى بعض مشايخنا في قوله عليه ان جوابه بانمايات الواو ويقول بعض
بجوابه ان جوابه او واجماع بزيادة واو بعد او كانه من الزنا اخرجها على التلذذ بقاء مية ببيته
على الجاهل بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته بقاء مية ببيته

فقد اشار اليه الشيخ في تقييد النسخة انما هو بجمع النسخة والمادة انما هو النسخة او انما النسخة الشار
التي فيه وبلوغ الزوج اخرج به غير البالغ انما اذا كان كالمجنون الذي يهوكه الك دافعوا وان كان الوكشي
بغيره فلو كان فيل البالغ وفيل لا **باب** المرأة تلتفت في الجهر قال زوجة له اذا زلت به للزوجة بعانة
البينة قال رحمه الله في بيت البناء او غيره ولو عن نكاح ان الا ابع ابا او حيا الى اخر ما ذكر
الثالث ان يخص الك بيت البناء وفي الشريعة عليه ووزع في ذلك النسخة في البينة حضور
الزوج الى اخره **الثالث** ان يوجه الجهر لبيت البناء بحضور البينة بعد ان يفتحه ويغلقه وانما في
حتى يوجه لبيت البناء وان يوجه النسخة انكره **باب** فيما يجب به كل مهر للزوجة
فالرحمة الله بالتفاهة خلت في الزوجين والزواج بالغ او موت احداهما مطلقا فيهما انما المتعين عليه
وغيره من مسائل مختلف فيها من هذا الموضع لاختلاف شرونها انكر ما فيه والله سبحانه اعلم
باب فيما يثبت الوكشي في حاله الله فيلوة البناء ان يفتحه ويغلقه خلافا لرواية النسخة
فيكر ما فيها من اختلاف انكره **باب** فيما يقع البشخ فيه بكلا في ذكر رحمه الله انما يتبين
المعلومتين وما مل ما ذكر من عدم التسلط فيهما وما بينهما من التكرار العموم والمقصود وشيعة في
ما ذكره كذا يخرج عن المفسر **باب** في رعي الخلاف قال الشيخ رحمه الله عنه في رعي
اعماله ليل بالان من قوله انما يعل في نفيضة دليل اخر ذلك التمسك ذكره الشيخ رحمه الله
في باب ما يقع فيه البشخ بكلا او غير كمال في النكاح العا سبب بعد ان يفتحه روية البلاغ
وفي كل نكاح اختلاف فيه ليس بمرام بين في البشخ فيه بكلا في كل نكاح لم يفتحه في الجهر
في البشخ فيه بغير كمال ورواية النسخة التي قال فيها اكثر الروايات كل نكاح كان مغلوقا
على فسحة فيفسحه بغير كمال وكل نكاح لم يكن مغلوقا على فسحة في البشخ فيه بكلا في
ورب السمال المبنية على ذلك وذكره عن بعض شيوخه ابن عتبة السلال وروى على شيوخه واستخرج
في الخلاف انما هو مراعاة ذكر ما ورد عليه من كمال في الفحشاء انما ذهب يستخرجون اهل
الى مراعاة الخلاف ويجعلونه فاعترفت في السلال على ليله من جهة الشرع واستشكل السائل
مراعاة المبنية دليل غيره والمراعي في الحقيقة انما هو ان لا يفتحه في الفأيل كما حققه الشيخ
بزعيمه السلال في الكلام على ازالة التماسية في سؤاله وجوابه وكذلك عنه قوله في الخلاف
وقال يفتح مراعات الخلاف انما يفتح ترا بعد الوقوع كما في في لنا انما يجوز في الم ابنة ادوية
عليه من ابن الجاحب وكره الخلاف وفيلوه ونقل عن شيخنا امامنا الفاسم العفان رحمه الله
انه لا يرد به على من رعيه ان لا يكون راعا بعد الوقوع في وفيت على كلام الشيخ المتي في رحمه الله تعالى
تعالى

لما علم على الجاحب رحمه الله في الخلاف في المسبوق وهو ما ضيا او انما قال ابن تيمية رحمه الله
انه اذا امسك كماله وادرك ركعة من اكثر بغير ايام الفروان وسورة فاء اركع وسعد جلس باذا فقام فقام
يام الفروان وسورة فاء اركع من كماله او لمساورة ان يفتحه بزيادة الشريعة في الفألة
وعلى الخلاف قال الشيخ رحمه الله في رعي الخلاف فيل الوقوع وانما يراعي في رعيه فقام
مع هذا والله اعلم وكره الشيخ ان يفتح على مراعات الخلاف يستخرج سبق تصوره في ذكر
رعيه بما نقلنا عنه بقوله انما ليل حيس لرعي الخلاف يصح في رعي الخلاف وغيره **باب**
قلت كيف صح ذلك في رعي الخلاف فيكون حيسا للرعي والرعي معناه كاعتبار النسخة كما
تقرر في بياننا فلو انما معناه اعتبره وفل له بما يناسبه في العمل كماله مستحب عن الرعي
قلت تمنع ذلك بل معنى رعي الخلاف في العمل وما اشترى اليه ان يسلم باغا هو لغة **باب**
قلت جرت اذنة رحمه الله في رعيه حفايفه ان يقول في الحدود اذا كان في الفأل على كذا
كذا قال في يوسع كذا جاز غيرهما فلهذا قال في الفأل على العمل في **قلت** غايله في
قلت ورتب ما وقع له غيره الك ولم يخصص ما يضيح بالمقام الذي يعين به اللقب في ان يقال
وقع له هذا ان قال عن اعمال الرعي اخره وهو يقوم اللقب كذا في رعيه في الفأل عبارة ولم يفعل
لحقه وفد فقام رعيه على ما يبيد قوله دليل فيل اخرجه بغير التليل **قوله** كان مؤلوله
اخرج به اعمال التليل مؤلوله والليل هو ما يخرج التليل الى كماله في الفأل وهو
المؤلول في التليل الوارء مثلا في كذا الشغار دليل في قوله في رعيه في الفأل الشغار وانما في الفأل
في شجرة رعيه عليه انتهى كما يند على فساد المنبع عنه ومبشخة وكذا في الشغار اذ وقع يجب
في شجرة عنه كماله بكلا في رواية وبغيره في اخره وخرطاب ما اذا يقول بانه لا يجب في شجرة
اذ وقع في الجاحب على فسحة بغير كمال ولا يلزم فيه كمال اذ وقع واميراث وفيه وقع للمال
رحمة الله انه يقول يقع البشخ بكلا في ويلزم فيه الكلام ويقع الميراث في الزوجين اذا ما
اخرهما في الجاحب على اهل دليله وان قوله انه لا ميراث به لم يفتحه في الفأل في ميراث وفيه اعلم
دليل حصره الفأيل بعد في شخ ذوات الشغار اذ وقع به دليل على ذلك وهو غير الفتح
وعثر في شخ النكاح كما روي ميراث في الزوجين في عمل ما لم رحمه الله دليل حصره في كذا
يفيد في شخ النكاح وهو معناه فو لم مراعات الخلاف فيهما اعمال دليل في كذا في شخ في
في ان يكون حجة في موضع دون موضع وانه بحسب ما يقع في نفس المحبته من رعيه دليل الجاحب
في ان الشيخ رحمه الله لما قرأ الرسم وحقق في الجواب عن اشكال من سأل في سؤاله وانما في شجرة

عليه لتمام ما يدينه والسؤال عنه لو صح ما فترت مراعات الخلاف وحققته من ملاحضة كانه دليل الشك
قد استعمل في نفيضه دليل اخر كانه لا يثبت لزوم ولا لازم له وهو باطل ارجح من لزوم ولا لازم
له حال ويحل في نفسه ثم عده به **بيان** الملازمة ان نسخ التكاليف ملزم لتغير الميراث وان التبع
العشيق انتج الميراث كانه الميراث يدل على ثبوت العدة ويثبت على نفيها بقدر وجه الملزوم
وهو العيشة بدون كونه وهو عده **باجاب** الشيخ بالجواب الثاني وهو كانه وان كان
انما هو في امور العقلية وانما العقلية فلا عناية بوجوده ملزوم ولا لازم له لثبوت ما منع منه
واما الجواب الثاني وهو على سبيل التمثيل وهو قد اثار المسئلة من ان يكون الملزوم بل من باب
نفي الملزوم ومن باب وجوده الملازمة وكل منهما مقابل للزمه السائل وان ادلة فيه **بيان**
ان نقول انما الميراث في الملزوم على قولنا ان دليله كانه يثبت في صحة التكاليف وصحة التكاليف
ملزومة فلا يثبت بل يلزم من نفي الملزوم ان صحة التكاليف هي صحة التكاليف **بيان**
المخالفة كانه من لوله وهو كانه قد اثبت الملازمة ويلزم منه ثبوت الملزوم هذا معناه كلامه
رحمة الله ونفع به وتامل هذا مع ما قد مضى من بحثه مع شيخه وانه في كتاب التعليل
مراجعة وبعد ما ذكر ما فترت به كلامه في سؤاله وجوابه ما ذكره في نفيه بعد وفاء على
ما تفرعه وفلما ان رحمه الله تعالى لما حذر التمسك بالاداء اتفرقه في الجواب عن السؤال الاول
نقول صحة موضوع دون موضوع وهذا جواب عن الشك في اعمال مراعات الخلاف فانه لم يعتبر
في كل موضوع ولو كان حجة لغيره الك **باجاب** الشيخ او في قوله ما يضيحه باختار الشيخ
به الجواب انه حجة في موضوع دون اخر واما ما يضيحه بقوله رجحان دليل المخالف وان لم يعتبر
كل موضوع ولو كان حجة لغيره الك **باجاب** الشيخ او في قوله ما يضيحه باختار الشيخ
بالجواب انه حجة في موضوع دون اخر واما ما يضيحه بقوله رجحان دليل المخالف عن المختصه على
دليل كانه قول المخالف كرجحان دليل المخالف بثبوت ما لا دليل عليه كانه
من لوله دليله وهو في **باجاب** الشيخ قال وثبوت الرجحان ونفيه بحسب النظر من المجتهد في النزاع
او رد سؤالي **ما افتضا** ما افتضا رسمه وذا بكه وان الفولية الك **باجاب** الشيخ المختصه يستعمل
دليله في كل قول ويستعمل دليله حظه كانه مع لولا العمل في نفيضه دليل المختصه يقول امره
ان انما قال بوجوده ملزوم وباطل لازم من لوله لا دليل عليه ويستعمل وجود الملزوم وابوجه كانه
باجاب عن كونه لم يجوابين كما قل من هذا انه منع بعض المسائل ان لا يكون من باب وجوب الملزوم ونفي
الملازم ومنه هذه المسئلة في الشغار ويستعملها **انما** نقول ان لا يكون من باب نفي الملزوم ومن

باب الثاني

باب اثبات الملازم انما نقول انما نقول رحمه الله بنفي الملزوم والملزوم هو التكاليف الصحيح واستعمل دليله
في الك **باجاب** الشيخ من نفي الملزوم في الملازم والملازم هو كونه الملزوم التكاليف الصحيح كانه كونه وانما
انه من باب اثبات الملازم بل عني ما كونه دليل مخالفة كانه من لوله وهو كونه الملزوم والملزوم من
اثبات الملازم اثبات الملزوم بحال صله ليس انما دليل من اعاد الخلفا اثبات ملزوم من قول
ما لا يوجه وانما فيه نفي ملزوم واثبات لازم كما فرنا ولما فرنا كلام الشيخ رحمه الله تعالى
وبسببنا سؤالا وجوابه على ما فترت من دليل عني الخلفا ووقع لكثير من اهل المجلس المراجعة
بتمسك كلامه واشتغال عليه وعوا الشيخ رحمه الله ان لا يكون من باب نفي الملزوم وان ثبوت الملزوم
وانما جعل المجلس على الضرر وبحث مراجعت كلام الشيخ رحمه الله في بعضه فوجدت فيه ما يشي
الي بعض ما وقع في المجلس من سؤال وجواب وان السائل رحمه الله لما كان من العلماء المحققين في المسئلة
الراسخين في علمه ما اجاب به الشيخ العالم الثقة **باجاب** الشيخ وسؤاله وجوابه بعد
بتمسك كلامه وتاميم ما يخفى السائل والجواب مع خلو بلا يحتاج اليه وهنا ان السائل رحمه الله
قال في الشك في مراعات الخلاف في الشغار ترجع الى نفي الملزوم غير من **باجاب** الشيخ
البيان بوجوده حيث فندنا في اصول الكلام فيه الشأن من الرجوع الى الله تعالى ان لا يكون غير من
انه اكل ما ادعى الشيخ من لزوم بارت التكاليف المخصوصه لارت مقام كونه مكلن واستدل
على كونه بانه مع وجوده كونه عكسا في التكاليف التصحيح ونفيه في التكاليف الجح مع
على مسا **باجاب** الشيخ رحمه الله بالرد كانه انما يكون مساويا لمخلو التكاليف
غير المجموع على مساو **باجاب** الشيخ رحمه الله في قوله ما يضيحه باختار الشيخ
في قوله كونه مساو **باجاب** الشيخ رحمه الله في قوله ما يضيحه باختار الشيخ
الصحيح ملزوم للملازم كانه لتكاليف مغيرة والتكاليف المغيرة بالتكاليف ملزوم لمخلو
التكاليف كانه للتكاليف المغيرة والتكاليف المغيرة بالتكاليف ملزوم لمخلو
الملزوم في بعضها بالتكاليف وايضا ان يكون هذا الملازم مساويا لاننا فرنا ان التكاليف الصحيح
اخر من مكلن تكاليف ومخلو تكاليف ما بل للتكاليف والبساده وانما يتوهم المساواة من استغناء
ان البساده اذا وضع لا يترتب عليه كونه كونه فراجع الى قوله في التكاليف في نفيه في كونه
لا الك **باجاب** الشيخ رحمه الله في قوله ما يضيحه باختار الشيخ رحمه الله في قوله ما يضيحه باختار الشيخ
قد يتوهم معارضة لقوله او ان نسخ التكاليف ملزم لعدم بارت كانه يفعل غير كونه
او انما هو من اجل جعله كونه وهو غير معارضة انما يتوهم كونه او اجعل المشتل من منع كونه

هو البسوخ وهذا هو ان الباسد لا يستلزمه ما يقع المعارف من الايمان البسوخ والباسد متساويان
اما ان ثبت مساواتهما فلا والتا هو ان الباسد لا يقع من البسوخ وما لم يقع لا يلزم
ولا علم قال السائل المذكور الوجه الثالث بالبحث مع الشيخ بانه انما هو من نوع
اللزوم لا من شدة فالانسان الذي هو السؤال بان **فان** نقول هذا من افعال اللزوم كما
ينبغي التكاثر الصحيح هو بقاء التكامل للزوم لا تفكاع / ان في فترته ما حله معارضة
بالحق كما انه يقول ما كرت من الالف على ثبوت الحق في صورة النزاع عن انما يزل على
نفيه وقد لا ياء عنه انفساء التكامل للزوم لانه من رايه انما هو الذي هو ثبوت اللزوم
ونفي لزمه واجاب الشيخ رحمه الله بنوع ان الباسد من التكامل للزوم لانه من رايه انما هو الذي هو ثبوت اللزوم
المنع من اللزوم رادة فيه من عللها بينه وبينه الذي لا يلزمه هذا ان نسبة التكاثر الباسد
الى عدم رايه كمنسبة النقص الباسد الى عدم البسوخ والتكامل الباسد لا يستلزم الحق بل هو
واجوب التاكيد ان يقول بان مستلزم للاراد لا عدم رايه انما هو الذي هو ثبوت اللزوم
بالخصار وانما الجواب الثاني بانه لا يلزم ما حله انما هو الذي هو ثبوت اللزوم
في الشرعيات ليس في كل بل في كل من الافعال والارادات والارادات من كل من جازية والجميع
فالويل من ذلك بل في كل من الافعال والارادات والارادات من كل من جازية والجميع
الكلام كما قال الشيخ بما امر رحمه الله لا يعم وانما في القول هذا والزمه الزمانات
نفسية وقوله واستدل على ذلك قوله بانه لا يلزمه وما وقع به الوجه ان يفتن على قول الشيخ
ان استلزام النظر عنه في بقية خرجت المسئلة عن الذي نحن فيه وانما نحن على انه عفا عنه
بغير الاستلزام في وجود التمرؤ وهو غير ذلك في هذه الاعلام حق كما هو فيه وهو خلاصة
البحث بين الشيخين رحمه الله تعالى ولما اخرج عن الفصحة ما شربنا الى بعض ما يرد على
وتدفع المداخلة به والله سبحانه يوفق الجميع بحسنه ومصلحه واجمعها ما يرد على التاخر **فان**
قلت يرد على رايه لماعات الخلفاء اذ اعلم بجهته في اخيرها بانه يفتن في ذلك القول
لان الرسم خلافه عليه **قلت** يظهر ان لا بد من تقييد بجهته واحدة وانما في البسوخ والباسد
لا بد على تقييد علم المحتكم واحد وفيه بحث **فان** قلت رسمه رحمه الله تعالى هل يعنى
مراعات الخلفاء ابتداء او موقعا او لا يلزم من ذلك بالذوق والارادة في مراعات الخلفاء ابتداء **قلت**
رسمه يعنى الذي هو من المثال انما هو لبيان العلم بالحق في قوله وفيه قال ابن الحاجب روي
لخلفاء بالماء المستعمل في اجاب هذا الشيخ امام العفا في رحمه الله بجهته حين سئل

عن المسئلة

من المسئلة وقد نص على ذلك بعض المحققين ورسم الشيخ اذ اسلم به في ذلك وتزيله في مسئلة الماء المستعمل
كما يحق على من فهم الرسم وخلف الشيخ من عبثه المسئلة هنا صرح الله في حديثه انما يحق على السعة
التفصيل في المراعات الخلفاء ويقرر في كل طالع او فاعلان وانما في النزاع في خلاف رايه
المشهور في كل المشهور ما كثر في قوله او في قوله في قوله في خلافه والذي يعتد به انما هو رايه
ما هو في قوله واذا لم يفتن في رايه في خلافه في قوله في خلافه في قوله في خلافه في قوله في خلافه
من الحق مع وجود المعارض النكره وهذه اربعة التي معنا ما قد رايه رسم الشيخ **فان** قلت
ان اذ كان في ذلك من جهة مراعات الخلفاء او يجوز **قلت** يكتبه ويثبت في رايه عند المحتكم
وقد اقبل بحث برعيه المسئلة مع ابن بختيار في بيع العقرة وسماحة **باب**
المتعة فالرجم الله ما يرمي الزوج باعكابه الزوجة لخلها في اياها قوله ما يرمي الزوج
حين يرمي جميع ما يكلب في حق الزوج للزوجة وقوله لخلها في اياها يخرج به التبعة والكسوة
وغير ذلك واكثر من التي عليه لما **فان** قلت كيف يخرج نكاح الصداق ان
كلها قبل البتة فانه يصدر عليه انه يرمي الزوج كما يخل لخلها في اياها وفيه روي بعض الشيخ
عليه الذي **قلت** لا يدخل في ذلك انما يصح في يوم لاجل الخلاف في رايه واجبا لانه
تلك بالعدة عليها وفيه بحث **فان** قلت يرد عليه راي الله عنه اذ اعكت الزوجة
زوجها ما على الله لا يخلها في اخذ المال من كلها فالا لواجبته يرد لما المال يصدر فيه انه ما الى
الزوج باعكابه الزوجة لخلها في اياها **قلت** يخرج الجواب عن ذلك ان يقول لخلها في
انها لا يحقق العلة كما يرد **فان** قلت نقلها الله هي انه لا يفيض بها رايه
يقضي الوجوب في اصله وكيف في قوله ما يرمي **قلت** لما اول عمره في يفيض به او المستحب
ما يرضى وايضا به وكثير من الواجبات كما يفيض بها واختلاف الله هي بها بالوجوب واستحباب
فان قلت متعة المحيوة والمملكة كيف يدخل رسمه انما هو خلاف الزوجة كما هو الزوج
قلت لانا نقول التمسك على المشهور وما شدة لم يرد عليه والله سبحانه اعلم ان فلانها
بالشياء في فعل الزوجة نائية عن الزوج وبانه يفر للطلق بانها في رايه ان يقول لخلها في اياها
او من يفرغ مقامه **باب** **الزوجة** فالرجم الله عنه الباج عن صاحب العزم
بعدم النكاح ونقل عينا عن عن الخلفاء انما هو اعلم املاك وفيه يعلم العزم والملاص
قلت قائل هذه ابيه في بحث مع ما يرد في عدم الخلاف في محلها في العتبية كما يرد فيها
ان يولي بعد البتة ونظر ابن حبيب في رايه صلى الله عليه وسلم في بحث في عدم النكاح عنه

عقد، ونفل عينا من غير ان يجيب الله تعالى ما عنده البينة، وعنده العرفه قالوا واشتبهوا بها بعض شيئا من قبل
 البينة بما ذكره عن صاحب العيش كما يعبر عنه ارباء فوكالات التكاح بما ذكره خلافا وفوا الحكماء
 بما لا يملك ما ذكره كانه عيش الزوج والعقد والقول الثالث بين ما رايت من الله سبحانه اعلم وبه التوفيق
 بسم الله الرحمن الرحيم وحكي الله على سيدنا ومولانا **حكم** وعلى الله وحده وحسب
كتاب الطلاق قال الشيخ رحمه الله عنه صفة حكمية ترفع حلية
 متعة الزوج بنوعه موجب تكررها مرتين للحزب مرة لا في زوجة متعة عليها قبل الزوج ذكر الشيخ
 رضي الله عنه هذا الرشد وذكره ما نقله عن شيخه رحمه الله ان الزنا لا يجب على من لم
 كان حقيقته مشهور بها للعوام قال الشيخ وهذا امر قد كان المشهور به وهو عمن حيث
 صرح لكانه اما الحقيقة بل لا والله من البينة او بعدا او بعدا احق لا الله فيه رحمه الله ونفع به
 قوله به رضى صفة حكمية ترفع ما يات بالجنس بما يناسب المحرم وهذا المحرم ويناسبه
 الصفة الحكمية كما في مناب الكهانة وما شئت من انساب كالأحكام وما منع
 والكهانة بالمعنا الذي اشار اليه سبب وان كانت شر كآية الصلاة والطلاق فلا كان
 ما نفعنا سبب فيه ذكر الزوج بطلانها اذ لا يرفع على ان الشيخ رحمه الله قال في ذلك احرار
 صفة حكمية توجب جريمة الخ بقا ماله ما العرفه في ذلك **ما زلت** وهذا
 مرفوع قوله ترفع الحلية مع توجب العروة او احراف يثبت **قلت** الترفع البينة من
 ايجاب المانع في الحلية كما ذكرنا لم يرفع الشيخ وذكر الترفع بهذا النسب بالطلاق وفيه بحث
 قوله حلية لا بد من ذكرها كالأمتعة لا ترفع وانما يرفع للمتعلقين بها قوله الزوجية الخ اخرج به
 حلية المتعة بغيرها **ما زلت** قوله حلية المتعة صريح في ان المكلف للرجعة
 لا يحل التلذذ بها وفيه ذكر التلذذ بالتكرار في الطلاق **قلت** لم يصح
 وفيه ذكر الشيخ مخرج مثل ابن عمر وعيا من غيرهما وانما ذكره في الخلافة في المجلس عندها
ما زلت فذكر في شهر القدر الرايين وبنا الحكم عليهم ولم يجعل علم هذا **قلت**
 بان ما في الحكم وتاويله بعد الرجعة قوله موجب تكررها مرتين الخ صفة تخرج على غير مذهب
 له على نسخة الرفع ورايت في نسخة صحيحة موجبا وهو وجه على الحال ويحتمل انه لا بد له
 اوجه اظهر انه يخرج به لم صور كثيرة تمنع او ترفع المتعة بالزوجية وذلك مثل احرام الحج وانه
 صفة حكمية ترفع حلية المتعة بالزوجية فزاد الفقيه المتحرر وهو ان موجب تكرار الرجعة حصة
 الزوجية على زوجين قبل الزوج ولم من خاصية الطلاق المتنازع عن احرام الحج وغيره فزاد الى
 ليخرج

ليخرج ما يوجب عزه مرة باحرار الصلاة واحرام الفصح وصفة ملا عتكاه وعثره لم **ما زلت** احرام
 الفصح ما يرفع بل يمنع كذا لم يثبت على العرفه في الرجوع والمنع وفيه بحث ومنع وقوله قبل الزوج راحة
 الفقيه كذا التكرار كما يوجب الحرمة للكلفة وانما يوجبها مفيدة فزاد الفقيه ليجمع خاصية بان
قلت في قوله تكرر بها يعود على الصفة المذكورة وعينه تكرر وانما يتكرر التكليف والتكليف
 غير الكلف **قلت** اذكر التكليف في دفع تكرر الطلاق فزاد التكليف في حصة والتكليف
 ترفع فيه وفيه مناب الكهانة التفسير والكهانة في دفع تكرر الطلاق والتكليف في رسم
 التكليف في قوله حصة الشيخ رحمه الله كما عرف التفسير ويكره ان يقال التلذذ لو ما
 يرفع مقامه بحرجه او كفايته كاهرة او خفية ويأتي في حصة الصريح من كلامه ومقدم حرمه
ما زلت ما انتصب مرتين **قلت** يحتمل ان يكون على المحرم العلية وانما في قوله تكرر ان
 في ذلك هو الموجب للتجريح والتراية كما اثر له وفيما في الطلاق والتكرار في الثلاث وايضا
 على الاول انه متكرر وتكرر الشيخ يرفع من حلية المتعة وبشر الحرة وهو كذا لم يرفع
 حلية المتعة لا يثبت على التجريح وما انتصا التجريح برفع حلية المتعة فكما ترفع ان
 الصفة الحكمية في الطلاق والكهانة عند الفراق يرجعان الى الحج الشرعي اذ في الفواعل
 منه وما في مناب الكهانة وفيه اورد عليه بعض الشيخ ان حله غير منعكس بخروج طلاق
 السمتة منه وفيه تكرر **ما زلت** اما في الرجوع انتم كذا البينة في ذلك الحلق
 وهو موجب الكلف والطلاق هو الصفة الحكمية والبينة لا تتعوض بل يرفع تكرر
 في الثاني والثالث وانما دفعت الثلاث من غير تكرر ضرورة عز التبعيض وانما يرفع
 التكرار في التكليف بل يرفع الطلاق وهو في ذلك موجب تكرر بها بل لا بد من غير جامع **قلت**
 لنا ان منع عز التبعيض ما في المذهب من قال به ولو سلمنا جلا يلزم ما ذكرتم اذ انتم لم لان
 التكرار موجب تكرر في قوله بحسب كذا حقه ان يقول انما موجب تكرر بها رجوع او ترفع في قوله
 سيجلته الوقوف وكما هو ان حله عام في الطلاق قبل البينة وبعد البينة كذا فخلاها اربعة
 كلاً فاحدا او ثلثا فثمة او مضافا **ما زلت** وعينه يصرف حله على كلف الخلع
 والخلع هو نوع معارضة **قلت** التقرير يحل في هذا الطلاق كذا على ما يوجب
 الطلاق والخلع اوجب الطلاق والشرع للطلاق والمفسر الى اقسام تختلف **ما زلت**
قلت كذا في الرجعة كيف رفع حلية المتعة في حال الطلاق والرجوع بعد الفقه عكرت
قلت هذه المسئلة في هذا نظر في مرتين بالذي نقله عياض رحمه الله انها حرة

الحمد لله

الخصاله بغيره من الاكل بله لخله فيه والحاصل ان التخلل في كل من على معنيين ما عرفت
 الشئ والاشد ان التخلل انما هو شريك فيه ويخلل على صورة خارجيه واشك ان المذكرة
 اجزاء له وايضا في بطنه عز شئ العنق والله سبحانه اعلم **باب ما نزل**
 ذلك اهل هو الموضع للكل والشركه والخليل وما يعرف على علم من يتسائل به جلي
باب المحل فالرحمة الله وهو العصة في المحل شركه مفارقة انشائه تخفيفا او تقوية
 كما متاع وجوده حال وزحل **قوله** وهو العصة **باب قلت** تعبير المحل العصة
 تفسير بالمساواة او اخفاها ولم يبينها بقده **قلت** كانه والاعصية شدة في قوله
 يحيا عليك مما يريه على شئ من غير رحمة الله والاصحاب رسمها **قوله** مفارقة انشائه
 اخرج به انه لم يفار انشاء الكل ولا بد ان يكون في محله عصة تخفيفا كوجوده احسا
 ورفع بعلمه او تغديره انما اعلم كلافه اجنبية على تفه يرتزج حيث ولا اقل اهلها اذا اقل لا
 جنيبة انت كالحق لا يلزمه شيء **قوله** ان يتوحي ان ترتجها وفيه دليل على ان التعليل يكون من غير
 لهج الا لا يخل وتوحيها وان تيقه وهذه الشكوك لا والشك في رحمة الله بشكها اخر بقده فالرحمة
 وشركه اعتبار المحل مفارقة بسبب التخلل وانما زاده بالرحمة اعتبرا والمحل له كل صورة
 المرونة وغيرها انما احل بكلافه فلما ناك كالمثل هذه الترغيف في ايمانها بالكلية ولم يبينها
 بالثلاث فلا شيء عليه وان زاده بالكلية بغيره لزمه التخلل وهو ما نذكره من الفقه مع
 اللقبك وانكروا هنا من المسايل المرتبة على الك وفيها الجملات تامل في **باب**
الفصل الذي هو سبب في التخلل فالرحمة الله شركه تغلفه بلعنه يد على
 الكل او غيره **قوله** او شركه يعني شركه اعتبارا بقصد التخلل واسرار الى ان
 الفصل المجرد عن ذلك لا يلزم به شيء وشركه وانكروا الشار الله القول في من ان التخلل بالثنية
 كما يلزم انما في التخلل في التخلل وبالكلام التبع **قوله** تغلفه بلعنه يد على التخلل
 كما اذا اقل التخلل في قصد التخلل في التخلل وبان يكون به ولم يفهمه فكيف كان شئ عليه
 وفلان غير ان يرسد فيه خلافا وى انما افصه لفق التخلل وجرا لسانه على قوله كانه فلا شيء عليه
 كان يسجل للسلاسل لغو كنه لم اذ انوا الفضا بعلمه لبعث الظلال وى انما اذ كانت اسمها
 كالنفس اذ اهلها فلا شيء عليه **قوله** او غيره معه معناه غير اللقب الا انما على التخلل
 من باب التخلل باللقب وغير اللقب الا انما على التخلل وهو ما نذكره من **باب قلت**
 الكنايات الظاهرة كيف تدل على ذلك **قلت** تخرج على التخلل به اقلها وهو كاهر

والتحخير **قوله** باقيا منع الزوج منه يخرج منه كآله العزل التوكيد وخرج الرسالة بقوله جعل انشائه
لأن الرسول لم يجعله انشاء هو على ما يقال في ذلك وفيه انشاء انما هو التطبيق لما في مناه او ما هو
جواب **باب الرسالة** قال رحمه الله جعل اطلاق الترجمة بشئ غير بقوله جعل اطلاق
اخرج الرتبة والتقليد والتحخير وقوله بشئ غير انما هو التوكيد وهو كما هو في المحسن مناسيب **باب**
التقليد قال رحمه الله وفيه جعل انشائه حقا للغير واجبا في الثلاثين يخرج فيها ومنها
بنية اجزائها وقوله جعل انشائه يدخل فيه التوكيد ما خرج بقوله حقا للغير والعزل للرجعة
او غيرها اخرج التحخير بقوله واجبا في الثلاثين **قوله** يخرج فيها ومنها بنية اجزائها اشار
الى ان الله لم يمانعها ويمنعها على اجزاء الثلاثين التحخير وادب من التنية في التقليد وما لا يمانع
له والتحخير دونها يعود على الثلاثين وخير اجزائها يعود على الترجمة **باب التحخير**
قال رحمه الله عن جعل الزوج انشاء الكل لا حكايا حكايا ونصا على حقا للغير **قوله**
نصا او حكما اخرج به التقليد والحكي كقوله خيترك وما شابهه والتحرر ملكتك ثلاثا
فان قلت كذا في نسخة قال الشيخ هنا جعل الزوج انشاء اطلاقا ولم يقل في التقليد
كذا لم يزل حقه الزوج واتا بالكتابة عن الخلاف وهذا قال كما تقدم في غير جعل انشائه
ثلاثا حكما او نصا حقا للغير وهو اخر من لفظه **قلت** هذا غير محذور بتقدير انشاء
هذا الحق للغير **فان قلت** اخرج الجواب هنا فانه يرد على التقليد **قلت** كما يرد اذا توكلت فيه
فان قلت لسأيل ان يقول اذا قال للرجعة قبل البناء ترك قبله المناكحة والاعتكاف المناكحة
في العدد وانع الى من ضرورة التقليد لا من ضرورة المناكحة لعرض التلا في حكمه او فسادا
قلت لعل جوابه ان يقول ان الصورة من التحخير لم يفت بالتقليد لفرقة في الترجمة ما يفت فيها
وفيها جفت **فان قلت** يرد ايضا على حجة التقليد انما اطلاق ما حكيت كلفته هذه التقليد
ولم يكن الا لغير واجبا في الثلاثين يكون المحذور غير منعه عسره وبقا ايضا انما اطلاق التقليد شر كذا اهل
المعقير بلامنا حرة للزوج وقد قلت من كذا في حجة المناكحة **قلت** يمكن الجواب ان يقال ان الشئ
انما هو للتقليد المكنون للتقليد كما هو في التقليد واحدة فتا ملة بهيئة تحت وظنوا اسئلة
اخر افر اجوبته **باب** في صيغة التحخير قال رحمه الله صيغة فيها اختلاف فيفسد
وغيره فيفسد فلكا اذا اختار امره اخرج **فان قلت** من انشاء الشئ انما هو بتغييره
في صيغة التحخير ما رايته ولم يعتبر به لم في صيغة التقليد ولم يخرج لنا قوة جوابه بمراجعة فيه
والله اعلم **باب** في صيغة التقليد قال رحمه الله تجب على العبد ان يعمل الكلام في بيدها

او يغيرها

او يغيرها وبتغييره اخرجت هذه الرسالة والقابك ولم يغير لنا تغييره بما رايته مع الله عن غيره الك
رحم الله بقوله في النكاح الصيغة ما رايته في غيره العبد الصيغة ما رايته في غيره العبد الصيغة ما رايته في غيره
وعبر هنا بما رايته مع انما الله اخفى والله اعلم بفصوحه الله ان الله عن انا الله بل في
كل هذه الرسائل وفي علمت ما فيه انما الله في القابك لكثرة ما اخرج التحخير في علم الله
فقد التمس في ذلك مضافا منه عند ولو قال العبد او ما يفرع مقامه له خلت اشارته والله اعلم بقصده
ولا يقال ان الله يرد على رتبة صيغة التوكيد كما اننا نقول ان الله في القابك كذا انما الله في الجواب وفيه ما لا يخفى
كأنه اخرج التحخير وفيه ما لا يخفى **باب جواب المراجعة** في صيغة التقليد قال رحمه
الله قول او فعل قلت اما القوافل هو من يرفع الى صريح وكناية واما الفعل فكما ان انقلت متاعا
لعداوتك قلت انما يرفعك الى ذلك لما يشبهه الجواب فانه انما يرفعك الى ذلك انما يرفعك
وازاراد ان العبد وانما يرفعك الى ذلك انما يرفعك الى ذلك انما يرفعك الى ذلك انما يرفعك الى ذلك
اعلم **باب في الرجعة** يقال يرفع التراخي وهو صوت الجوف العبد
ووقع في استعماله لفظها بالاعتسار والله اعلم قال الشيخ رحمه الله عن رجع الزوج او العمل في حقه
المتعة بالرجعة لهما فاما في مخرج المراجعة فالرجع رجع الجواب المتعة بالرجعة
بانفذا عترة ما نقل عن ابن الجلبج انه حجة الرجعة بقوله رد المتعة عن كلاً من فاص عن الفاية
ابتداء غير خلع بعد دخول وحي جاز في الشئ رحمه الله فبلوه وينكح كل من يترى من صح
رجعتا بعد انفاة عترة ما ينفرد قول ابن الجلبج رحمه الله في المعترة كانه كل من يترى
انما معترة مع حوزن الخلاف في ابن الجلبج رحمه الله في المعترة لغيره اذ اخرجت من العترة
فانها مراجعة كالمراجعة **قوله** عن كلاً من فاص رجع المعترة عن غير المتعة بالخلاف
قوله فاصراع الفاية امتزجه اذارة لها بعد غاية الخلاف اما بالثلاث في الخبر وانما يترى
في غير وان لم يترى ربعة **قوله** ابتداء قرره الشيخ رحمه الله في السلال بوجهين اخرج **قوله**
بعد خلع اخرج به كلام الخلع كما انما يقع بعد مراجعة كالمراجعة وكذا لم يرد خلع انما يترى
وما اورد عليه من كاسرانه ويخرج اجوبته ما لا يخفى بل يرجع الى اعتراف الشيخ رحمه الله
على هذه الرسالة وما ذكر من انه اخرج به بعد ان قبله شراره **قوله** وينكح الخ مبعنا فيما يترى
انما يترى ربعة كلاً من فاص رجع المعترة عن غير المتعة بالخلاف ولسر في حقه
فان قلت كيف يقول الشيخ فبلوه وفيه استحقاق الشيخ رحمه الله السلال مثل هذا
الرجع اخرج من كلام ابن الجلبج كما اجل قوله المعترة كانه رجع لثبوت المعترة **قلت** لعله معا

على ان اسم الفعل والحال على ما مضى حقيقة وفيه نكر كانه اذ كان ما ينظر عليه اللسان
ورجحة الشيخ رحمه الله تعالى على ابن الحاجب في بيخته كلام يتأمل فيه وليكن ذلك فيل
في هذه العروة غير معتدة منع كان المشتق من معنا لا يبعد في تراجم كلام حصوله كاقبل تصاممه
كالقائل ان قوله ان قال المنة قد دخلت في المعنوية الثالثة فالت كنه كانه انما انما وتامل
هذه الكلام فإنه يلزم عليه الزامات شنيعة **واما حجة الشيخ رحمه الله تعالى** رضى عنه وتبع
بالحجة وهو المحض ولذا اتا بالرفع وهو محض والرفع محض وخر الزوج اخرج به روى غيره
ولا يعنى رحمه الله ما يقع به المحرمة وهو ما يقع به الرجعة والمزوج به حبة وليكن ما يقع
لذلك بالنية وحدها على الصحيح واشهاد عليه ليس بشرك على المفسر وان قال انما كلفك
بغير ان يفتك به بل تقع الرجعة به ذلك قال ابن سماع الفريسي لا يصح به ذلك قال ابن رشد كان
الرجعة ثلاثة ويها من النية بعد الكلا **فان قلت** اذا قال ان تزوجتها بغير كلفها
فان الكلا وانما وما العز **قلت** قال ابن رشد كذا الكلام حتى على الرجل والرجعة حواء
والسرية عليه يلزمه بالتزامه والنية له ليس له لغيره بل ان يجب انهم والله اعلم **قوله**
او يحاكم اشار به الى انما اذا اخلت في المحض وامتنع من الرجعة فان الحامح ينجح عليه
بالرجعة **فان قلت** كيف ينجح عليه بالرجعة **قلت** كما ينجح عليه برفع
المحرمة **فان قلت** كلاه من حرمة المتعة ترتفع برفع الرجعة الحامح يصح وكى الزوج
بما هو ولا يجوز **قلت** بل لما صح جواز الوكي به ذلك عن المحققين **قوله** حرمة المتعة
هذه هو المزوج واحترامه من زوج الزوج الحرمة بغير الكلا في كل اربعة حرمة الكلا **فان**
قلت انما وقع الكلا بانما يحرم الوكي واما المتعة فلا لتناول الكلا في الحرمة فيخرج
منه من ادخله فالت بل تحرم المتعة في القبلة وما شاع بها وفيل يستحب له تركه الى
وقول الشيخ رحمه الله تعالى على راء التي اخبره هذه اشار به الى ما ذكرنا من الكلا في كل اربعة واثني
بشعره اشار الى هذه اخر الرجعة وقد مضى به رسم الكلا وهو ان عيدا يقول انها محرمة حتى
يترجع وابن سببر يقول انما على ذلك ما حجة وتفكر اشكال هذه الزيادة هنا ولا يرد لها الكلا وما
اشارنا اليه من قبل من هو قول المذونة بقوله ما يراى شعرها وابتلاء به **فان قلت** ما سر
كفى من الشيخ رحمه الله فالكلا في صفة حكيمية ترجيح اباحة المتعة الى اخره **قلت**
الحكمه وآراءه الله ان الرجعة عرفا للراى بها المحض وقال المحض يستلزم معناه يصعب به الزوج
كالتمهير مع الكلا والكلا والمراء منه عرفا المعنا او النية وان كان المراد به التخليص ايضا

والتمكين

والتمكين غير النية فيصح مراعات النية ويصح مراعات الفعل فمراعى ما عليه به الاستعمال وفيه نظر
التمكين لم يحتاج الى تعيين كما يستعمل او غلبته والله الموفق للتصا وهو اعلم **باب**
في المراجعة الى الشيخ رحمه الله تعالى في تراجم كلامه في هذه العروة كانه انما انما
او يغيرها بغير النية انما نكاح من زوج في زوجة اباها بغير النية **باب**
صيغة الرجعة فقال الشيخ رحمه الله عن المذونة راجعة او راجعة انما يراى شعرها
واحدة انما الى النكاح وليكن انما نكاح وكل ليعتد بغير النية انما نكاح اباها بغير النية
لانه فصح ما يقع في النكاح به الى نفسي من صريح او محتملا بنية وحقة ان يقول ما لا على انما نكاح
صريح او محتملا بنية كما عرفت التليك في غير امثلة **فان قلت**
قال المذونة ان قال راجعتك ثم قال كنه كانه عينا بغير رجعة بغيرها عرفت انما النية
قلت ليس فيها ما يدعى الى ذلك بل في حقه به عا عليه عرفت النية وقد قال ابن رشد القول
في رتبة كانه به رجعة فيما بينه وبين الله وانما نكاحا عليه بالظاهر على القول يلزم كذا
المستفتى ومن نية واختار الشيخ ان اللفظ الصريح لا يفتقر للنية انما نكاح والله سبحانه اعلم
بسم الله الرحمن الرحيم **فان قلت** وعلى الله على سبيلنا وموانا **فان قلت** وعلى الله وسبيلنا
كتاب ما يلا قال الشيخ رحمه الله عنه حلف زوج على ترك وكى زوجة
غيرها بغير حلفه في اعترافه على ابن الحاجب رحمه الله قوله الحلف يمين ثم يترجع وكى الزوجة
غير الموضع اكثر من اربعة اشهر يلزم الحنث ويها حكما فلا ينسحب اليه بانه ليحضر حنثه عليه
بقول ابن الحاجب حلف **فان قلت** لا يلا في اللغة هو الميم من كلفا وفيل يصح انما نكاح في
استعمال اخر وكان الشيخ رحمه الله في الحجاب فيهم ان يلا في اللفظ استعمال فيعوضه لولا شرعا
ينقل او يخصيص وخر اليمين تاييدا اعترافه الشارح واجاب عنه بانه حرة توكية **قوله**
يتعذر اشار به الى التفسير اللفظي الذي يعنى انما نكاح الثلاث وزاد غير الموضع ليخرج به صرة
الزطاع فانه لم يرد ضررا على قول مالك واكثر من اربعة اشهر ما لا حلف على كذا رجعة بها ونى
فان قلت يلزم الحنث ويها حكما اخرج به اذ وكنت به على انما نكاح او غيرا **فان قلت** ما لا
يلزم شرعا وللشيخ رحمه الله السلام رحمه الله هنا كلام حسن رتبته على هذه الترتيب انما نكاح
اخرج عن الفضل لخرنا ما يليق به بانما عرفت انما نكاح على ما هو عليه بقول الشيخ رحمه الله
رحمه الله تعالى قبله الخ معناه انما يقول في الرد عليه وعلى من قبله صورة المذونة انما
ان تقول واردة على عكسها بيان ذلك كانه قد قال انما نكاح الله الحاك به دفعه الى امر سنة

وكأول قوله فتعده بما ذكره من كونه الرسم الثاني أصوب من الأول والاختصار أيضا **باب قلت**
أي أن أصوب بعدنا أحسن لحال اختصاره وهو صحيح لأن الرتبة الأولى لا يعمل بكثرة ما عكس وقد زاد في الثاني
ليس في الخبر كقولنا قوله من جرحه أيا وفلنته في كونه عليه خلل ما ذكرناه من أنه لم يرد أن يقال الخبر
بأنه لا يغير جامع فلا يثبت فيه أنه جنس لأنه لا يوجب بالجنس والصفات كما كان الأصل عليه نفق المكون
واعتسنا **قلت** لنا أن نقول بأن كلاً صوب المراد به العلم الصحيح كالأصل لأن الصواب مضاف إليه الصواب
وهو علم فيلحق العلم بالمراد بالمراد والحق الخبر وما ذكرناه من أن كلاً صوب ما صح متفادان فيه بحكم الله
سبحانه أعلم **باب** شرك الظاهر فالوجه الله أسلمه وتكليفه وهو كما هي **باب**
صريح الظاهر فالوجه الله قايلاً لا يثبت ما به من الصواب ما به من مؤيدة التخييل كغيره أو
يحتج **قوله** ما به من كونه الضيقة أت فيه من مؤيدة التخييل **باب قلت** كذا في خبر
مؤيدة التخييل لم يبق أن يصرح **قلت** كونه صواباً في الحق الثاني ما ذكرناه من أنه لا يثبت ما به من
أنه لا يثبت خبر الظاهر مع الخبر **باب** الغناية الظاهر فالوجه الله ما سجد فيه
أنه صواباً في كونه كالجينية وهو ظاهر فافهم في الصريح **باب** الغناية الحقيقة
في الظاهر فالوجه الله ما به من كونه الظاهر بطلان الغناية رحمه الله أو **باب قلت** الجارية
على ما ذكره الرسمى أن يقول الغناية ما لم يذكر فيه وأحكم من **قلت** الغناية عليه وحده اختصاراً
وفالوجه وكنايته الحقيقة ما معناها كونه الخ أكثر مع هذا **باب قلت** فلهذا نقل الرسمى عن
ابن الفاسم وأصحابه أن صريح الظاهر ما لا يوجب فيه الحق في ذات صريح وغيره وأما ابن الجشون
ما ذكره في ذات صريح ولم يذكر الظاهر والرسم المذكور لا يثبت على كونه من **قلت**
كأنه عز وجل على قول ابن الفاسم لأنه قال ما لا يوجب فيه الظاهر في ذات صريح وغيره فافهم
غيره في صريح المحرمة ولذا نقل الرسمى أن يقول أن عز وجل في ذلك كالجينية فافهم في ذلك الظاهر معاً كونه
على النقل المذكور ولم يرد على الرسم فتأمل ما عثرنا حرقه على قول ابن الجشون بل على من ذلك
وتأمل النقل مع الرسم وقول الشيخ أن كونه على أن كونه بزررته على أنه كلاً من **باب**
قلت ما الحاجة التي تفسر هذه الحقايق **قلت** الحاجة التي تفسر هذه الحقايق هي الحاجة إلى
الخلافة في الظاهر ببعض كلاً بالحق والصريح كما يثبت فيه أنه أراد به الخلافة ويصح في الكناية
والكناية يثبت فيها مطلقاً والصريح إذا ما استتبها صرح في ذاته حقيقة البينة فلا يفتقر ويوجد
بالخلافة كإقراره به وبالظاهر بصرح لبعنه **باب** العود فالوجه الله في ذلك العود على
الوحي وأما ما ذكرناه من كونه على الوحي ففهم وهو ظاهر وتأمل ما في ذلك **باب**

كيفية الظاهر

كيفية الظاهر ما ذكره كونه كلاً في ذلك وكذا في الصواع وكذا في العشر والله الموفق وتأمل الجواب
الشيخ رحمه الله هنا عن أشكال المثلثة المرونة إذا عرفت له أمة ليس له غيرهما كما في خبره
فإنه ليس بعجز ولا بحرية الصواع بل العتق فيها واعتصمت بأن عتقها مشروطة بالعرف على وجهها
منزوعاً لها ما كان منها فحق اعتقها بغير من منافضة الشرع المشروط فتأمل جوابه رحمه الله فإنه
حسن ومن حيث فيه للأصل على قوله أنه أيهم ولو الكول البينة والله سبحانه أعلم **باب**
بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب اللعان** قال الشيخ رضي الله عنه حلب الزوج على زنا زوجته أو
بني حملها اللعان له وحلبها على تركه أيه أن أوجب فحولياً خذها بجمع فافهم في خبر الشيخ
وجه الله ما ذكرناه من أن ابن الجاهل وطهره بين الزوج على زوجته بزنا أو نفي نسب وبين الزوج على
تركه أيه ورده من أوجه أنه غير مكرب بل هو ما تركه وأنه غير من عكس بل هو من اللعان على زوجته
لعان وبلعان من أيا زوجه وأبطل أيضاً خبراً بلعان من زنا **قلت** زوجته عن تمام حلبها بلان
عكسه بلعان من تركها ولأنه أثراً في غيبته وفهم بغير مؤنة في إخطائه معناه كلامه والله
ولكن من تمام البينة أن يذكره في حلقه بغيره من الجاهل رحمه الله فوله بين الزوج أي حلب الزوج قوله
على وجه أخرجه به الحلب على غير الزوجة فوله بزنا أو نفي نسب أخرجه به الحلف والمالية وقوله
وبين الزوجة بظاهرها أن الحكم مركب من مجموع الحلبين من الزوجين فالشيخ يرد عليه
أنه غير مكرب بل هو ما تركه وليس من ذلك بلعان وهو كالأمر الثاني أنه غير من عكس بلعان
من كالجانب على زوجته لعان وأشار رحمه الله إلى أن اللعان في ذكر من الزوج وهو في يكون
على الزوجة وقد عرفت ما سأل من أشار إليه المرونة في قول الغير وهو نفسه بما إذا كان
أثراته وفدوكيته غيباً وعلى الغيب بأن الزوج وحده يكتفي به وهو وارءه قال ويحل عكسه
أي بلعان من أيا زوجه كونه لعان وإيه في عليه زوجة مفيدة **باب** الشيخ
من عبث السطام عز وجل إنما يراى بأز الوصف هذه لغيره كرم به وإنما هو متعلق بالحكم
وجوابه هو جواب الفراء هو ما يثبت به في عتقته في ذلك ورده عليه الشيخ بغيره رحمه الله
ورضى عنه ما هو معلوم والزمه في كلاً الزمان جارية على قواعد المنكوح وغيره وكثر
تأمله في كتابه البقيع وأما رده الشيخ كما هو من إخطائه في خبره بغير السطام بما يثبت
له العمل تتركه على حقة القاعدة فإنه أن حاقه على عكس الحقايق بغيره في ذلك بغيره بصورة
من الشتر زوجته فهو كذا في ذلك بوله المستتة الشتر من كونه أرباعاً فإنه يحلب على زوجه وتحلب

٧١

نفي على تكذيبه بهذه الصورة ليست بلعان كما أنها غير زوجة بل حق ما ذكره من الكلام الزوجية حقيقة
كما أنها ثلثة للحكم فيكون حرة غير مكتره هذه الصورة قال الشيخ ويحكم كرهه أيضا بلعان من
نكحت زوجته عن تمام كلبها الشارب إلى الزوج إذا احلها ارتجاع حلفت المرأة على نكاحه مائة نكحت
يلزم أن تكون هذه الصورة من اللعان أصلا بقية الحكم عليها وليست بلعان بشرطه قال الشيخ لم يكل
عكسه أيضا بلعان من نكحها ولو لم تداها به غيبته وفهم بعد موتها لأنه لعان في نكاحه في
واحد وهذه من حيث تصرفه وتماز عتبه ربه الله ونفع به **قلت** زوجة الشيخ
رجه الله تعالى ونفع به **قوله** حلف على أن لا يزوجها غيره من غير أن يحلها كذا في قوله
والحلف مترا بان **بان قيل** أن الحلف واللعن واليمين إنما يلزم التراء بيمين من لغيره وأما
الشرع فلا لأن اليمين الشرع تقام إنما العزم من اللعة لكثرة ذلك استعمال فيها بالشرع
الفسخ ومثله والمراد هنا اليمين الشرعية والحلف كما يراه ما ينقول اليمين والفسخ
ليس بمترا بيمين وأما اليمين مع الحلف فبما مشاء بان شرعا والمراد من اليمين والحلف هنا
الحلف بالله تعالى أو بيمينه وليس المراد اليمين الشرعية التي هو راجع على لم يستبان
بالباب ولو خصم الشيخ الفسخ بالله لكان أصح **قوله** الزوج عتبه الشيخ رحمه
الله ولم يذكره كما ذكره في الكهنا وهو أصح وأما بلعنه ابن الحجاج ولم يذكره عزله
عن تكبير **قوله** على نكاح زوجته له كذب دلا حارب مثل الحلف ابن الحجاج مع أنه أخوه من
عبارة ابن الحجاج بحرف **قوله** على نكاحه التفتيح والتمخير وعبارته رضى الله عنه أحق معنا
لأن الحلف عليه الزوجة كالحل الزنا وما أن الحلف رفع بالزنا أو كانت بكافة اللفظ غير
التفسير لأنه أجلا واليمين التفسير قوله أو نكح حلفتها أصلا بصور من المسلمين كغيره
إذا نكحها أو نكحها **بان قلت** عبارته مغايرة لعبارة ابن الحجاج مع أنه
يكنها إنما متلازمان **قلت** لعله أن اللفظ في النسب يحد في نكاح
نسب الزوجية عن أبيها ولم ليس بلعان فإن أصح بقوله نكح حلفتها كان الحول
بان قلت وابن نكح الولد **قلت** يصح وعلى من نكح حلفتها أنه نكح الولد وكذا الك
العكس **قوله** اللان له أخرج به العمل غير اللان له فإنه لا لعان فيه كما لا إله إلا الله به
كما قل من سبته الله من قوم العفة وكذا إذا كان الزوج خبيثا أو مجنونا وغيره لم من المسلم
ويدخل إذا رجعته وسكت فإنه لا يلزم له ويخرج ما ياتي من قوله يحل فأن قوله وحلها عتلى
تكتيبه أن أوجب زنا لملاخه كما أنه أعصيت بانكره لها وثبت الفسخ فلا لعان عليها

دلتها اللعان

أما اللعان عليه وحده وقد تقدم أن هذه الصورة ترفع على ابن الحجاج لأنه صير اللعان ملزمة بيمينان
وزيادة الشيخ تخرج هذه الصورة وأن لعانها معا مشروكة يكون ذلك ما يوجب حلفه قوله
يحل فأن أخرج به لعان الزوجية والزوجة من غير حكم بأنه ليس لعان شرعي ويخرج المشتري على وضع
الولد فلا يرد على الشيخ حلفتها مرة واحدة لأن الفاعل لا يحل بذكره وليس بلعان شرعي فلا
الشيخ يبدل صور اختلاف له اليمين بيمينه تعلق الحكم بها بعينه إذا احلها الزوج بلعنه
بمذنبه وحلفت الزوجية بلعنه كما هي بيمينه خلة الحلف إلى وإذا ذكر الزوج في العاقبة
في كسب الزوجية بيمينه بلعان شرعي لأن الفاعل لا يحل بذلك ويخرج هذه الصورة فلا يرد على
حلف من أبان زوجته **بان قلت** كيف يدخل الك وفهم عتبه ربه الله ونفع به على ابن الحجاج
لم يزل ما وجبه كذا عتبه من ذكر الزوجية والزوجة **قلت** استأثر إلى أنه ما يزل ذلك عتبه من
وصح الحكم بيمينه تعلق الحكم بيمينه بيمينه فحينئذ لا على العزم في الزوجية
كأن حقيقة أو مجازا وفيه بحث هذا ما يضر به علم وقد سببه رحمه الله متيقن العقبه
كما في كلامه من كسبه سمع عتبه أنه إذا أبان زوجته في نسبهما للزنا أنه لا يرد على غيره بل لعان
أورد مسوالة على الحلف وهو السؤال الذي أورد على ابن الحجاج هو أنه غير منع من خروج هذه
الصورة لأنه لا يضر عليه نكاحه **ب** عنه بما أجاب به الشيخ بيمينه السلام
مع أنه ردة شحنة عليه وذكر الشيخ أن هذه الصورة داخلية كما ذكره في كسبه وتامله
بعبارة ما يجتمع مع أن الشيخ كما يقول ما قاله الفراء وأما سلمه هنا فنزكا وأنضرحه مع
ما قد متناه الزوجية ويضمر أنه لا ينافيه **باب** شرك الزوج الملاء عز فالرضى الله
عنه تخليفه واسلامه بالتكليف لخرج به النصيب ومن شأنه واسلامه أخرج به الكافر
ولم يغل القاسق والعبه وعمل عز لغيره ابن الحجاج لصورة ذلك فيما يرد عليه **باب**
شرك اللعان قال رحمه الله ثبوت الزوجية وثبوتها أما بشهادة أو بحد أمها أو بحد فرار
كما التا ريز وهو ظاهر وكذا لم عمل اللسان ووقته كذا لم حلي **باب** شركه حو
اللعان على الزوجية قال رحمه الله أسلامها ومزمتها وهو ظاهر وكذا لم ما يعقده عليه
الملاء عز حلي علامه والله سبحانه أعلم وبه التوفيق **باب** بالتؤمين فالرحمة
الله ما ليس بزوج وضعها ستة أشهر قوله ما ليس بهذا الخوان ليس بزوج وضعها ستة أشهر
أخرج بذكره إذا كان حينئذ ستة أشهر فإنها ليس بزوج متى بل يحد بها كذا ومن كذا الك
إذا نكحها حرها ولتت كذا وأقر بالاول ونكح الثاني فإنه يلاعن للثانية الصورة الثانية

وقال ما به المسئلة من البحث في كلامه رحمه الله **باب فلت** قولها احوار اعني التوراة من حيث يفتي
ملت في معارج الفاسم انما تشفيان ونقل عن المغيرة وابن دينار انهما علموا الله اعلم **باب**
 ليل برأة الزوج من عدة واحدة واست برأة بالعدة قال الشيخ رضي الله عنه العدة مرة منع النكاح لغيره
 او موت الزوج او كلاهما في غير ذلك مرة منع من كل زوجة واحدة نكاح غيرها اذ قيل هو لمصلحة وانما
 اخراجه فيلزم مرة منع المرأة التي اخرج في ذلك وفي بعض مسائل الاستبراء اما احكامها فليكن عليها محرمات
 وبها التصريح بان مرة منعه للبعث عدة وعليها ثلاث حيزر استبراء معناه كالحرة ومدة
 واحكامها فليكن عليها عدة العيش مجاز لانها خير من الاستبراء في قول الشيخ رحمه الله مرة منع
 انما بلحيزر مرة منع النكاح لانه المناسبه للعدة بانها زمان يناسبه الكبر والشيخ رحمه الله تعالى امر بالعدة
 لقوله فيكون من بعد من استبراء لعدة من عدة سبعة اشهر او تسعة اشهر او عشرة اشهر
 التبريح فيها بقوله وانما عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله ولان عدة منع النكاح
 وذلك اعم من مرة المحرمه او الحر او المهر او المهر المحرم وقوله النكاح الموانع عدة النكاح في قول
 لغيره اخرج في معناه كبرنا وبعض صور الاستبراء **باب فلت** احكام الشيخ رحمه
 الله في قوله لغيره نكاح هو ان النكاح الباسم اذا منع فيه العدة مكلفا ولو كان محصيا
 على فساد **ملت** كذا لم يرفع احكاما او احكاما في النكاح وقال شارحه هو مذهب المذونة
 لانه قال ايضا وما يمنع من نكاح باسدة او ذات محرم بالعدة في ذلك كله كالعدة
 والصحيح ونقل الشيخ عن النجاشي ان كان جمعا على بساطة فكل ذلك صحيح وقيل حصة وان
 كان مختلغا فيه بذلك وعند ائمة الذكاة انما يعزى الى ما بالاشهر في الجمع عليه فانه ليس
 بنكاح والترتيب له لعلية لانه لانه نكاح بغيره والله اعلم **قوله** او موت الزوج او كلاهما فله
 استبراء العدة واخرج بها بقية ما استبراء والتغير العلية على النكاح في نوع من الاستبراء
 وقول الشيخ رضي الله عنه في نكاح مرة منع الزوج الحاشية له لم يمسئلة اختلج الناس فيها
 وفي قول العدة من حواجر المرأة او تعرض للرجل العدة شرعا كما اذا كان له اربع نسوة فكل واحدة
 كمالا فليجوز له ان يتزوج امرأة مرة عدة المكثفة لانه باب العدة فيكون على من منع الزوج
 من النكاح عدة واحدة وفيه في قول ابن ابي ابيد اخراجه فيلزم مرة منع المرأة النكاح التي اخرجها
 خلاص **باب فلت** جهة عاة الشيخ من انما يشك في ان كان اصل المسئلة فلان ان فعل
 بعد حرة على رايه اخرج من عدة منع الزوج الوافرة وذلك الى اخراجه ورفع له طاعة
 الجمعية **ملت** الجواب بان القول في مسائل المذهب بان عدة ضعيف بضعف غيره القول

فيما اخرج

فيما اخرجها وفيه بحث عاصم بن عبيد بن جراح في الرجعة والله اعلم ومعنا ما اشار اليه من مسائل الشيخ
 المذونة واخراج اليه عدة اشهر الى انما بالعدة احكاما والعدة على الاستبراء والشيخ اخرج ما استبراء
 من عدة العدة وانما لا تكلف عليه بكنانه فيلزم احكاما المذونة على الاستبراء احكاما في حصة
 با حجاب بان الك مجاز او كذا كما اشار اليه في الرجعة في المذونة بازمة المنع كما جاز في النكاح
 احكاما عليها عدة في الك صحيح وايضا في ما وقع بينه وبينه من اخر من احكاما في الاستبراء على
 في الك قال ايضا بان لم يجز لانه او من الاستبراء ومفصلا من الك الى ان العدة في حصة
 كما يخلص عليه استبراء وزمن استبراء كما يخلص عليه عدة في مجاز او من نكاح من عدة
 على ابن الحارث من قبعة حيث قال العدة رجوع في ذلك وادخا فيه كاستبراء كما في الك في من
 احكاما في المذونة بلخير بهما ليل وفيه من باب ربيع اليمين ما اشار اليه من مسائل الشيخ
 واشكل على الجواب عن الشيخ بما ذكره من هذا والله الموفق وهو كما ينظر في امرأة المتوفى
 الا اضر بها اهلها او غيرها لاجل ما بها العدة والمرة عدة بقصا في حصة في كل هذه الضرورة
 حرة رحمه الله تعالى في انما في انما في قوله لموته ويعني ما حصة او تفرقا ويرد على حدة
 العدة في الاول بعد موت مستبرها فانما عدة على المشهور وقيل استبراء وفيه استبراء
 انما عدة في خارجة من حرة بعد نكاحها مع **باب فيما ينع به العدة**
 قال رحمه الله في كل واحدة من هذه تحفل الوكي ولو باخرا **باب** فيما تشكك
 في رحمه الله
باب فيما ثبت به عدة الوفاة قال ما معناه نكاح صحيح للعدة المستحقة
 ولو قبل البناء او صغيره وفيه ما ينظر **باب** في استبراء الحرة في غير اللعان قال
 رحمه الله ما به عدة فان رحمه الله وفيه فحقت بالاستبراء اللعان بحصة وتامله وفيه ما
 ينظر **كتاب** في استبراء **باب** في استبراء الله على سبيلنا ومرانا **كتاب**
 برأة الزوج من عدة واحدة او كلاهما في غير ذلك مرة منع من كل زوجة واحدة نكاح غيرها اذ قيل هو لمصلحة وانما
 اخراجه فيلزم مرة منع المرأة التي اخرج في ذلك وفي بعض مسائل الاستبراء اما احكامها فليكن عليها محرمات
 وبها التصريح بان مرة منعه للبعث عدة وعليها ثلاث حيزر استبراء معناه كالحرة ومدة
 واحكامها فليكن عليها عدة العيش مجاز لانها خير من الاستبراء في قول الشيخ رحمه الله مرة منع
 انما بلحيزر مرة منع النكاح لانه المناسبه للعدة بانها زمان يناسبه الكبر والشيخ رحمه الله تعالى امر بالعدة
 لقوله فيكون من بعد من استبراء لعدة من عدة سبعة اشهر او تسعة اشهر او عشرة اشهر
 التبريح فيها بقوله وانما عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله ولان عدة منع النكاح
 وذلك اعم من مرة المحرمه او الحر او المهر او المهر المحرم وقوله النكاح الموانع عدة النكاح في قول
 لغيره اخرج في معناه كبرنا وبعض صور الاستبراء **باب فلت** احكام الشيخ رحمه
 الله في قوله لغيره نكاح هو ان النكاح الباسم اذا منع فيه العدة مكلفا ولو كان محصيا
 على فساد **ملت** كذا لم يرفع احكاما او احكاما في النكاح وقال شارحه هو مذهب المذونة
 لانه قال ايضا وما يمنع من نكاح باسدة او ذات محرم بالعدة في ذلك كله كالعدة
 والصحيح ونقل الشيخ عن النجاشي ان كان جمعا على بساطة فكل ذلك صحيح وقيل حصة وان
 كان مختلغا فيه بذلك وعند ائمة الذكاة انما يعزى الى ما بالاشهر في الجمع عليه فانه ليس
 بنكاح والترتيب له لعلية لانه لانه نكاح بغيره والله اعلم **قوله** او موت الزوج او كلاهما فله
 استبراء العدة واخرج بها بقية ما استبراء والتغير العلية على النكاح في نوع من الاستبراء
 وقول الشيخ رضي الله عنه في نكاح مرة منع الزوج الحاشية له لم يمسئلة اختلج الناس فيها
 وفي قول العدة من حواجر المرأة او تعرض للرجل العدة شرعا كما اذا كان له اربع نسوة فكل واحدة
 كمالا فليجوز له ان يتزوج امرأة مرة عدة المكثفة لانه باب العدة فيكون على من منع الزوج
 من النكاح عدة واحدة وفيه في قول ابن ابي ابيد اخراجه فيلزم مرة منع المرأة النكاح التي اخرجها
 خلاص **باب فلت** جهة عاة الشيخ من انما يشك في ان كان اصل المسئلة فلان ان فعل
 بعد حرة على رايه اخرج من عدة منع الزوج الوافرة وذلك الى اخراجه ورفع له طاعة
 الجمعية **ملت** الجواب بان القول في مسائل المذهب بان عدة ضعيف بضعف غيره القول

كايح توجه كانه لور اعين الشفعة واللفحة الشرع كايحلهما خير من الحقاين وسميها كونهما غير
مواذفة لجنسها بشار واستبرأ الفبا على الماة ولم يلا حن فيها مضر بوجهه واورد الشيخ
ماء كبرية عليه تنزه منه معه بكانه يقول لو صح ماء كبرية مخرج استبرأ اللعان كانه كالحل
فيه لبراة الرجوع مرة دليل برآة الرجوع عصمة والطلاق وما اشار اليه بقوله كالمربع عصمة
هو اعتراف من المصنف والموت بما كان كذا الك يكون عترة **فان قلت** ان اعتراف كبرية مني
رجعة الله فلا شيء فالرجعة العترة مرة منع النكاح لفساده او لموت الزوج او كلاله وهما
فالرجعة منع النكاح لبرع عصمة او طلاق كما قال ابن ابي عمير لم يرع الفقيهين كما قرئت **قلت**
الجواب عنه رضي الله عنه لم يضر ويحتاج الي تأمل وعنده لم يضر ستر كونه على ان يقول مرة
دليل برآة الرجوع بحد العترة ولم يقل بحد النكاح فاما حد العترة وقوله دليل برآة الرجوع اشار
الى ان السبب انما هو معرفة برآة الرجوع لاجل كمال استبرأ جعل في هذا اذا استبرأ زوجة فلا
استبرأ عليه كما قال في المأونة وستره كذا هو **قوله** ويدخل استبرأ العترة على
بطلان الرجوع يقع بالاستبرأ به ثلاث حيز كما اذا زنت في قال لو للعان رجعة ولا خلاف في ذلك
مرة دليل برآة الرجوع ليعتد عليه باللعان ان اراد وهو في له رجعة واحدة على المشهور وقيل
بثلاث حيز **فان قلت** صورة اللعان في تفرقة في الشيخ بها على هذا الفراجه
وهنا قد ادخلها في حد **قلت** محله ذلك لان الغرض من اللعان في الحاد وانما يضر لينا سب
باعتراض عليه بان استبرأ اللعان ان يقع فيه المصنف فيل يكله فيل او فيل محي من العلم
ونسب هذه الامور الفاسد وقيل لا يفتقر الى حيزه وبها عليه مسأيل معلومة واذا اعلم فيل
حيثه من مخرج بعد اللعان به الاستبرأ بل في حد العترة كانه ان كان طلاق فحد فيه
حد العترة وان كان بعينه من الحاح بعد ذلك فلف المدة التي اشار اليها بالرجوع كاستبرأ
المدة التي قبل رجوعه من اللعان ومدة الحيضة الواحدة او الثلاث الذي يعتمد عليها الملا عن
كما ذكرنا وانما المدة التي بعد العترة هي عترة كما ذكر في السور اهل في رسم العترة والله
سجله اعلم **فان قلت** وقع في المأونة في النكاح الثالث اذا سلمت نصرانية
تحت نصراني فصح نكاحه واعتدت باكله على هذه الصورة عترة واحد يعرف وليس بالاستبرأ
قلت راي بعض المصنف ان هذه الصورة بعد ما اوردت على الشيخ رحمه الله ومنع ان
عترة وانما اكله لم عليها مجازا واستشهد بما ذكره هناك من كتاب العترة وتقدم ما فيه والله
المؤمن **فان قلت** العترة تكون في الفراء واستبرأ بالحيض اما حيضة واحدة او ثلاث

الحجوة

بالحجة ودل يكون في المأونة **قلت** وقع في المأونة اذا زنت امرأة بغير اذن منيها وادخل
بها الزوج فله شدة فيدفع نكاحا بعد استبرأها قال واستبرأ زوجها حيضتان فغير استبرأ
الرجعة بها حيضتين وفي المأونة اقل من عشرة اقل من عشرة الشيخ كانه المأونة اقل من استبرأ وهو كاستبرأ
كما ان العترة يكون رسم الشيخ غير جامع **فان قلت** قد استشكل عينا في هذه المسئلة
بالحالة ولا استبرأ فيها وقال انه ليعف مستغن عنه وفيه سئلها عترة في كلاله السنة وقال
انما عترة النكاح وفي له معنى قوله حيضتان **قلت** كاستبرأ في المأونة في هذا الموضع
يعني انها عترة عترة العترة يصح وعليه وليس في ذلك با استبرأ وجواب الشيخ في المأونة في هذه
افوة قوله كعترة النكاح وعلى تسمية هذه استبرأ حفيضة تزد على عترة استبرأ وعلى
منع حد العترة وتامل ايضا الخطا في امر الولد اذ امارت عترة استبرأها والمنصور انما عترة وكذا في
في الاستبرأ زوجة في با عترة **فان قلت** اذا وقع في الاستبرأ اللعان في المأونة فيكون
لها عترة او طلاق **قلت** الجواب على استحفاظ المأونة يخرج انه ثلاث حيز كالمكر نصوم
منه ههنا انه حيضة ولحيمة بما فيه نكر **قوله** والمأونة يقع في امارات رجل عنوة مة فلا
يفرما الوارف حيث يقع وكيفية حتى يقع استبرأ الا انه لا يضر لبرع عصمة بالموت وانما هو
وقع للملك وهو كذا هو **فان قلت** اذ امارت نصراني عن نصرانية حرة وكيفية مسلم
في تلك المدة فهل يحوز تزويجا بعد ذلك **قلت** تزويجا بعد ذلك في المدة المذكورة
يخرج على انه كمن العترة ان له استبرأ كما ان لو ازمع تحت طلاق **فان قلت** وهل هذه الصورة
عترة او استبرأ **قلت** وقع كما في رسمه رحمه الله ان له استبرأ فترد على جمع الحد كانه فيها
وقع العترة وفيها لا استبرأ **قلت** يظهر انما واردة على الرسم ان في حد العترة انكحتم
في ما على المنصور فلا كانه ليس فيها رفع ملك والعترة عند مع اقوام كاستبرأ من اوجه كثيرة
واستفاد بالمستبرأ حوام المدة المعلومة كطلاق ولو كانت حاملا واجاز بن حبيب
في المسئلة تلاك بشرأ واستفاد بغير الوحي والله سبحانه **باب**
المواذفة قال الشيخ رضي الله عنه ان جامع المأونة مرة استبرأها باحوز مقبول خيرة عن حفيضا
قوله رحمه الله ان يجعل بعد النكاح مع المأونة وهو كالجهر للمواذفة في ليد على
الجعل المذكور ومع المأونة اخرج به الحجة اذ اوصفت تحت يد امين او مينة وقوله مرة استبرأها
اخرج به ما اوردت تحت يد امين كاختبار عترة **قوله** مقبول خيرة عن حفيضا نايب عن
بأعاز ان يجعل كونه مقبول الجهر اخرج غير امين عن حفيضا يتعلون بالخبر واخرج به الاخبار

يستأجر الكلب عنه وعلى المالك ان يرضع شربه او تنصه كما يباع وهو من التروية
وكذا الكاذب المعلن له حال فانه يعمل على الخزع **باب قلت** اكلن الشيخ بخره رحمه الله بكاهوه
منه في عليه انه يستأجر مفعود شربا وله ان يخرجه من رزقه وما له مع انتم تصوا على من وفده
ببلد في زهر الكاهور يحكموا له بجمع الميعة **قلت** مسأله هل يعتكف فيها مثل مفعود فتال
العدو ومفعود حري المسلمين وكذا الم من فدية بجمعة اخر الحرب والرسع لما هو متفق عليه
في مقتله **باب قلت** قول الشيخ من الفم كع خبره هل يجرع الحرو والعبد اذ هو اخص
بالحر **قلت** يجرع الحرو والعبد وانما وقع اخضا على العبد ببعض فلا حكم **باب قلت**
اذا ابقه عتقه في عتق ولوله احرار هل يخرجه من رزقه **قلت** لا الكاذب اخله في عتقه ووقع ومي
فان ان وقع عتقه با عتق وله ولد ووق البراء حتى ثبت ان العتق اذ به حيا وادفع له اذ
منه ان منح الله على اصل التروية حتى يصح العتق زاه ميما زيادة اوجب استكلا لا وري ان المال
يذبح بحميل او ورتة ولا يرضى حتى ناضما بعضهم من فضله باري فلا يوجبه منه حيا ولا يجرع
مفعود ووقع علم به انما له **باب** بغير الشيخ عن الكاهور معلوم عليه والله الموفق
وهو اعلم سبحانه **س** سمى الله الرحمن الرحيم **ق** وحلى الله على سيورنا وموانا **ح** حذرنا
كتاب الرضاع قال الشيخ رضي الله عنه الرضاع عرفا وصول اللبن
اذا به محل مكثفة عذرا في فم الطفل فيشربهم بالشعور والحفنة وانه ليل لم يستأجر الرضاع **قلت**
نكروا الله يقال الرضاع بفتح التاء وكسر هاء وفتح الراء علة الرضاع عذرا في فم الطفل
وهو القياس ويقال الرضاع عذرا في فم الطفل علة عذرا في فم الطفل عذرا في فم الطفل
هذا المحدث يدل على انه انما يحد الحفايق الشرعية استشارة الى الرضاع علة في العصور
يشي الناس وهو من الشفيعين على محل خروج اللبن من ثدي الكلب خروجه في الفم حثية
حكموا بالحققة والشعور بفتح التاء فيخرج لبن على الرضاع عذرا في فم الطفل علة في
وتفقه المحدث بنكته الكيفية فمنها الكلام على قوله ويخرج به المتغير في الماء المالح وكذا يقال
فيما علة في الحرو في الرضاع احتيا كالباب لا والعرف يصح وعليه ان الرضاع وفيه نكر **باب**
قلت كيف يفرض الله الرضاع فيهم وهذه ايفترض كالتبا على التخيير وفيه نكر الحلال وفيه
نكر في الشعور **قلت** الجواب عن ذلك انه ان رجل ارضع لبنه في فم الطفل في فم الطفل
يحل في التخيير من حيث الجملة متفق عليه في قوله اقرأ الله اعلم واورع على
الشيخ رحمه الله بان الرضاع الكسور لا يجرع **باب**

ما يجرع من الرضاع **قوله** ما يجرع من الرضاع ما يجرع من الرضاع ما يجرع من الرضاع
ولا يقال ان الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع ما يجرع من الرضاع ما يجرع من الرضاع
وصله وفده وصوله اذ ما يصله فده ما على وصوله ونقد في فم الصغير نكر **قوله** لن يخرج به
وصول ماء وما شابهه او عذرا **قوله** اذ ما يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع
وصدق هنا اع من الرضاع المعسر وغيره كان رضاع الكبير كما يؤمن ويصدق عليه الحذا بلواراد
الرضاع الموقر لغتير وفيه خلاف في الحقيقة بانها في رضع الكسور لا يجرع من الرضاع
لبن العصور ويدخل فيه رضاع الذخول لبنه على القول لا على المنصور **باب** في قيل ان الحجاب
على الكسور **ق** اذ مية انتى والشيخ قال اذ ما يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع
اننى كان اللبنة فاذ لا يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع
لحل الى اخره ليدخل فيه الحفنة والشعور والحل على من يقول به واخرج بقوله اللبن الماء ما يجرع
بالله لغو ويدخل كلامه اللبن المخلو ولبن الذخول على الحلال واعتبار ما يجرع به فيه تفصيل
والخلاف اللبن يخرق على حصة واحدة وهو كذا في رضعنا مسأله ينكر فيه مع حقه رحمه الله
ونفع به **باب** فيما ثبت فيه التخيير من الرضيع من مفعود فالرحة الله يثبت امومة الحفنة
وابوة من اللبن وكفى بالحرو ولده ما لو كاد **قوله** امومة الرضعة الحلال في الرضعة كانت
حرة او امة اذ ات زوج او سحرية او يغير رزق كما اذا رثا اللبن على حثي واذا تفرقت كما امومة
لزم انما ولدت المرأة كان الرضيع اخصا شفيقا او ما كان متغذيا او متاخرا **قوله** وابوة
منه الى اخره اسارة الك الى ان المرأة الرضعة اذ كان لها زوج فانه صاحب اللبن مشترك ان يقع
منه وكفى منه التروية من صفة له الرحي ان يرضع فيه الولد بالوالي واخرج بقوله وكفى الى يقع
منه وكفى بل اذ اوقع منه عفة كما اذا رثا اللبن ورضعها حثي وكان رجل عفة الذكاح عليها
في وارثها لم يملكها فان لم يكن ثبت به دلالة للزوج وهذه الصورة فذكرها الشيخ بغيره السلام
وغيرها على نكر ما نكر **قوله** يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع الكسور لا يجرع من الرضاع
صاحب اللبن كانه لا يجرع فيه وله وهو كذا في رضعنا مسأله ينكر فيه مع حقه رحمه الله
الزوج اذ المثل التروية عفته فلا اشكال فيها ولز فارقا في تزوج بان اللبن لا يجرع من الرضاع
للزيم اذ لم يكل المدة كحضر سمين فانه لا يرضع فيه ولز على ماء حثي سمين ويكر ان يشار الى
ان يفسد به اللبن على الحلال بالله وفيه نكر والخلاف كما وارضوا اخترا من اننا را على قول
ان الحثي سمين يشار الى الله اعلم **قوله** كالدواء يفع كما ان الدواء من كلب او رايه يثبت

الضرورة بان اصل المذهب اجازوهما من غير خلاف وقد مر ما سألنا به لا يجوز حيث يكون فيه رخصة وعزيمة
والسليم فيلزم فيه انه رخصة وتام كلام الفراء في عدم اشتداد رجة الله بقوله بانه لو استحق له
ينسخ في نفسه ولو بيع معينا وميزن بغير ما في الرزمة ولو اذمه لم يحتلفه واختلاف اللوازم يرد في اختلاف
اللزومات فمن لوازم المبيع للعين انه اذا استحق بان المشتري من دونه يرجع في عرضه ان لم يفتد به فبينة
ازمات ويفسخ البيع به الك واتا ما بيع في الرزمة بانه اذا اناب المدين واشتري بآن المبيع لم يفسخ
بالجزم انما يتبين ان المثل حتى تبرز الامة به فانه اعرفنا الى مكان الشيخ بغير رتبة في الامة من
غير العزم صرح لا يستحق فيها الى اجل بل يستحق ما كان له لو استحق لما دفع فيه ففسخ للضرورة
وذلك من خاصية غير المعبر ولو كان بيعا معينا لرفع الفسخ بانه يستحق في التام لا ياكل
بنصوص المذهب بيان الممازاة كما مر بما قررنا في هذه الفتاوى كلامه رضي الله عنه وموقفه
يقال ان الشيخ رحمه الله اعادة عدة مركبة وهي ان العرض في الامة سلم ان يبيع كالحال واستمر له
انما اتبع اقامة الامة غير معترف به ليل عظم فبينة عنه استحقاقه في ذلك لم يرد مشترك
بين الترخيل والتسليم فانه ليل يجرى من العبرة انما سلم ما يبيعه اجل **لانا** فقول
ما اشار اليه رضي الله عنه ففتح عليهما من مغبة بانه اذا اتمت حرة للبيع وبيل ففسخه
وظهر ان جوفه علت اتمت كمال على ففسخه وفيه بحث وما يخصه من اقسام البيع في الاخرى
رحم الله وكلامه على كل قسم مع مقابلته وغيره فانه يله في غاية الحضر والترتيب العجيب
والتحصيل الغريب براجعه بانه جلي كان في اقسام المذخورة عشرة ويترك من كل باب النكر مع
غيره فخر اربعة واربعين صورة خمسة منها متباينة والباقي فيها عموم وخصوص من وجه مثل
بيع المؤجل وبيع الحاضر وبيع ابيع سلعة حاضرة بدينار والوسر فيصير فيه البيعان وبيع ابيع
عند اتيان بقر مؤجل صفة كل واحد وبيع ابيع سلعة بدينار بدينار وبيع ابيع حرة وبيع ابيع ابيع
والله اعلم به التوبيخ **ف** نقل عن الشيخ رحمه الله السلام ان معرفة حقيقة البيع
معلومة حتى للصبيان قال الشيخ المعلوم ضرورة وجوده عند دفعه اكثر ذكره ولا يلزم منه
على حقيقة رقة فذكره تنكيره في الترخي عليه قال الزعم في التمسك وعرفه بعضهم بانه دفع عرض
بمعروض في اريد حاليه العاسد قال رخص بعضهم الحقائق الشرعية بحججهما انما الفصوص
بالايات ومعرفة تستلزم معرفة العاسد او اكثر فقال انفل الملك يعرفون ما اعتقاد ان العاسد
لا ينفل الملك بل يشهد الملك فالعرض لغير العرض فيه خلا لا يقرى في بيعه معرفة البيع
او ما هو ملزم له قال الشيخ رضي الله عنه التعريف بالاراد كلامه للشيخ انه قال في البيع انما

التعليق

التعريف بالاراد والصفحة قال ونقر بعبء السلف التعقيب عليه ما ذكره بان ينادى لا يتناول
ما يبيع العياكات وكيف يفرض اعترافها كره وهذا من مذهب الشيخ قال والثاني لا يتناول
من البيع لان نفل الملك لا يبيع المبيع اعني منه بعضه والاراد انما اعني لا يبيع التعريف به فان البيع غير
ما منع بان نفل الملك يبيع المبيع وغيره وانما كان اعني لانه يبيع السلام وعبء الثواب بان ذلك ينفل
الملك فانه اعني ما اشار اليه رحمه الله في او من اعني عبء السلف الى اخره انكره بانه حسن واشد
فيما يوتيه وفيه التركيب بان الملك يحتاج الى بيان حقيقة وفيه اضرار في تعبيره والتمسك
بما يملكه ينفذ به بغيره وفصله **ولنا** في ما رايت لتلميح الشيخ امامنا
وشح شيوخنا سيدي ابو الفاسم رحمه الله تعالى في كتابه في بيعه ان عزمنا من ذلك اعتراف
قلا وقلنا اعترافا واجوبته في اعلى ان الفضة كلب حقيقة الشيء وما صفة به هذا وغيره قال
وحققنا في ما علمنا ان الله والمعلوم في معنى في الحقائق الشرعية وغيرها **لانا** في
تميزها من حيث الجملة عما يشا وكما في بعض حقايقها حتى يخرج عنها ما يسحق الى التبعس
في قوله لا غير مثل قولنا ما دامنا سلفا منتصب الفامة فيحصل التمييز عن بقية الحيوانات
التي يسرع الى التبعس اخلا لا غيرها لانه وان كان يدخل عليه الحايك والعمره لا يركبها كان غير
مقصود ففان لم يقع في ذلك اعترافه في نفل عن بعض النقطتين في لانه يبيع كلامهم من ذلك كثير
وان فصدح ما يقع التمييز ولوبا فانا خاضعة فالشيخ انما اخرج من بيعه ضرورة عليه كاعتقاد
انهم فصدوا في الحقائق الحقيقية وخاضعة لهما وانهم لا يفسدوا في لانه فادفع او دفع كالبنيان او زعموا
البيع بما عرفه به انما فصدح معنى فبينة حيث اجملة لا تحصيل الا اتيان فبينا في اعترافهم
لانه اعني كلامه رحمه الله ونفع به **باب الضيقة في البيع**
قال رحمه الله ما اعني عليه ولو معاديات معناه انما اعني البيع في كل حال وفيه التبعس واسارة
والقراين في الله على لانه والمنافاة وهي معناه قوله ولو معاديات تفديره الشيء في الله اعني البيع
بانه لانه ولو كان معاديات نصب على خبر كان حرة في لو ختمت مشتمل ووقع في المرونة ما به عن
ذلك اخرس على عليه ولزمه وقال ابياج كل اشارة فيه منها في العاقل والقبول الزم بها **البيع**
وذكر الشيخ ان من اراد ان البيع الضيقة ويعني به الذي ركنه الحسي الذي لا يبيع حله **فان قلت**
قوله وله ان كان يبال على ان الحدة ركنه ما كره وكيف حله لانه هذا في اعترافه على ابن
الحاجب **الكلام في حقه** علة من اراد ان اقله على انما الذي شره واعترف عليه فبال
له هذا **كلم** قلت يخر الفرق بان الكلام معناه لا يخر ان يخر كما فعل ركننا منه بخلاف العبد

اعتبار ابن الفاسي في الاعتقاد في الفلاسفة المذكورين كجواب عن ما جاء في الشيخ وهو الخنا الذي
قررنا به كلام المازني في كتابه في الكلام فينا وراجع ما ذكرنا من مواعيد الخلاف هل يجب على المعتزلة
أو لا وقد امتدحنا في الحق لم والله سبحانه أعلم وقد ذكرنا في الجنب لأنه قد تم من بعض الشيعة
التصديقية والتشويق به ومنهم من أن كلام شيخه وما بينه به يحتاج إلى تأمل والله سبحانه
يطلع الجميع بما فيه رضاء بحته **باب في بيع الجزاء** قال الشيخ ما يكون
على فدية يخرج به ما لا يكون على فدية **قوله** فدية يعني فدية العلم بغيره يخرج بذلك ما علم
فدية من المبيع بأنه لا يصرف عليه بغير ما يخرج على فدية وما كان في حقه هلكه لا كما يمكن
علمه من معلوما **باب في ذلك** كثير الجواب عن غيره لم في المسئلة بعلمه بالعلم بغيره
فيه الحق مع أنه لا يكون فيه الجزاء **قلت** لعله عرق الصحيح والعاسد فيقال فيه جزاء
ما سدر فيقال أنه لا يستحق جزاء بغيره على ما قلنا ، كلام المازني وغيره في الجواب عن الكثير والفقير
وغيره لم في ذلك لم حتى القيود ذلك فاعلم أنكر كلامه في ذلك لا غير ، لم وانكر ما نقله من الشيخ
في حمار البروج وما به لم كله **باب في شرك الجزاء**
قال رحمه الله جل العاقل من فدية المبيع أو رزقه أو غيره ، وهو كالمشرك في بيع
الغائب قال رحمه الله وجهه في اختلافه في بيعه كالأمر من كراهية أو صواب يختلف كما عرفت
فيما به المبيع ويباع له لا بد منه فيه فالله الله أن يبيع الغائب مفسر على السلي والمعتبر
في التملك الك ويمنع به لم يبيع الغائب على الضربة اجازة أهل المذهب فيها شيئا على
السلم في اعتراض على ابن الحارث رحمه الله وحاربه التلخيص في قولها ووجهه في اختلاف
التزيم وذكر أنه فاعلم أن لا يشترطه أحد من الأول **باب ما يحرم فيه فذل الذر**
والنساء في ما معناه عرفنا متعة في حيس الذهب أو الفضة أو رزق الكفار **قوله**
عرفنا متعة يخرج به اختلافه في حيس ملاء في كل الرزق في ما يقتضيه والظاهر فيما بيننا
في الجوزية الذب عن أن لا خير في ذلك لم رزق الكفار وفيه إجماع على ما يلية من نفسه
البرق وخال حيس الذهب ولم يفل العيز لم نعم أصناف الذهب والفضة ولوا في إجازة الفروا
بيرة ، معناه واعتراض على ابن الحارث يكونه الكلف العوض الزم امتناع فذل الضربة في ذلك
لغيره على ذلك في الفروا وهو جلي والله سبحانه أعلم **باب** فيما يحرم فيه النساء
في ذلك فالله يعلم منه عرفنا مختلف في جنسه أو الذهب والفضة معناه لم أن النساء وهو
التمخير على منعه العرض من الكفار الله أن اختلاف جنسي بالفتح مع القول في التحريم النساء

وما شابه ذلك

وما شابه ذلك ليس على المنع التفاضل بالغزو وإنما في النساء بفتح وفي ذلك حمله في إجازة العرضان ذهباً وفضة
والضمير جنسه يعود على الكفار المذكورين كما على الردى كما أتت عن الشيخ رحمه الله وبما يجنبنا
وانظر لو لم يزد المتنع للبلوس مع الذهب والفضة مع أن حكمهما حكم العين والله اعلم **باب**
بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
كتاب الجرب **قوله** قال الشيخ رحمه الله ورضي عنه الضرب بيع الذهب بالفضة
أو الفضة بغيره بغيره الله يبيع جنسه في كل فيه جميع أنواع البيع **قوله** في الذهب ذهب
أيضاً يخرج به البيع كالأخر كما أن من خالصته كوزاً حوضه غيره ذهب ولا فضة **قوله**
أو جرد بغيره أشار إلى أن البلوس حكمها في النفع كالحق العرض في البيع الشيخ رحمه الله
مسئلة كما على أن يبيع البلوس بالذهب أو الفضة من باب الضرب أن في المذونة قال من صرحوا بأنهم
ببلوس بغيره الكلف على ذلك صواب ذلك خلافاً لحقيقة هذا الجواب عن سؤال كذا في ذلك
ذلك خلافاً يكون محاراً ويكون حقيقته فلا يذ على ذلك **باب** بأن ذلك خلافاً لطله الحقيقته
والجمل عليه وأما وجهه في هذا فانه في هذا السكالة بأنه إذا تعارض الجواز واشترى بالجملة مقسم
في أن الشيخ أشبهه في كثير من المواضع ونقد من لنا به ذلك فستبرأ من ذلك خلافاً في الجواز
مثله وهو كالميل من فذل كما يقال كيف جعل الشيخ رحمه الله البيع جنساً للضرب والمتبادر
في البيع ما قد مر من أو رسمه وفذراء فيه ما يخرج به الضرب عنه وإن أخرجه عن ذلك ويحلف
يكون جنساً له بغيره فيه في إجماعنا فنقول الشيخ رحمه الله في المبيع حقيقته لا عام وهو
للاخر في الذب صير جنساً له في الحق ومع ذلك كان الجرب في حقه فيقول في ذلك عروبه
به بغيره **باب في ذلك** إذا صح زيادة ما ادخل به البلوس فيها ألتا ما يبيع البلوس بغيره
وقد وقع في المذونة أن ما اجرا بغير البلوس بغيره معناه حق الجرد وما شابهها **قلت**
لعل المراد بالبلوس الكناية عن الذب أو عن النفعين ووجهه في ذلك على أن البلوس حكمها في النفع
وقد وقع في حقه في المذونة في مواضع كغيره في الغالب في هذا الخرافة **باب في ذلك** فيقال
بيع ذهب مثلاً وهو آخر من الجرب **قلت** يظهر أن السؤال وارد ويقا في كونه ذكر
البلوس وما يورف ولعله تبرز بالحق في كونه دفع به محضاً والله أعلم بغيره **باب في ذلك**
فيقال أنه أورد على الشيخ رضي الله عنه أن رسمه فيه حشو كذا فخص من حقه أن يقال يبيع الذهب
بالفضة أو بغيره **باب** الشيخ رحمه الله بأن هذه النية في هذا السؤال هي
في جوابه كذا كذا **قلت** يظهر أن هذا السؤال غير وارد لأنه إنما يقال أخيراً من كذا

باب في ذلك

قال الشيخ رضي الله عنه المراهلة بيع ذهب به وزنا أرفقة كذا **بارقلت** كيف في المراهلة
الباية تحت الكنية من الضرب وهو لا يصح وعلى المراهلة **قلت** (فيما السؤال الرابع) الشيخ
ابن عبيد السلام ذكر أنه لا يرد على ابن الحاجب لأنه لم يترجم على الضرب وإبراء، على الشيخ رحمه الله
لنا أنما في السؤال الترجمة والترجمة عنه مع كذا في المحذور **والجواب** أن قوله أمور مضافة
بالضرب رفقة باعتدال الذهب وكونه كذا في المحذور والمبادلة أدخلوها كتاب الضرب قول الشيخ
رضي الله عنه يبيع ذهب جنس به يخل فيه الضرب كما **قوله** به يخرج به الضرب **قوله**
وزنا أخرج به المراهلة كذا في المراهلة كذا وزن **قوله** أرفقة كذا الذي معناه أن يبيع بفضة به وزنا
لخصه فلم يبق له كذا لم قال الشيخ رحمه الله فيخرج العلوس يعني أن العلوس إذا يبيع منها
بفلس بفلس وزنا فلا يصح المراهلة ولا يجب أن يبيع **بارقلت** يعارضه ما في
وجه الله في الضرب ما أنه أدخلها بالضرب ولم يرد أن أدخلها من الضرب ويخرج منها ما يخرج
التقوى هذا كما على أن العلة في الزنا والتفاحل التسمية كالأغلبة ما يفيك **قلت**
يخرج الجواب عن الشيخ رحمه الله بأنه أنما أدخلها بالضرب لأنه المأونة المخلو على يبيع بالعين صرقا
هستما صرقا فلا بد من زيادة تبا في المراهلة وهذا لا يخلو عليها مراهلة ولا يخرج في غيرها كذا
نذكر كما أشار إليه فبأنه أشار إلى الخلاف فيها **بارقلت** حكمها حكم التقوى بزيادة الترخيص
ما أدخلها وزنا فلنا ليس كذا لم يفتصر على ما ذكرنا أو يخرج من تحت ولا إذا أبيع وزنا
بزيادة أو بفلس بمثل عده الأوزان وذكر ما يشهد له من المأونة وأن يبيع العلوس بطلب فيه المأونة
عده **بارقلت** علة الشيخ في مثل الكا أن يرد حجة أو رسمًا فيقول على راي وعلى
راي بزيادة الخ وقد وقع له مثل لم مرارا كما قدمنا وهو واضح ومنها في يخل لك بل في الكمال رايه
والجواب على عده أن يقول يبيع ذهب به وزنا أرفقة كذا لم على راي وعلى راي بزيادة أو فليس
بمثل عده إلا وزنا **قلت** لعل لم ليس بفصوصه عنه في التفسير كذا أنه يفصو والآن لعل
على علم أن لم يكن هو ما يدل على فصوصه ضمه **بارقلت** كذا في يبيع خرقه
الزيادة في المراهلة ولم يفلح الضرب أو أحدها بفلس كذا **قلت** كذا في المأونة يبيع
الذهب بالفلس أو البعثة به وسما صرقا لم افتقر عليه رحمه الله في الحجة **بارقلت**
قول الشيخ يبيع الذهب به وزنا مشكلا لأن الزينة لا تحقق المأونة والمأونة المأونة
في الوزن ولم يذكرها **قلت** قوله وزنا تميز للمبيع ولما خرج ببيع الذهب به فلا يخرج أن
يكون بفسه كذا لم محل فلا بد أن تكون المعاوضة بالذهب المماثل والمثلية المبهمة

بشرت

بشرت بقوله وزنا كذا في البيع الذهب بذهب بمائل وزنا أو بذهب كذا للمأونة **بارقلت**
راي الشيخ صرح بالمائل العلوس ولم يفلح ولم يفسر به عده **قلت** يخرجه زيادة بيان ولم يفسر
تعييب الذهب والفضة بالضرب والتكبير هنا دفع نقول في قال الشيخ وفوا ابن الحاجب وابن شير
بيع العين بمثل وزنا يرد بفصوصه على العين وزنا طالع العين وهو ظاهر الركن وقد في مناهي بمانه
يلد كذا لسبب الشيخ عن العين إلى الذهب والفضة **بارقلت** خاتم المصروب **بارقلت**
الشيخ رحمه الله السئلة اعترض على ابن الحاجب بأنه يدخل في المراهلة ما ليس منها كما إذا باع
ذهب وزنا بفضة وألفه وكان الشيخ قبله ولم يذكره وجرت مجازته أن ما سبقته من كذا عتراض كما يفتقر
به إذا كان فيه بحث لم وأما كذا ما جعل عنه غيره فقال في كذا عتراض جميع **بارقلت**
يظهر إبراءه ويقال له جواز فيه نكروا كذا أن يقال إبراء يبيع العين ومصر فنه ذهب أو فضة
مضروب في المأونة من مثلية في صفة نفسية وبما أن المكروا في الله أعلم **باب**
المبادلة في كذا الشيخ رحمه الله المبادلة وعزراستها لابن شير كذا رضى رايه لم يرد
في قوله يرد من عتراضه أن يقال أنه مشهور به وهذا من جنس معله وتخصيص بيقينه رحمه الله
عنه وزنا يبيع بها فلا يفسر ببيع العين بمثل عده في قوله يبيع العين جنس به يخل فيه الضرب
والمراهلة وغيره **قوله** يخلها يخرج به الضرب **قوله** يخلها يخرج به المراهلة **قوله**
إذا العكاد ينار عده **بارقلت** وكان أحدها لنفسه مبادلة شرا مراهلة **بارقلت**
لذا في يبيع عتراضها بالعين وقد في ممانه عده **بارقلت** استمر تقدر **قلت** أعا عتراضه
بذل كذا في ليد عليه ما ودهنا لك كذا ما في عده لم على طالع العين كذا في الضرب ومنها لم
تقع المبادلة باصل العين بانها أعا تقعر بالضرب من العين ولذا الميدي في هذا العلوس محسن التغير
هنا بالعين وبغير المبادلة فيما هو أعا من العين **بارقلت** كذا في يبيع
العين به وصرح بالمثل **قلت** هنا بحث التصريح بالمثل لأنه لو قال يبيع على يبيع يزار
عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده
لأوزنا كما زاء فيلح المراهلة بالعلوس **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده **بارقلت** عده
فيما تقدم جردا على ما يتبين رعيه عنده رحمه الله من تمام الاختصار وإن كان لم يرد عن ذلك
الزيادة فلا بد من ذكرها هنا **قلت** تقدم ما في هذا الجوابه يتم ولم يفسر في جوابه اللهم
عن مراده وسر قصده **بارقلت** وقع سماع ابن الفاسح يجوز به ذهب أو وزنا فضة
بوزنة في كذا لعل الذهب ولم يفلح **قلت** قال البر رشدا كذا الثلاثة إلى السبعة على ما وقع في المأونة

كتاب البيوع الباسرة

وغيرهما الباسرة من البيوع فزعان ما لا يقع فيه الكلفة انفسا ٦ وما يقع فيه الكلفة انفسا ٦ وهو
وحواله في بيعه كبيع الخبيث غير وكيل وسائر الشئ رضي الله عنه فلهذا الرسمى لشرعي
الباسرة وفيه ما لا يقع فيه وكما تستأجره على ما يعلم التسامع وانما اول ما فيه
حواله تعالى وبالله التوفيق وكما في بيعه التفرقة وغيره واعتبر الشئ رضي الله عنه الك
في كونه قسما الباسرة التي تسمى في النفس الثاني من الكروء فالوفد صرح ابن رشد بانها راجع المروء
تحت الباسرة فالانواع من الباسرة ما نرى عنه فيكون من ربح وان عنوانه الك مع سلبه خاتمة
التحقيق وهي كما مضى من ربح **قلت** ولما ذكر الشئ في ترجمة المروءة بالبيع الباسرة قال
بعض المشايخ الجار على ما جرى عليه الشئ في بيعه الاجال الزجعة لغيره لغيره لغيره واذا مثل
فوله انما يتأمر ان الباسرة صفة للبيوع ولعله راعا المعنا وفيه ذكر واورد بعضهم على اقتصاص
هذه الترجمة بالبيوع الباسرة كما هو الصلح او الانكحة الباسرة كما قالوا البيوع الباسرة
وترجعوا على ذلك بل خصوا لغيره بالبيع وحده ونقل عن الشئ في ذلك جوابان فيهما جحد الجواب
لما قلنا ان القواعد التي ذكرها في هذا الباب يوجب معناها في غير هذه الباب من عرف وسلم واجارة
وغيره لغيره واورد عليه ان العيار كما يوجد فيما في ذلك لا يلزم ما يخصها وانما قرا ما فيه والثالث انما في
منفعة او الله اعلم ووقع للشئ في غير هذه انما الباسرة ما خافه من غير شريك او وجوه ما دفع
وقال هذا الباسرة ما يقع في غيره فبما مثل ما يترتب من تفاوت واختلاف والله سبحانه
اعلم به التوفيق والاشارة كفاية في ذلك والله التوفيق في

باب بيع الاختيار

قال الشئ رضي الله عنه ما معناه يكلف على معين على نوع وهو قسم لبيع الاختيار وعلى نوع وهو
قسم عن بيع الاختيار بالاختيار في بيعه في بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه وامتناع
بيع الاختيار الذي هو قسم من بيع الاختيار بغيره بقوله بيع بعض عده من نوع على خيار المتنازع في تعيينه وثمة
محط من سائر الشئ رضي الله عنه لما ذكر في النوعين مع في رتبته ما يعمما في بيع الاختيار واختياره على
منه في بيع بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه وفيه ما لم يشأ من لهما بنيا واختيارا
وفي ذلك الشئ اذ البيوع ان بيع الاختيار في بيعه في بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه واما
فول الشئ في بيع الاختيار انفس من بيع الاختيار في بيع بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه
اعتز به من خيار البائع قوله في تعيينه وثمة اخرج به في بيع الاختيار انفس من بيع الاختيار في بيع بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه
هذه ابيح الاختيار في بيعه في بعض عده من نوع واحد على خيار المتنازع في تعيينه

في بيع الاختيار

فيه اختيار كما ابايع احد سلعتين على تعيين خيار المشتري وفيه اختيار فيه اختيار كما ابايع احد سلعتين
على تعيين خيار المشتري وعلى خيار رتبة في الاختيار واحدة لانفع البيع ولزم البائع الك وادع ولم
يختار لم ينفذ بيع بينهما وبيع الاختيار القسمين من المشتري فيمن احدا التوفيق بالشرع وعلى الاختيار
الذي هو قسم يلزمه نصف ثمن التنازع وله في الباي لضرر الشركة وفيه يلزمه نصف ثمنها واما
فيمن قال الشئ في بيعه الله لراي التوفيق في اختيار احدهما او يرد في الباي على ثلثهما فيقول
يقر احدهما بالشرع واشبهه بضمه معا وهو قول ابن القاسم ومصلحهما اربعة احوال وقول
ابن القاسم وهو ان الباي في المروءة وفيه سيرة لم من كان في مثل جلاء ينال ابايعه ثلثا ثلثا في ثلثي
يختار فيه احدهما بغيره ان الله في ثلثي دينار وهذا الجاء يخرج عن الفضة في السائل البعثة في كماله
في ثلثي وفيه في هذا الفصل في تحصيله رضي الله عنه **باب ما قاله**

قال الشئ رضي الله عنه ترك المبيع لبايعه بثمنه قول الشئ رضي الله عنه ترك المبيع
وهذا احسن للافالة وقام كل كيف في كل فيه للافالة من بعض المبيع انما قال في آخر الافالة
المكلفة وفيه وقوله لبايعه اخرج به ما اذا تركه لغيره بايعه **قوله** بثمنه اخرج به ما لم
تركه له بغيره اخرج ايضا ما اذا تركه له هبة بغير عوض **باب ما قاله** فيقول
خذ الشئ على الثمن بعد عرفة البيع فيما اذا ابايع سلعة بعشرة وفتقر البائع
الثمن من ان المشتري قال للبائع ان اتيتني بعشرة ردت عليك السلعة فانما بهما في
عليه السلعة **قلت** اذا اوقع الترتيب من المشتري في افالة في سببها الثمن وانما في
الاشياء ما قول المشتري ما في كره في افالة تصدق على بعله غايته افالة نشأت عن ثمنها
وفي ثمنها افالة لا عن ثمنها في افالة للمكلفة به لم كفتا جميع عن مثل هذه السؤل

باب ما قاله

وهذا في ثمنها ثمنها صفة او باسرة **قلت** وهذا ثمنها صفة او باسرة
عقود البيع والباسرة ما كان له اصله وفيه استشكل الشئ رضي الله عنه حجة في ثمنها ثمنها
بما جاء في كماله **ايضا** في دفع في الاونة في مواضع في الشفعة وفي غيرها في الافالة عنه
ما لم رضي الله عنه في مسأله اذا كان في ذلك في افالة في بيعه وكذا في بيعه معاودة فينتج
لما افالة معاودة في افالة في بيعه من المعاودة بترك مبيع فينتج كاشي في ثمنها ثمنها بترك مبيع
والنتيجة ثمنها في حوال الشئ رضي الله عنه **باب ما قاله** في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها
لكي كاشي في المعاودة بترك مبيع بغير عوض فلا تصدق في الكبراء في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها
وهو بترك مبيع بغير عوض في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها في ثمنها ثمنها

للتبعية والجعل معنا التصيير وهو يناسب الشركة والتولية كما قد منا ولو جعل فيما كان لغيره فيما كان
قلت انما حقت كماله بالفضل انه ترك لحقه البيع بهما نوع من المعروف يناسب ترك
التي تارة **فان قلت** فانما البيع واعتراستعمال كماله قبل فخر البيع بالاعمال التي
جعلنا زاده رسمه قبل فخر البيع **قلت** لما كان استعماله معنيين حله الحلال والحرام
عليها وانعكاسه استعماله ان يقول تحت حجة اعتراضه كما جرت عادة ومعنا ما قال في
المؤونة والافالة غير الكمال بيع انما حكمها حكم البيع في الاستئصال لانها تدخل تحت البيع
فما مله والله سبحانه الموقر ورسمه بيع الصحيح منها والباسد وهي تكرر رخصة وعزيمة كما ورا
بما يتنفع ببيع قبل قبضه على ما هو معلوم انكرو والله سبحانه اعلم وتامل قوله بضمه بدل المراء
عينه او عمن العتق والمثل **باب التولية** قال الشيخ رحمه الله تعالى
مشترا ما اشترا لغيره بآيه بضمه صير الجبر هنا تصير الجبرك واستقر والله اعلم او كماله
فيما رآه للبايع بكان المشتري اشبهه بصفه مما ثبت حقه فيه للبايع وهو جود كماله مناسب
الترك بالحق والحق لا يوجب الا قوله قبل انك يناسبه التصيير من المشتري له ولو كان تصيير
لغيره بآيه بضمه ثم انما نقضه الى بالشركة الا اشبع من يد المشتري بانه يصرف فيه تصيير مبيع
لغيره بآيه بضمه اذ اذال تصيير مشترا اشترا الخ فلا يدخل فيه كماله بالشعبة بتمامه لان
المشتري لم يصير للتبعية شيئا او يقال يريد على رسته حرة من اشترى من المفق ثم جازى الى
وهو بانه يادى بتم المشتري يصرفه عليه ان المشتري صير لصغير البايع المشتري بضمه
انا نقول لغيره ان المشتري صير له بل صير عليه والتصيير فيه اختيار منه للتولية لغير
والله سبحانه اعلم ورحمته الله وهي رخصة الكمال قبل كماله وشركها كثر التمر عينا **باب**
في شركة اذالة الكمال قبل القبض فالمرتب التمر التمر بغيره بالاعمال التي تارة
التمر والاعمال واخذ غيره وابه مع زيادة انك بغيره فالمرتب ويكلم كونه على نفس راس المال
غير مغير عزاله حين العقد انكرو رحمه الله ونفع به ما احسن كلامه واجمع **باب**
الشركة قال الشيخ رحمه الله الشركة هي ما جعل مشتركة في البيع باختياره او بالاشتراك
لنفسه بآيه بضمه **قوله** رحمه الله الشركة هي ما اخترت له من الشركة المخرج عليه
ايتمام الشركة وانما بآيه بضمه هذا هو الجعل كماله والتولية الى الشركة المذكورة مع ما تم
قال جعل مشتركة صير الجبر لشركة جعل تامل كيف عثر بآيه بضمه بالتزك والتولية بالتصيير
و الشركة بالجعل كماله بآيه بضمه انما بآيه بضمه يناسبها التزك لما قد منا والتصيير يناسب

التولية والجعل معنا التصيير وهو يناسب الشركة والتولية كما قد منا ولو جعل فيما كان لغيره فيما كان
قوله مشتركة في البيع باختياره او بالاشتراك في الشركة بآيه بضمه **قوله** باختياره لخرج ما اذا
اشترى المشتري نصف نصف ثم اشترى نصفه من يده واخذ الشفعة بآيه بضمه جعل المشتري
وذكر الغير كماله بغير اختياره وعنه ان اراء الشيخ في ذلك جميعه تحت كان المشتري الجعل
في الك لا اجنبية به كماله بالشعبة كماله حكمها حكم البيع ولعل الشيخ في ان حكمها حكم
المبيع لك كماله على كماله من يده فيقال وان كانت بغيره بغيره بآيه بضمه جعل المشتري
كامله كماله او كماله بآيه بضمه ما اجنبية به بالتولية **قوله** لنفسه اخرج به ما اذا اشتراه لغيره
كالو كماله لا يعل الك لا ينقص وتامل لآيه بضمه لم يقل لنفسه بالتولية **قوله**
بمنابه من كماله اخرج به اذ الاشتراك بآيه بضمه جعل للاجنبية بآيه بضمه بآيه بضمه
لا يصرف عليه شركة هذا **فان قلت** اذ اذال المشتري اشركت بآيه بضمه والله
بآيه بضمه يصرف على كماله كماله بآيه بضمه وانما اذال الشركة بآيه بضمه شركة لم تبيح في رافض
من الحدة والفضة فروجا او يقال في حوله او لغيره غير جاع **قلت** اذ اذال لغيره
الشركة بالتمتع عن الاشياء ان الذي كان معلوم ويجل على المساواة وفيما لا جال او يقع السؤال
والله سبحانه اعلم وهو الموقوف للخواص بآيه بضمه ورحمته الله بآيه بضمه **فان قلت**
كماله والتولية والتولية فعل حكمها حكم البيع ولو ان البيع فيها او اذال بآيه بضمه
بآيه بضمه جميعه غفلة معاودة بآيه بضمه لم يما يجزى به الحدة او غيره من خواصه او يقال
بآيه بضمه وانما يقال في الك بآيه بضمه بآيه بضمه وانما يقال في الك بآيه بضمه بآيه بضمه
قلت قد عرفت من كماله مسأله على ان الحكم فيها حكم البيع ونحوه على ان كماله هو
موقوف من المشتري وليس الفصل الخامس من كماله بآيه بضمه المشتري والتولية
بعد الشراء على ان تولى كماله لا يجوز ان كماله بآيه بضمه على كل المعروف **فان قلت** قد قال
المؤونة انما اشترى بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه
فما كان من كماله بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه
فيما كماله بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه
اشترى الله هناك بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه
لما فسخ الشيخ رحمه الله عنه ونفع به البيع باختياره كماله بآيه بضمه بآيه بضمه
جميع المساواة بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه بآيه بضمه

على الصفة المذكورة من حسن فضاء والظاهر المنفعة صاحب الدين ولو قال رحمه الله وبأنه في الآخرة
وبعكس ما لا يكون في الآخرة لكان حسنا لأنه قال رحمه الله في حق الآخرة والوجود مع الظاهر الذي
لهما لا يجوز في الفضائل أو في فضائلها وإنما ان كان في الآخرة ما وجد في الدنيا والآخرة
عكسه وفيه اختلاف فيه ويثبت هذا الشيخ رحمه الله مع شيخه حيث استشكل قولهم يجوز
اختلافه في الفضائل قال فإنه غير ما في الآخرة والزم قبوله فيكون غير موجب كونه بيعا مع
يقول في حقه وحاصل بحث شيخه واستكراهه في هذا إذا كان في الدنيا مع غيره في الآخرة
مما يلزم بالآخرة أن يكون من غير البيع الضمان قبل قبضه والتالي باطل وإن كان غير مغاير لزم
جبرته على الاختلاف والتالي باطل ويدل على الملازمة كظاهر واختار الشيخ رحمه الله الفسخ ساقول
وفرح به الملازمة وذلك أنه قال بأنه مغاير لما يلزم ما حرر من البيع كذا في المعايير التي من ذلك ليل
أنما ذكرنا أقل مقابله الآخرة فإنه مغاير لما يلزم ما حرر من البيع كذا في المعايير التي من ذلك ليل
كله في حقه كما قلنا في مثلهما على أن لا يجوز في حق المتعذر حكم المتعذر من غير ما فيه كذا في المعايير
على ما أخرجه إمامنا كذا في الشيخ رحمه الله **باب** يجوز انقضاء غير جنس من الأسماء
فيه قال رحمه الله ضيق من جواز بيعه قبل قبضه قال فيمنع وهو كعلمه ورجحه بينه
بالمفتح فيمنع وراسر المال ذهب والمفتح غير العلم بقبضه وبالعكس انظر بغيره كلامه منه رحمه
الله تعالى والله سبحانه اعلم وبه التوثيق **باب** في الزمة قال الشيخ رحمه الله تعالى بان
لهذا القدر يبرهنه الزهر ليس ذلك وما صفة لما تدفعه الشيخ رحمه الله تعالى بان لا يلزم أن
يكون مقنا أن في الزمة وعرفها بانها ملك مقنول كذا في قوله تعالى في حق من يخرج عنه
حصوله من ذلك أو رواية أو جوب حق فضاء أو غيره مما ليس مقنولا كذا في الآية لا سيما في قوله
نعمه وإنما احتاج إلى تعريف الزمة لأن الصلة من شروحه أن المبيع فيه يتغير بالزمة
ما معنا تحلفه بالزمة أو قولهم المسلم فيه الزمة **فليت** في مجله وما فيه من الضرف في
فيما يجوز الاستدلال به وإنما الزمة أمر تقدير وليس بذلك فآية يكون فيها شيء من الزمة حالة
بمؤدودها ولكن هذا من التقدير الشتر حيثما لا يتغير في العلم وموجود **باب** في
ما معنا الملك الجبر ليس له الزمة بالآخرة المتكلم أو استحقاق الضرف في الملكية وهو الذي
عبر به الكلب بعد جازان في الآخرة وكيف يقال أن الزمة متعلقة وإنما المتكلم ما فيه لا الهوى
وإن اردت استحقاق المأخوذ من الملك في ذلك لأن الزمة ليست هي الاستحقاق **فليت**
كان يعرف من ذلك وكنت أقول صوابه أن ملك مقنول على أن الملك مضاب إليها لئلا يضاف

لها ملك الاستحقاق تصرف بمقتول قوله على استرضاء من الملك الجبر وهو غير القابلة للملزم من التزام
والله أعلم بقصده ويقال أنه اهل الملك على الحق وفيه بحث ومنه مقتول الخراج كالمير المتكلمة الغير
مقتولة من الحقوق وغير المال التي من حقوق التكاليف أو وجوب الفضا **باب** في قولنا
قوله أو رواية **فليت** يعني كراهية التكاليف بدليلها والحق عليه كذا في حق غيره ما في
باب في قولنا وما معنا قوله ما هو مقتول **فليت** لقوله أشار إلى أن مقتول الذي لا يملك
بالعمل لا يملك وإنما الخراج ما كذا في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
له صوابه أن يقال كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
الفرق في شروحه فإنه عرف الزمة بغيره وهذا من كراهية الزمة أن لا يتفرق فيها على كراهية جوبها
اليفها عليه سيما يلزم أصحها ما كان في الزمة قبل الفسخ من المدين حتى يفسخ له صاحب
الدين **باب** في قوله في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
بدنا في غير ما في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
كأنه كان الزمة في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
والغيرية أنه الغير التبعيض بالزمة مقنول كذا في قوله في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
للصواب **فليت** بسم الله الرحمن الرحيم وهو على الله على سبيل ما هو **فليت**
كتاب الفرض في حق الله تعالى في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
غير مخالف له كما علم **باب** في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
باب في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
على حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
لعل الشيخ رحمه الله أن الفرض عليه بدليله كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
الفرق في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
كما اعتد به ذلك الشيخ رحمه الله على من حجة البيع بقوله في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
أن السلف عليه الزمة المقنول وهو فضاء الفضا **فليت** في قوله مقتول الخراج ما ليس
مقتول الخراج به فإنه ليس بقدر ما يفرض مثل ذلك قوله في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
غيره ما في حق غيره ما في كراهية التكاليف لا سيما في قوله في حق غيره ما في
مقتول الخراج المقنول المقنول وهو فضاء الفضا **فليت** في قوله مقتول الخراج ما ليس

الرهون واما ما حصل من الله اخذ بفقته هذه الرهن بصدقه على الرهنون وحقيقة الرهن امر اخر واما وهو
فولنا عدة كازرع كايغل الملك فمعه التوتوع الحفوة او ما يقوم مقامه الك **قلت** هذا معنا كلامه
اما حصول ما ذكره به الرهن من اول فقه فانه ما اراد له لم يثبت به مقتضاه بل عتله ما يدينه راسا
وان الرهن غيره عرفا انما هو المهرهون وان فقه ان حصول حقه في التخصيص يرجع الى احدى معنيين فليس كل
بل معنا ما نردنا به كلامه او ما لا يثبت غيره وفوله وحقيقة الرهن وانه ابيه سمر عن كلام
الشيخ فيما ذكرناه عنه وانه يات له الرد على ابن ساسر والله سبحانه الموقر للصواب **قوله** وانما دخل
الرهن في التوتوع كايغل فله مال من الرهن انما هو التوتوع منبعتة لا يخرج عن الرهن كايغل فله
كما يات في القبح للتوتوع وهو كايغل انما هو التوتوع منبعتة مما يات عليه فله فله ما اقبل
من يقول بعد ان كان له غلبه باب راجحة وصير اشتراك المنبعتة بين البعير للتوتوع **قلت**
وهذا انما حصل به خلافا واشارة بن جوشن الى الك ولعل الشيخ لم يراع الك وتوقعه الغول فالخر
او يقول في القبح للتوتوع **بار قلت** اذا اشتراك سلعة في حبسها في التوتوع او ما شابه
الك من الصانع اذا امتلك ما رقت فيه الصفة للتوتوع لم يملكها فلهما بغير الرهن غير
مكروه كان الرهن يملك على الك **قلت** له ان يقول رحمه الله معنا قولنا ما اقبله توتوعه
في ان اصل القبض له الك وفيه نظرنا فيما رايه المراء القبض له لم يملكه بل يملكه عليه
خروج ما اذا كانت عليه رجل ودية من رهنها صاحبها عنده به ان كان رهنها ليس فيها حاشيا
له الك **بار قلت** اذا اراد من مسلم خرا من رهنه فله يصرف الرهن فيه **قلت** يصرفه الك
كان الرهن اعترضا للعاسد وغيره وفه اهلنا على الك رهنها فيها واما لو كان رهن الخمر مستأجرا
له لا يملكه عليه رهننا كان الخمر ليس على الشرع في المسلم **بار قلت** اذا اعطى من سلعة
لرجل حبيها وفتق من ثمنها مثلا على التين بغير الميزن فله البيع فالرهن هو الموزنة الغرما
وايكون رهننا كذا ونوع في المأونة اذا اقل البوع على الرهن على ان يفتك منه والرهن يصرف على
له لم كان السلعة المفروضة يصرف عليها انما مال الخ يكرز لحد غير مكروه **قلت** رهننا
كما قال به خلافا وعللنا به من ذلك الرهن او ولو كان الرهن التوتوع الم يكرز كلام الشيخ
في رايه على قول الشهاب بفقده في الرهن والخر واما في الرهن فلهما رهننا معنا كلام
مالك في قوله ليس رهننا ليس رهننا في قوله بالمتبنا هو في الاحتكام كما اصل الرهنية فيكون
عائته رهننا باسناد الله اعلم والحمد لله على التخصيص والعاسد والله الموفق في نقل الشيخ لعل
ابن الحاجب بفوله بخره بفوله اعطاء امر وثيقة بخلافه في قوله ان الرهن امر رهننا

الذي هو

له على الوفاء به والعمل به وانما **واجب** الشيخ من عند المصلحة يمنع خدامه من ان يخذلوه
قال كان لعل اعطاء بفتق حقيقته مع شيء ما ان رهنه وثيقة بفتق حقه رهنه لم يثبت
الاعطاء اذا اخذ فقه وايضا الرجوع في الحمل واليمين والوثيقة وان فقه لم يثبت ما يدينه راسا
في الاستيفاء بعهده اما انما يات به رهن الشيخ رحمه الله بان قوله لعل اعطاء بفتق حقيقته مع شيء
ان اراد به حاشيا بقل الله يقولنا اعطاء عبد الله رهنه لعل الحقيقته وان اراد به كاعترضا ومن المعنى
بفقه على ما وقع التفتيح وانما انما الرهن المراء المراء فانه يملك عكسه برهنه الرهن قال وفوله لعل
الوثيقة الخ موزنة كانه لا يملك من رهنه الوثيقة في حقه الرهن كان في الرهن والخر والخر عند
انما هو الرهن حاشيا صرح به في الشرح ويتبعه رهنه رهنه كايغل فله ما اقبل
كانه اشترى رهنه مصر رهنه متباينان وما ذكره صحيح كما في رهننا **قلت** رهننا
ما الله والله اما الرهن الاول وفيه بحث وفوله رهنه لعل الحقيقته وفه من رهننا انما لم يملك منه كايغل فله
والرهن مفعول عليه وفه سلم ان حقيقته في الحاشية ورهنه لعل الحقيقته بفتق حقيقته بيه رهنه
لغيره وانما اورد على العكس من خروج رهنه الرهن صحيح وانما الرهن الثالث صحيح وبهذا لازم
وكان الشيخ سلم ان الوثيقة بعد الاستيفاء كايغل فله ما اقبل رهنه لعل الحقيقته وفه من رهننا
بذا لك وما رايه في علي ابن الحاجب اخبرنا في رايه والله سبحانه اعلم **باب**
صيغة الرهن قال الشيخ ما دل على خاصية وفي اختصاص من حيزه به عن سواه **قوله**
ما دل على خاصية ما دل على جنس وما دل على رهنه وهو الصيغة وكايغل فله رهنه حاشيا
الك غير الصيغة الرهن يخرج غير صيغة الرهن بالخاصية المذكورة وفوله وهي اختصاص
الى اخره تفسير الخاصية **بار قلت** المواد بالصيغة اللعينة او ما هو اعترضا وبسره
يصرف على غير رهنه اذا لاي الحاجب وامر الصيغة كالبيع **قلت** يصرف الرهن الصيغة اللعينة
وفه رهنه كلام بن الحاجب بعد نقله عن ابن الفاسم ان لعل الرهن كايغل فله ما اقبل رهنه لعل الحقيقته
بار قلت اي شيء يعين له لعل الله لعل وصيغة والليل اعترضا **قلت** فيفتق اللعينة
انما الرهن كايغل فله رهنه لعل الله لعل وصيغة والليل اعترضا **قلت** فيفتق اللعينة
قلت رهنه لعل الله لعل وصيغة والليل اعترضا **قلت** فيفتق اللعينة
الفاسم والشهاب والرهن لعل الله لعل وصيغة والليل اعترضا **قلت** فيفتق اللعينة
البايز والمصنف فانه رهنه لعل الله لعل وصيغة والليل اعترضا **قلت** فيفتق اللعينة
كأنه افق **باب** الرهنون يظهر من الشيخ رحمه الله ان الرهن هو المهرهون عرفا بفتق

الضعيفة وبهذه أمية نكر كان اجتمعت اليه اشارة اليه الشيخ حشواً قن بالمتسببة الى التردد واجتمع في اثر
 الشيخ رحمه الله تعالى فقل عن بعض اليمامة تيسر انه تعقب على الفا في قوله تحويل الحق من ممة
 لا ممة تبرأ بهما لا وادبانه فاله اخرج عن عودا عن التبرأ والاك لا يبرأ يتكلم في هذه على المتنا مع
 فال رحمه الله يرد بان المتابع المراء منها المضمونة وانكلف فيها **باب** صيغة
 الحوالة فال رحمه الله عنه ما دل على ترك المحال فيه ممة المحيل بجملة ممة المحال عليه **قوله**
 ماء ل عام وكما هو بصيغة اللفظ او بغير لفظ وقد في منافية منه والمواد اللفظ الصريح
 بلفظ الحوالة او ما ينوب منابه وقوله ترك المحال اخرج فيه ما ليس فيه ترك جاز اذ لا يصح ترك
 من غير محيل وهو عالة لا حوالة وايضا من التصريح بما دل على ترك الحق **قوله** بجملة المح
 اخرج به الحوالة على غير اصل من انما حوالة وما وقع بانه التسليم من الحوالة والحوالة به الى
 وهو محال وهو جواب الشيخ عن الاستيراد المعلوم على المدونة انكسره بقه **باب** قلت
 وهذا اقتصر المحال كما قال رحمه الله في حوالة وهذا لا ينافي ممة اخرا **قلت** لا ينافي زيادة ثمة لهما لا انه
 لما ذكر المحال به فلا ينافي من غير المحيل لانه من كل منهما جزء في الحوالة على ما تنقفة في ذكر المحال
 عليه ينافي فيه بحت **باب** قلت لم يرد في حوالة المحال به والمذهب انه كاي ممة وابلش
 حوالة **قلت** الحق بالتحقيق والعباسية وفي حوالة لك ثمة فباسم شرعا **باب**
 في شروط الحوالة فال رحمه الله ترفعها على رضا المحيل والمحال ويكفيها على اطلاق ويذكر ثمة
 للمحل لا على ما حل وقما نل صنف الذين وانكسرت بقتة علامه وماء محي عن الشيخ من الشررك
 والله الموقوف **ب** ستم الله الرحمن الرحيم **قوله** وحكي الله على سائرنا وموانا **محذو**
كتاب الحوالة قال الشيخ رحمه الله عنه التزام ين لا يشفقه او كلب
 من هو عليه من قوله في قال وفي ان الحوالة تاقب للفا في التمان شغل ممة احوال الحوالة لا يتنا واما
 لا يشغل ممة اخرا انما هو انما لا نفسا كما تامة مكتسبة والشغل حرج غير مكتسب ينسب
 عن مكتسب كما لاد مع البيع متاملة وليس فيه اعتراض كما اراد بعضهم ان يقول شغل الله
 هو التزام المذكور لانه اذا وقع شغل الزمة بقه فبقه التزام واذ اثبت التزام ثبت شغل الزمة
 وهذا اثنان التزامين وهذا امغا لكمة او علك كان ماء حوالة انما النج الملاممة بين الامرين وذا لم
 كاي على قراءه بما يجوز اختلافا مجز واما فمعا كاي لا ينسب والنا حوالة لعل الشيخ رحمه الله دل
 على اختلافهما فكما مع تلازمهما واستدل على انه يقاس من الشغل التلك فيقال الحوالة بيه
 اختسابا واشي من الشغل بيه اختسابا بلا شيء من الحوالة يشغل وهو الماد على انما الصغرا

بكتاتورة

بكتاتورة كان التزام من فعل المخلط وبين الكبر والاشغال انما محال من يسهبه كما انه من قوله كاي الملك
 مع البيع والله سبحانه اعلم قال وفي قول الرغبة الشلح الحلال والحوالة على القلب عروفا انما هو عار لا حقيقة
 مرد المنفعة لكاه هو الحلا فالت المرونة واشتبات والمتفقين والروان وفي الشيخ التزام بين كاه هو كونه
 تعبير ممة الملغوم وهو جنس عام فوله كاي شفه اخرج بجملة الحوالة كما تفهم **باب** قلت
 يرد عليه رحمه الله ان في الاخراج المفاقة فيه بحت كاي في الاخراج انما هو بقه تقرر انما في الحوالة اخرج
 ليرز كما تقدم والشيخ غيره **قلت** كاي لا يلامر بجملة وايضا لا في الاخراج والتزام كاي كاي من
 المحيل التزام من المحال عليه لانه لا يشترط رضاء والتزامه على المحرر بما تامله **قوله**
 او كلب اخرج مجزور معكوب على التزام يخل في الحوالة بالوجه والحوالة بالكل **باب** قلت
 كيف يخل في حوالة وهو في حوالة الله او كلب وفي حوالة القلب فسيما الوجه **قلت** حوالة الوجه فيها
 القلب ايضا والقلب المذكور في الحوالة هو كلب لا خصوص وفي حوالة الوجه حوالة الوجه حوالة القلب
 به الوجه لا يقع تحضيره بان الغرض بكله بالمال بخلاف حوالة القلب بان له ليس من المان في والله سبحانه
 اعلم **باب** المتحمل له قال رحمه الله من ثبت حقه على المتحمل عنه ولو جعل قوله
 من ثبت حقه على المتحمل ما يخرج من الذين وكونه حمله في المتحمل به غير مانع من الحوالة وقوله ولو
 جعل غاية معكوب على مفعول والوقف من نظيره مراد الله اعلم **باب** في التحميل في الباج
 من لا حجر عليه خرج من ذلك ضمان العينة والمكاتب والاولاد والقب والسفهاء والزوجة اكثر من ثمة
 وغير ذلك **باب** قلت التحميل في يكون كلب الغنم مفعول وهذا لا يشترط فيه من كونه عتق
 الحجر **قلت** يحل كالمال الباج على غير ذلك والله اعلم **باب** ما تشفقه به الحوالة
 قال باسقاط المتحمل به نوع عليه بن دوسر واجز منه وانكسر ما خرج عن ذلك انكسر ما يوجب التحميل
 الفقة من تركه الغنم وما لا يوجب من التحميل **باب** المضمون قال رحمه الله عنه
 ما يتنا قائله من انما من او ما يستلزمه فيدخل الوجه وكل كاي كاي الحوالة الحقة في المعبر من غير
 المعين والاذان في فعل المسافات لانه كل حشما لت عليه اجوبة مع غير هذا وتوقف فيه بعض
 المعينين فوله ما يتنا قائله من انما من معناه شيء وهو جنس فوله ما يتنا قائله من انما من
 اخرج المحرر والافطار والسير بال ويخرج الحوالات كايها مائة كايها **باب** قلت
 كاي شيء يخل الوجه **قلت** يحضر الله اخله بقوله او ما يستلزمه فوله او ما يخل وجه على
 فكأنه يقول المضمون متنا في الزمة فيه ولا يخرج من الضامن او ما يستلزمه ما ناك اخرج من الضامن
 كضامن الوجه كان متنا في الزمة **باب** قلت انما وجه ايضا والقلب كيف يخل

الشيخ انما اشتد اليه وجوابه فان في لنا فيه مباحته **قوله** ما الاكل بعضه اخرج به ما اذا
باع الكاين انه ليس بشركة ويدخل فيه الشركة بالنصف والثالث وغيره لم يذكر **قوله**
بمعنى كل ذلك اخرج اخصه لموجوب مفاد ان البعوض لا يخرج به ما اذا ابيع بقطر كل **قوله**
موجب صفة للبيع وقوله تحت تصرفه ما الى اخوه معقول انما اشترى الباع على ان لا يكون بشركة
التجروا اخرج به لم يشركه غير التجركا لا اذلك لهما ما لا كذا الرقعة فان لم لا يري
التصرف المخلو للجميع وغيره فما عايد على المالكين ولا يذ الى ان كل واحد وكيل
صاحبه بتصرفه بملكه بشركة تملك في ذلك في العدة الاولى كما ذكره في العنيفة
واما شركة التجرة في ذلك الثاني لخاصة فية **الحكمة** الثاني عليه وشركة تملك في العنيفة
لا يدخل في **الحكمة** الثاني معنى قوله على العشرة والتبع منه فية فلا يدخل في
بأن يقال انما شركة تملك في ذلك في الثاني بكا هو ان الرسم ما يمنع من دخولها كما يقال
كأنه دخل المراكلة والحروب في البيع واخرى واما شركة التجميع فتدخل في الرسم
كما وان يبيع بخر لانه انما سلم انما رسمه انما يصر عليه اذ في ذلك انما يذهب الجواب
عن السؤال المتقدروا انه لا يبين بالاعم كما انه لم يبين ما ينكر مع ما قد مناه في الجواب
الوارد عليه والسؤال والله اعلم ثم ارجع الله تعالى واما شركة تملك في ذلك في الثاني بكا هو ان الرسم ما يمنع من دخولها كما يقال
بالمعنى خلا في ذلك فية في عومته يدخلان في العدة الثانية ولا كذا شركة تملك في ذلك في الثاني بكا هو ان الرسم ما يمنع من دخولها كما يقال
فيه في هذا بيعه في ذلك كذا في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
واما عرفة لم يبين في ذلك تحت اعتهها وليس يبين تصرفه في ذلك في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
في اخصية وارجع في هذا وكما في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
رحم الله عنه وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
شيء لغيره اذ انما في التصرف فيه مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
ملك احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
الجبر كذا لو تفرق وشركة المتبايعين شيئا بيمينهما او في غيرها اذ لا اذ في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
بالتصرف احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
بفك وقد مرنا ان الشركة في ذلك في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
في عرفة بخره وما يملك فيه العشرة كذا هو انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
لحقوا بأكلا في عرفة التفرق يخرج الشركة في ذلك في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق

المشايخ

المتبايعين شيئا بيمينهما او في غيرها اذ لا اذ في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
سجلنا على وجه الله في **باب** الصيغة فالوجه الله من شأنا سره على ما في ذلك في التصرف
انما يقوم مقامها في التبايع في الشركة او في الفسخ من انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
ما اذ على الصيغة لبقاء الشركة في اولى بغيره انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
فيكون في الشركة غير نفسه والثاني يفتي في كون فسخ الشركة فيسجلنا على وجه الله في **باب** الصيغة فالوجه الله من شأنا سره على ما في ذلك في التصرف
لما في فسخ الشركة في اولى بغيره انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
او يما في فسخ الشركة في اولى بغيره انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
الحكمة في اوردنا في اولى بغيره انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
شركة عنان واما راية احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
وهو المعروف في كنف اللغة وفي بعض كتب اللغة بغيره في اولى بغيره انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
استعمال في ذلك في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
بشيء معين وفيل في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
محلان في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
الشيخ رحمه الله في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
وفيل في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
باب في عمل الشركة فالوجه الله ما لا اذ في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
كما ان في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
في شركة كذا في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
ومع فية ووجه العمل في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
ان يبيع الرجعية في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
دون ما اذ في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
مقابل للشايه وانما في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
محل الشركة المشتركة او في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
كما ان في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
اعلم به في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق
شركة في احدى اوجهه ببيع مناه بغير مناه بغير مع وقول ابن الجواب فلا انما في التصرف لهما مع ان يبيع مناه بغير مناه بغير مع كمال التفرق

يكون

قلت

فجمع من بعد ارسى الشيخ رحمه الله تعالى على ان الحايك كثر او عكس ما وتاويل مسئلة المذونة المذكورة
ومما يرد على كلامه رحمه الله تعالى ان الود يعتبه المذونة وغيرها ليس بمسألة بل هي مسألة
او ما لا يخفى من الله سبحانه اعلم وبيد التوفيق **باب** في ذلك على حالي انتم على
باب الود ع يكسر الال فالرحمة الله من له التصرف في الود يعة بلك او يعبر
او رواية فيدخل الفاعل ما اليتيم والغائب والمجنون قوله من له التصرف في الود اجنس قوله بلك
الرحمة الله الك افسد من الود غير فيدخل المالم او نأيله والود والفاذ وغيره والله تعالى اعلم
باب المودة ع بالفتح من كثر جمع في الود يخرج من كل عيب لانه كثر فيه الك
كصبي صغيرا يعقل ويحس **باب** شوك الود يعة باعتبار عقلها وقبولها قال
رحمة الله حالة الفاعل كمن صورته من القابل وهو كاهن رتب عليه انه يجوز الود يعة من الصبي
الحايك عليه من العبد ويجوز ان يرد عما خيف تلبه بيد مودعه ولا اذال الشيخ فيحرم التميم
الحايك علينا ان يفتت بيرة وحى العبد المحجر عليه ويجوز ان يرد على التلب كاولا ع
المختص من الحرة **باب** موجب خاز الود يعة فالترقية بغير اذن عا او جبرها ما جودها
وقوله تصرفه اي تصرف الود ع يفتح الال قوله بغير اذن يخرج التصرف مع كذا في هذا عا او جبر
او شرع والله سبحانه اعلم **باب** خرفنا مسئلة ونعت لتمام الفائدة لاهنا من موجب الفهمان
وانما ثبتنا عليها اليقين ان ما ذكره الشيخ مخالف لما هو ثابت من علة الفهمان والبناء له ونذكر من الحقيقة
فيما بعد تصور هاتين المادتين ان جعلنا اعطى بفاعلة امانة يتجرب بها في بلاد المغرب من الموضع المذكور
فيها عادة في ذهب المبعوث معه بالمال الى المغرب ثم قد مر وانما انما اذ عه ببلد من المغرب والشيخ
بالسلاية الك وان العدة موه الله تعالى اخذ البلية واستحوكها على ما فيها وانما اخذ ما وجب
بالبلد من المتاع وغيره فاذ عا ك البضاعة ان الرحل تعد ك مسير الى تلك البلية كانه سافر
بالمستاع من بلد فاسر اليها وكسرها مخوف وتعلق الفهمان بزمته بلا يشك الفهمان عنه بوجه المتاع
الى البلية كالموتة وانما ان الفهمان مخوف بوجه الكلام بغيره في هذا الزمان وترى رواية النازلة فقال
فان لم يبق من البضعة معه الا اثبت ما ذكرنا في اخر جردم الفهمان وهو الذي كثر في انتصرت له
بمسائل من هبة كذا على عدم الفهمان شبهة بالنزلة المذكورة الا ثبت العذر للادعاء وان يقع
الشبهة على ما لا يدع كما عكسه جماعة من شيوخ المذهب **مسئلة** كذا في الشبهة كذا في كذا
ان ابن الفاسم كتب الفهمان المذكورة قال فيمن نهر جلا عن الخروج بالمال من مخرج خرج به الى اقرع
عينا ع رجع به عينا قبل التجربه ثم تجر به بعض مجتهد او خاع قال ولا خان عليه ووجه الشبهة بغيره

شك

فمن قال ان على وجه اما الله تعالى الخروج به عا سليمان الى موضع ماء وورد به ملك فلا يقع القام فيه
امه هذه المسئلة وفي مسئلة ابن الفاسم **باب** يقال ما يذ آبار وكذا في الجزء في صورة ابن الفاسم
والا في الكلب الصورة الواقعة والاعان الجزء في اقوام الكلب **باب** نغول العلة المنصورة التي ذكر
ابن الفاسم كانه في كذا الى مصر وهذه العلة يحتمل ان تراعا فيها كذا في العام عذر القام من غير اضافة
شيء اليه وهو القاهر ويحتمل ان تجرد الال من الحاضر وهو التجرد بلة مصر وان قلنا في الاول قلنا بما يناسب
بمسألة العلة وان قلنا بالثاني قلنا بما يناسب تركيبه وبسطها او **مسئلة** الثانية
فمن انفق مائة في رة لها المودة بها فذال جلا خان فيها بعد ضلعا وهي احدى رة في النازلة
كانه اذا كان كذا خان مع رة المثل ما خرامع رة العيز وفي المسئلة ان لم يكن ابن الفاسم كتب الفهمان
انكره واستند كذا الفهمان على قول ابن الفاسم وفي عا ما في النازلة من الخلاف **مسئلة** الثالثة
ما ذكره ابن الموار رحمه الله قال من استودع عا ابنا وثوبا في اقر الود ع بر عا الى آية اوليس الثوب ثم
هلك كذا لم يبق الا رة ملك يترك قبل رة وقال الود ع انما هلك بعد الرة قال في الود ع بغيره
انه رة قال وهذا اذا اقره ان قامت عليه فلا يقره ابي يمينه بالرة قال في الود ع انما هلك
سمنوز انه كذا خان عليه مكلفا من بعض المتراجح والخلاف به هو يقر على الخلاف في رة الود يعة
بعد تسليمها وما ذكره بعض الشيوخ من بخره فيه نكر كذا في رة ان تسليم الود يعة اقوا لتلاف
العيز والعيث هنا فاية فيما مله وتقدمه في عا من التراجح غير هذا اقرقنا لهوله **مسئلة**
الرابعة الشبهة في النازلة ما ذكره الشيخ خليل مختصرا والتصرف فيه كذا لم يبق رة
ويرى ان رجعت سالمة فالشبهة ما معناها ان يسافر بالود يعة حية كذا في رة رجعت سالمة
بلا خان ان طاعت جملته فوثة الشبهة واقرا كذا في الشبهة **مسئلة** الخامسة
انما اذ ع رة يعة في رة الود ع وادع عما من غير رة رة رجعت الى رة بعلك كذا في رة
خان عليه وهو فريضة من الرابة في قوة الشبهة من هذه المسائل من غير رة ونقول الفهمان المذكور
على عدم الفهمان وهو الصواب ومن قال ان الفهمان من اهل العصر استدل على قوله بقول ابن الفاسم
من استراة الله وبلغ الغاية في راء راء عا على المسألة او حبسها ايا ما ع رة رجعت بغيرها قال
لرثها الحرة او له الحرة اخذ فيمندها يوم النعة او الحرة فيما حبسها فيه قال وكذا ان ابن
الفاسم قال ان الفهمان لو رجعت سالمة بكرة لم يرد النازلة المذكورة والجماع كذا هو ما تقدم في
رارة الفهمان ان قلت ان سلمنا صحة الفهمان المذكور والمعارض لغيره عا الفهمان فترجح الفهمان
كما قال على الثاني كانه قياس على اصل فوثة الشبهة من جنس الشبهة وهو كذا في البضاعة والود يعة

من جهة الشيخ رحمه الله ان المنفعة فال الشيخ وقادى على اقلنا ان اقل عارية
يكون كونه مواتا واشي من المنفعة من كونه مواتا فلا شيء من العارية بالمنفعة الصغرى
كلها انما يصح به ان لا يرد فانه قال في اخره عارية مضمونة او عارية مواتا فقال بالانواع
والكبر والاضحة كان عيّن المنفعة لا تتركه واكثرها عارية مضمونة او عارية مواتا
كنفسها يصح الرد على من اذن عيّن المتعلق بغيرها من الشكل الثاني فمقتضى ما
سمعته والتأني علفية **باب قلت** كيف صح الاستقراء بالحدوث مع انه اعلم
يقهر منه ان العارية فيها ما هو مضمون وفيها ما هو مواتا فاما تعدى العارية مواتا
جزئية والصغرى ككتبة دفن **قلت** الصغرى انما هي عارية يتركز مواتا والحدوث
يستلزمه الك اذا اقلته رتبة من دفعه على لم وما وقع في الحديث من تقسيم العارية
المفسر فيه العارية القوية الجواب والله اعلم اختلفوا على ما يعبر الفرق والشيء في اقله
بقائه قال في رتبة حيث امره الشيخ حكى الله عليه وسلم قوله اذا اتى رسول الله فابع له
ثلاثين درهما وثلاثين درهما فقال قلت يا رسول الله عارية مضمونة او عارية مواتا فقال
عارية مواتا اي ليس حكمه لم الفرق من رتبة مثله بل يرد عينه والله اعلم **باب**
في الصيغة قال رحمه الله قال ابن شهاب ما اقل على ما قلنا العارية قال
الشيخ قلت بحسب اللبس والفرقة في الاستدلال على المرونة على اقله كالة الفارسية
وارتضا الشيخ عبارة ابن شهاب بن ابيه مع ما ذكره بحقيقة غير ما رواه الله اعلم
في الخدم قال الشيخ رحمه الله عنه الخدم ما لا يخرج منه اياها الفيرة **باب قلت**
في الخدم هذا من كلام الشيخ رحمه الله في كتاب العارية فانه اعلم ان العارية تسلمه كما انما تنقسم
الى منفعة في حيوان او غيره او ان لم ارشد كراهة بالمنفعة البرهوية **قلت** يذهب من عرف
العناية ان العارية كانت على عيّن والشيخ رحمه الله صرح بان اقل انواع العارية وتقدم ما بين
فيل رتبة او رتبة على ما قلنا عن بعض الشيوخ **باب قلت** فاء اقله اقله اقله اقله
ويكون حقا منها بغير عيّن عن بعض اصحابها **قلت** فاء اقله اقله اقله اقله
فناء العينة العشرة ويقال في الشيء رتبة منفعة **باب قلت** فاء اقله اقله اقله اقله
حقيقة الخدم بغير اقل وكثيرها كما فعل العيّر والمشتعير **قلت** فاء اقله اقله اقله اقله
من تنقذ كما يثبت الرسم واجبا ما لم يرد الله اعلم بفصده وقوله في رتبة يشمل التواضع
والجبر والجر من العينة بخلاف المكاتب وامر التواضع فلا خدعة فيها وانكر ما ذكره الشيخ رحمه الله

اي الخدم

اي العارية جنة ولو مائة ثم هي ملك لزمات المعسر والمعسر في المدة انما هو ميراثا وكرهه ان يوفى
ونع السؤل عنها انكر الشيخ وقال الشيخ رحمه الله انما هو ميراثا وكرهه ان يوفى واجبه
بينما يكره القولين والله الموفق وذكر الشيخ رحمه الله الخدعة بحد الخدم بقاء على ان الخدعة
عنك انك من الخدم مواتا مثل ما قلنا في الك من ملك الخدعة بقاء على ان الخدعة
وهو ظاهر من حد وقد اقله لم مع العارية بقاء على ما بينه والله الموفق **كتاب الغصب**
بسم الله الرحمن الرحيم وحكى الله على سيدنا ومولانا **كتاب الغصب** وحكى الله عليه وسلم
كلما امرنا بالخوف فتال الغصب في اللغة اخذ المال كله هو الشئ لا يفرق منه لغة وفوق الشيخ
اخذ جنس مناسب لقوله المجرى وقوله ما اخرج به غير المال في اخذ اربعة حرة وان اقلها اقله
غصبا وليس منصوصه عند الغصبة اقلها اربعة حرة لم لغة قوله غير منصوصه اخرج التتبع في قوله
كلما اخرج اخذ عن كيب بغير ما حل ويخرج ايضا منه اربعة حرة الفصحة بانه عند الفاصحة
واخذة فترى وكذا اذا اخذ من مال الحرب وكذا اذا انتزع المال من يد غيره او عجز مكانه على
الغزاة بغيره الك قوله فترى اخرج به المستوفى والذهب وما اشابهه من الخيانة قوله كما
لخوف فتال اخرج به الجواب وكما هو كلام الشيخ انه اخرج الغيلة بقوله فترى اقله لا يفرق
الغيلة كالتبوت ما لك وما كره من غير كره ابن الجاحية بقوله اخذ المال عدوا فترى
من غير حرة في اقله كره كذا في المضاع كذا لم كسكنا ريع وجزئه وليس غصبا حل
تعالى قال الشيخ رحمه الله وتعلق بتركيبه يعني ان اخذ ابن الجاحية التركيب في الحنة
وهو محقق عند الفوم في بستر الشيخ التركيب بانه وفي معنى الحديث وعلى معنى
حقيقة اخرا ليست لغيره واخر من اعمه وهو الاشارة اليه بن عبيد السلام في خراجه
في الغصب وتامل كلام المفسر في التركيب مع هذه الاشارة كذا الشيخ رحمه الله واعتبر من عيّن
السلام على ابن الجاحية بان هذه الترجمة فيه كرسلو وهي ما عيّن قال الشيخ رحمه الله عنه
كلامه مودود بان العدم اقله بغيره ما كان تحت التبوت اقله كراهة في الاستدلال على الك
بما هو عليه قال رحمه الله ولا لم في وروده في النصوص في كلام العرب والفرق ان قوله تعالى غير
الغصوب عليه السلام الا من والخاصة بالاهتمام فلا حكمة الجعالة بغير عوزا عونية
بالاخذة المتعقب وكذا شيخنا في الفايض الفياض قوله حقل معلوم في اقله حقه لما اورد عليه
عنهما بما مع بينهما من ابيان حكم او معة او نقيضه باستعمال اسم على فترى عيّن مع كره

الشبهة والاشكال المقومة وعوردها في ذلك وفيما كان يقول هذا وايقن ان يكون معنا الشبهة بل المراءاة المستغفارة
الاعوانة اذ لم يلزم الشريك بمخاطبة مبيع شريكه وكلية لمخاطبة في اخذها فهاهنا الشبهة انما هي على الشريك
بمخاطبة مبيع شريكه ومعرفة للاخذ وعورده ولا اعتبار بالاستغفار في الشريك بعنا ان له حالة يتبعها بها
في الشبهة كما تقول بل ان يستحق التبع في اللعنة الى ان له حالة ترجب له ما يخصه في ذلك بسبب
بيع شريكه كما ان لم يلزم اليه كل ما كان له نسبة في اخذ ابا عن شريك حصته من ارضه في الشبهة
وهل معناه ان الشريك كل اخذ المبيع بسبب البيع ومقتله ان الشريك له حالة استحق بها الخلف
او اخذ بسبب البيع الذي لا يتغير معناه بالاستغفار والله اعلم والكاهن وهو الصواب الثاني وكل
الشبهة تتبعه هنا ومنزلة ذلك بعد بياننا وموله شريك اخرج به غير شريك وقوله مبيع شريكه
اخرج به غير مبيع شريكه وقوله ثم انه اخرج بمسألة الاستحقة بذلك ملكه به واحدة من ذلك فبأنه ليس
لشبهة اذا استحقه بغير اخذ او اقل ابا عنه له بقاء اجمعت ما ذكرناه علمت ما يمكنه فيقول من قال
من بعض الفقهاء مجلسه ان الشيخ انما عرّف بالاستغفار وما يتناهى كلامه بالوجوه في ذلك سائل
لله ههنا ان معناه الذي فعله في حق الاستغفار او دفع اخذ الشفيع او اولا ابنه على لم يمسك بل منها
ان اكثر المشتري مرة لم وقع الاستغفار في فعل دفع الجسج او ما وقع من التسمية على لم قبل اورد
بعضهم الشبهة في الرتبة وايضا ايرادها بوجه كالمورد اورد على ان لا يخرج من معكسول الشبهة
في الذين على القول بها من الاستغفار المدين اخذ الذين ليس به ثمة بالعوض الذي يبيع به وهو الشبهة
ليس به اشتراك في شفعه وفدوره في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فضا بالشبهة في الذين
ويرد في الخلاص ان الشبهة حيث قيل بها انما لم يوافق في الذهب وان روي عن مالك في الوارد اخل في هذا
الشبهة مجازا معناه مع الضرر عن المدين المتعبد بالشبهة وقالوا ان الحديث لا يوجب ذكر الشيخ
رحم الله رسوله انما يجب في قوله اخذ الشريك حقه جبراً شرعاً واعتز به في اسمايه ونظر عن الشيخ
ابن عبيد السلام انه نفى كونه باخذ اخذ الشريك من مشترك بينهما كما يفسر بما يجب عليه من غير ان
اعا لم يبعه احدهما ان عبيد السلام والجواب ان الماخوذ في المشترك لا حكم الشريك ليس بالحق
قال الشيخ رحمه الله قول ابن الحاجب جبراً مبيعاً قول ما ذكرنا في رتبة فكر اخرج على الزيادة فنع كثر في ذلك
جبراً في كونه هذه الرتبة على الشيخ ابن عمارون في ذلك باخذ ابن الحاجب غير مانع كما انه يقتضيه وجوب
الشبهة في العروص واشبهة في هذا الشيخ وهذه الجعفا سفوحه لا جهر قلت فيما رآه في كتاب
كأنه ما في الجبر ان يكون من خارج المالك يقول بالشبهة في العروص فلا الشك في ان الشفيع
فلا يبر له ان الرتبة انما هو الماهية المكلفة وفي بعض ما يتبعها مثله وفي ذلك بعض شيوخي يعترض

عقري

ذلك ورايت لبعض فقهاء شيوخ العصر رحمه الله ايضا قلنا علما ما بحث فيه مع بعض اهلنا في ذلك انه نقل عن
عن بعض الحكماء انه قال رحمه الله في الشفيع كما طام وانما استغفاره لا يمس به رتبة على الشيخ من هذا رتبة
رحم الله كذا في هذا وهو الماهية من حيث هي من غير نظر الى ما ذهب معترضوا انما لم يلزم بل لا يوجب كما عترض
بالعروص عن كونه الخلف قال الشيخ المذكور في ذلك كذا في كلام ابن الحاجب على ان الذي يخلو العروص في الحق
كان الشبهة للعلل على ما ذهب من قول ابن الحاجب انما هو ما يختص به باختصار **فان قلت** ما نقله عن الحكماء
المذكور كانه في فسخه من الشيخ رحمه الله في بيان سفره ما ذكرنا في الحق انما هو الحقيقة المذكورة من غير
ملاحظة من ذهبوا راحة ومساء كما اشترنا الله في مواضع هنا **قلت** في هذا هو الظاهر وما اورد
الشيخ المذكور من غير العكس **فلما** ان يقول للترتبة التي في الشفيع بعض المواضع ويحفظوا الشيخ
اذا جازوا فافهمنا ان ابن الحاجب رحمه الله على المنع من رتبة الشيخ في بعض المواضع ويحفظوا الشيخ
راوا ان الرتبة او رتبة انما هو الماهية المكلفة وقد نقلنا كلام ابن عبيد السلام في مواضع واختاره الى
والشيخ في الامام ابو عبيد الله فحة من رتبة الشيخ الك واعتز به في الشفيع كما يجب على مراعاة ذلك
مما ذكرنا في كونه الخلف الماهية وانما يكون في مواضع الشفيع البقية المذكور في ان
الشفيع في انما يبين الشفيع ان الفعل من معناه كونه غير مانع ان يكون في الحق من كونه في
خارج الحق ما هيبة يوجب الخلف في الماهية في ليس من هذا وغير من هذا هذا كذا في بعض من الخلف
التي في مواضع الشفيع في الخلف في الشفيع في العروص على ما ذهبنا الى ان يبينه في غير مواضع في الحق
على تلك الصورة فهاهنا ما اشار اليه رحمه الله فيقول انما يفسر ما اشار اليه من ثمة كونه في الحق غير
مانع في صحيح وهو معناه فلو ان غير مكره في اصل الحق وانما هو ان لم يوجب في صورته على ما بينت
علمته من ان الخلف انما هو على الماهية وقد فهمنا ان الخلف الحقيقة المكلفة على كل ما ذهب كان في قوله في نية
العروص على الماهية في حق كونه في الخلف وفي غير الخلف في الشبهة في العروص والشفيع
للمشهور وغيره وقد دفع في الرواية ان ابا عن شريك حاكم في عروص وحيوان ان الشبهة في ذلك
في العروص في قول الشفيع ابن الحاجب والشيخ بن عبيد السلام في هذا فافهمنا على ما ذهب الى
وهذا صواب كما في قولنا وانما يقع الترتيب في مراعاة الخلف على المشهور وعلى كل ما ذهب في ان الشيخ
البقية المذكور رحمه الله اعترض على هذا ابن الحاجب في غير موضع من هذا واستدلوا بالتبسم او
كان الماهية شريك في حق وميتة وايضا في هذا في انما يفسر الحق في الماهية وفي الميتة او في
الثانية اذا كان عروص مشترك في حقها فيفسر من شريك في اقاله بشرى انه اذا
باعه هو حو به بالتمسك بالشفيع في ذلك لشفيعه وفي الشفيع في ان الشيخ من عروص رحمه الله

رأى هذا ابن الحجاج بقوله انما يتبادر الى ذهنك ما لا يقبله احد من الشبهة معروفة للاخذ ونفيجه وهو
تركها والمفروض لستين متنافضتين ليس غير احدهما والجمع التقيضان وتفردهما على وجهين
فيما كان يقع لنا ان نقول ان الله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين عليه الزيادة المتكررة لا نحو
الاشياء غير الشبهة واستند الى الكيفيات استنادا به نفيها التبادلي وتثبت به الملازمة وقياس
على الصغرى بالبرهان والزيادة ليل لا حرم في قياسها من انما هي في الكيفية لكانت غير الشبهة الصغرى
ولاخذ بالشبهة وعدم رايها في الكيفية المتبادلة التناقض وهو ما دل بالمدى من الكيفية الشبهة
وهذا هو ما يبين الملازمة انما هو ان الشبهة معروفة او على كذا وكذا ونفيجه وهو تركها بالصغرى
مسألة بالبرهان وما كان مفروضاً لستين متنافضتين ليس غير احدهما والجمع التقيضان ليرض
ان المفروض هو عين احد المتبادلين في الزمان اجتماع الحركة والسكون المتنافضين والشيخ رحمه الله اطلق
هذا المتناقض كالمناقض بين اللذين ليس بينهما واسمعة وتباينها كالمناقضات على ما يستلزم التقيض
كأن يتبادر الى ذهنك الات على ما هو مفروض عن كثير ما يقع له ذلك انما يتبادر الى ذهنك من مواضع بقوله التقيض
او ما يستلزم معناه وهو ان لا يكون له احد من الكيفيات المتبادلة في كماله فيه نزع من اجل ان اجتماع العنصر
عليه تسمية الشيخ الزاوي رحمه الله تعالى في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه
من حيث كماله في جهة جعل الترتيب تقيضا للاخذ وفيه نكران تقيض للاخذ كذا في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه
من الترتيب وفيه الاستدلال به عنده في كتابه في السلام **قلت** في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه
يسلمون له البحث المذكور مع سنجحه رحمه الله ولا اذنا في الفصل على التكملة رحمه الله بقوله له وفي التكرار
نكران الترتيب له معصرا فان احدهما الحق وهو تقيضه بالاشفاق وهذا هو الذي نسلم انه لا يجوز للاخذ
والاشياء اعني منه والمعنا لا يفرق معنا الترتيب عن كذا في الشبهة وهذه العنصر كونه صرح او سكت
حتى ما ياتي عليه بعدم التمر من القيام في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه
لاخذ في صحت اطلاق التقيض عليه من الشيخ رحمه الله تعالى وهذا هو ما هو مرجع ما فرزناه من اطلاق
التقيض في ما يقع التقيض حقيقته او ما يستلزمه ذلك كالصغرى المتساوية للتقيض وهذه امران
ما فرزناه علامه فكل من يراه عليه ما حله ان تقيض للاخذ يعني تقيض تركة للاخذ بالمعنا المذكور وكل
منها من ان الملاخذ بالمعنا لا ياتي مساوية لتقيضه في الاخذ في ان يقال ان كلاً منهما من ان الملاخذ ليس
كذلك لان الترتيب كالميل في الاخذ المذكور بل الترتيب اعني من الكيفية وفيه وقع البحث به من بعض
الحاضرين واجيب عنه الك بيان المراد بالاخذ بالشبهة في الاخذ بالبعيد والكمالات للشكوت
للاشكوت وفسيحه والله اعلم **الوجه** الثاني من البحث من كلام صاحب التكملة قال رحمه الله

ما الزم

ما الزم من اجتماع التقيض من غير ما في اللفظ بل في الك لكون المفروض لستين في الحديث وفيه اجتماع
وانما اللذان على ما قال كون المفروض اجتماع غير اجتماع كذا في حديثها كذا في حديثها والمفروض مساوية
فيكون عدم تماوله غير وفرضه انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
والمراد من اجتماع من الاجتماع والاشياء انما اللذان ما قلناه في اجتماع على ما فرزناه في اجتماع على ما قلناه في اجتماع
نصافي كذا في الحديث واعني ما في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
الصغرى والاشياء الك ثبوت التقيض في اجتماعها انما الله صاحب التكملة ويظهر انه في الاجتماع
في الملازمة التي تقع بينها والملازمة كذا في حديثها كذا في حديثها والمفروض المساوية
علامه وهو اجتماع والعنصر والاشياء الك دل العارضان للمفروض على الباطن **قلت** وهو
علامه يظهر بوجه ولا صاحب التكملة التكملة للماء كذا في حديثه من التقيض كذا في حديثه اجتماع
ليس بهيكل بل كلام الشيخ رحمه الله صواب وفرضه بما قلناه ان المفروض انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه
ما قلناه في حديثه العارضان في احوال اخرى عروضة له وفيه من اجتماعها في العارضان في اجتماع
التقيض في اجتماعها وانما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
قال رحمه الله في قوله انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
لا يخلو فيه على من له مشاركة في العلوم النظرية وهذه التركة كذا في حديثه في اجتماع
على قسلي ما اشار اليه صاحب التكملة انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
كأن اجتماع تقيضه كذا في حديثه في اجتماع التقيض انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
الشبهة اجتماع من الاخذ وعنده فلا يصح ان تكون غير كذا في حديثه الك لكانت اجتماع غير اجتماع وهو متناقض
قلت هذا صحيح في نفسه وليس مراد الشيخ كذا في حديثه في اجتماع على انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع على انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
العلوم رحمه الله بقوله ان لا يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
استنتجنا فيما نفيجه انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
الترك والكبر والمفروض انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
فالاشياء في اجتماع الشيخ وقاها في تقيضه من قوله الشيخ كذا في حديثه في اجتماع
ما اشار اليه في الاجتماع وهو خلاف ما فرزناه في قوله الشيخ كذا في حديثه في اجتماع
في انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع
انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع انما يتبادر الى ذهنك من الشبهة لستين في الحديث وفيه اجتماع

والاعلان بالتصديق مع خول المذاهب فانه قد قال رحمه الله في رسم المذاهب اختصار شريك الخ بنامه بعبه مالا
يخفى مع ما قد مر من انك لا تفي قال الشيخ رحمه الله في رسم ما على من يرد لو كان غايته ان لا ينفك
عن ابن حبيب وابن سينا كما علم من رسمهما فانه مع ما ذكرناه باب الصالح وهو محال لانه هب المذاهب
ولعله انما قال رحمه الله على ما يجر المشهور وغيره قال ويخرج تعيين معتق غير من اجزاء ما يجر بقوله ما الكين
فوقه وتعيين مكلوبه موصى به من اكثر منه بموت الزاوية عليه قبل تعيينه بالفسمه الشا رحمه الله
الى مسئلة المذاهب اذا اوجي قسرة من غير موصى به ما توافق الخراج الوضعية من عشرة ارباع العشرة
تتبع للعتق ان جاء لم الثالث وهذه تخرج ايضا بقوله ما الكين ويخرج الجميع بقوله بفرعة او تراخى
رايت لبعض الشيخين فاما على الكين ان الشيخ رحمه الله ورحمته قال لم يجر بها ابن الحاجب واشارة
في كبر عزا الشيخ الغفراني انه عزم بقوله اختصار الشريك بالمصالح قال الشيخ رحمه
الله عنه ما معناه التعريف بالاختصار المذكور في كين الاختصار المذكور في بيت حد الشريك
اما ان قد مر ما اورد في الشريك وهو غير ما على كل تقدير ولا يجر التعريف به لانه لو جاز الك
يخرج التعريف بالمباين او ما عزم وهو محال على ما اورد في الشريك كذا اما ان كان اوجي
في ماله غير ما كان ذا كذا فبذلك ثبت ما يلية لان الفسمه والشركة متباينان واكتبت انه
اعلم من الشركة والفسمه فلما يجر التعريف بمباين ما عزم في خروج كاختصار الشركة
بمسئلة المذاهب اذا اوجي اربعة الترتيبين في كين الاختصار المذكور في بيت حد الشريك ولما
اختصار ما عزم من شريك على تسع **بان قلت** ما ذكره الشيخ رحمه الله صحيح وهذا
استمرت الزوجة حكمه زوجة مع ما عزم به عن سائر المذاهب بالمعنى الذي ذكرناه **قلت** في قوله
في المسئلة الرافعة زمن شيخنا ابن عبيد السلام رحمه الله ويخرج لشيخنا علم الاختصار واستدل
عليه الشيخ بتخصيص قوله من اتيه من شريك مع شريك اخر فلهما فيه بفر
حقه في حضور فيه المستتر بفر حقه من التوار قبل الشراء فلهما في المذاهب المحاذية لانه سائر
بذلك يقع بالاختصار والاخر والله اعلم فالمرجع لانصافه في قال الشيخ رحمه الله هذه الزعم
الشيخ الغفراني بالاختصار ما معناه وان يشترط تعيين ما كان مشاعا بعبه عناية معين
ليكن عينها مع مشرك في اكل كذا على تقدير العناية باختصار موصى به بعد المتفق موكلا لم باختصار
من تفرقة عليه شريك ما التاب من الشريك بينهما الخلف في ذلك المتفق في كين في غير حكمة بينهما
بمعاودة عزرائيل بعد ركنه الفاضل منه ومعناه الك ان التطين اذ اكل في شريك في غير حكمة في اربعة
الشريك لقله الى معاودة عزرائيل بذلك مفر اربعة في تحت الباء مختص به شريك وليس

الكيفية

الكيفية مع ما ذكره على كين **بان قلت** بعد الاختصار في كين الشريك على ان لا ينفك
كالجوه على الك اذا كانت كمال التعبد من الشريك فبذلك والله سبحانه اعلم ورايت لبعض الشيخين المتأخرين
انه قال رحمه الله في رسم الشيخ رضي الله عنه من الشراوية من حصة ثم اخذها من الحصة ما على الك
وهو ليست بفسمه وهذا اعتق فيه نكاح بل للزوج ان الك فسمه بتراخى ان الشريك يجر على الك
والله سبحانه اعلم لان يقال الفسمه جرم الشركة ولا شرعية لها فانه لا يلزم الاضاع فيه وشريك
الصورة فانه كاي دخل فيه صاحب الرتبة وانكره فله تخرج بقوله بفرعة او تراخى **بان قلت**
ير على رسمه الله ان يقال ان غير من مفسر بالثيق ما الكين **قلت** فيه تامل **باب**
فسمه المذاهب في تعريف المذاهب والمباينات ومعناها صحيح قال الشيخ رحمه الله عنه اختصار كل
شريك مشترك فيه عن شريكه فيه زمنا معيناً من متعة او متعة يجوز به نفس من معناه كما
بالله قول الشيخ رحمه الله عنه اختصار **بان قلت** كيف في للشيخ رضي الله عنه ان
عزم هذه الفسمه بالاختصار وقد فقه ما عزم به عن الشيخ الغفراني في تعريف الفسمه
المخالفة بالاختصار في تعيين المشايخ وعناية هذا الماده ذكره رحمه الله والله اعلم **بان** مع ان السؤال يدعيه ما بعينه
قلت وكيف في للشيخ رضي الله عنه ان يجر من المذاهب الاختصار وهو كما يجر كاي
الا عزم الحيوان المفسر الى ثلاثة اقسام فاما قبل الجرح في انسخ الحيوان المذكور وقد عزم
رحمه الله الفسمه التي هي بمسئلة الحيوان في قسمها في عزم اقسامها بالاجاز على ما قلنا ان يقول
فسمه المذاهب تصدير شريك مختص عن شريكه في بفر بفرقة **قلت** في تعريف
بالخاصة كذا في الاختصار المذكور الذي هو التقيين في حصة لفسمه المذاهب في وما ذكره من السائل
انما هو بالحد الحقيقي كالتسليم قوله مشترك فيه اخرج به مل يجر مشترك فيه قوله عن شريكه
فيه قبله كاي منه اخرج كل عن شريكه فيه قوله زمنا معيناً اخرج به غير المعين في المذاهب لانه لا
قوله من متعة كالعبدة بينهما او متعة كعبدة بين حينها باء اكان عنه ان لجليه في كل صاحبه
تقدم لنا يوماً ان شراوانت كذا في اربعة المذاهب ان ركاها اجارة **بان قلت** في ذكر
عياض انما من فسمه الى قسمين فسمه الزمان وفسامة اعيان والشيخ رحمه الله في فسمه
الزمان **قلت** كما سئل الك بان كلام الشيخ رحمه الله في قوله مشترك فيه واحتمل الشيخ
رحمه الله كلام غير من رحمه الله في كين انما لا تفيد عن الزمان ان الله في تكون بالعرض وقد يكون
بالان ومعمل كلام غير من على انه ان كان المشترك فيه واحدة انفقوا الفسمه فيه بالزمان لانه
وان كان الفسمه المشترك المتعدية تعلق الفسمه فيه بالزمان والعزم كاي متعلقه بالان

مع ان السؤال يدعيه ما بعينه
ذكر القول عنه بل مراد
بالاختصار

أداء المستحق فيه وإدائه فيه من الزيادة أنه يعلم قدر ما يتبع وهو كمال حسن والله سبحانه أعلم وبه
التوفيق واختلاف في قدر المدة ولا الدال على الشيخ المدة المعينة على الخلاف في بيان ذلك كما بعد
وفرضه وكذا الآية إلى أن يكون لها ويكون له بالمشقة والركوب والزراعة ما لا يستغنى عنه ولا قال
رضي الله عنه يجوز بيع منفعته كذا علمته وفيه احتمال أن يكون من تمام المحلة ويحتمل أن يكون حصة
للمصنفات مستأنفاً وأول الكناهر **ما نزلت** في ذلك الوارث من جوار نفسه المحسنة بالاعتلال
وبه خلاف **قلت** الخلاف فيه كما عرفت وتامل ما قاله الشيخ في ذلك من حمل الفهم على
نحو المنفعة النكرة والله سبحانه ينفع به ويعلم وهو الموقوف للصواب **باب**
فسمية الشراعية قال الشيخ رحمه الله سبحانه الفاي فسمية بيع وهي إحداهن بعض ما يبيعه
على إحداهن حصة من ماله يتبرأ من ذلك الجميع قوله إحداهن بعض **ما نزلت** صير
الشيخ رضي الله عنه المحسنة إحداهن فسمية فبيع بعضه الخ لأن البيع يصح في كل شيء
عز الفاي **قلت** يظهر من شمسها أنها عند أخضر من ماله فبيع كذا البيع يكون بالمعاه كذا
وبالعدو وقوله إحداهن فسمية الفاي كذا العلم في البيع فامل كذا شيء وقال بها
تقدم تبيين وهذا إحداهن وانظر هل كذا إحداهن فسمية التبرأ وهو سبب عتقها والتبرأ بعض
عائده على الشريك إحداهن بعض الشريك بعض ما يبيعه وأخرج بالشركاء كما جاز وأخرج بالبيع
الكل وأخرج بما يبيعه من ماله في شريكه كيف صح في الشريك مع أمارة
يكونان شريكين فقط **قلت** لعل أهل الجمع التنازل ولو قال شريكه فباع في الكناز الحصة
قوله على إحداهن متعلق بإحداهن وقوله كل واحد كذا منه وأخرج به الكناز المداخلة الخ وأخرج بغير
بأنه ليس ببيع ومراعات قوله ملاكاً للجميع حال من البيع أخرج به إحداهن ملاكاً للجميع بل كان
للبيع والله سبحانه أعلم **باب** في فسمية الفرعة قال الشيخ رحمه الله هي
المؤخره بالآيات يعني المصود بالآيات كتاب الفسمية هي فسمية الفرعة وهي مغل ما يبيع حصة
كل شريك مما يبيعه بما يبيعه عليه حين فعله **قوله** يعلم ما يبيع بعد إحصاء فسمية الفرعة
فيجز المفسر بالقيمة على عدد سهامهم فلهذا قوله فسمية فخرج به تعيين ما يبيعه
الشريك فخرج فسمية الفرعة غير هذه أما يبيع من الشريك **قوله** بما يبيعه عليه
حين فعله أخرج به ما يبيع فيه العمل المؤخر معلوماً حين العمل وهو متعلق بقوله يبيع من الشريك
وأفع بشيء يبيعه عليه حين فعله التفسير بما علم حين فعله بالتفسير ليس بفرعة والفرعة
وحيثما مفرقة بكتب البقاء وهو المساء والله يقول فيجز التي أخرجها وحيثما العلم فذكره بما هو

محل

يعلم والله سبحانه الموقوف للصواب كذا غيره **باب** الفسمية **قوله** قال الشيخ رحمه الله
عنه في شريكه يبيع نفسه **قوله** في شريكه يبيع نفسه مناسبت للمحذور **قوله** فيما يبيع نفسه أخرج به ما لا
يفهم أنه لا يبيع فيه شيء كرجحه الله في قوله يبيع نفسه في شريكه يبيع نفسه **ما نزلت**
قوله فيما يبيع نفسه ظاهر أن كلاً يبيع نفسه فسمية فيه وفيه كروا به الله هو ما يبيع نفسه فيها كذا
فيل يبيع نفسه في كل **قلت** الخلاف فيه خلاف في حال فسمية كذا الشئ الواحد والخشبة بعبه
ضرر وهو أن الله يبيع كذا يبيع به بعد الفهم في الجوار **ما نزلت** إذا كان شريكاً في شريك
وعا أحدهما الشئ فسمية بأنه يبيع نفسه ويبيع يبيع **قلت** فالواحد ما يبيع نفسه فيها أم
يبيعها من ماله فوقع البيع واستقر على من يبيعها إلى البيع فخر والله تعالى وأخرج على الفاي
وأما كذا البيع فلا يباحه كذا يبيع به وأخرجها وما في ذلك والله سبحانه الموقوف
باب ما يبيع فيه ماله **قوله** قال رحمه الله يبيع عواشريك فيه
لم يخل على الشريك بغير حصة مفرقة عن حصة يبيع كذا **قوله** بدعواشريكه ماله إذا
أعاشريكه في الشئ لم يخل على الشريك فيه وأما أن يخل على ماله فلا يبيع غيره ويبيع هو
قوله بنفسه التي أخرجها وهو الزيادة قال الشيخ في ذلك غير واحد من الكناز وهو كذا وأما إذا
لم يبيع نفسه فلا يبيع جواراً إذا دخل على الشريك فلا يبيع جواراً على المعروف وأما دفعه على كذا
ابن الهندي زاد الله الحجة إذا كان الزرع للغير فلا يبيع فيه وانظر ما اختاره الشيخ رحمه الله تعالى
وانظر ما انفاه عياض عن شيخه وتامل ما هنا من المسائل والله سبحانه أعلم وبه التوفيق
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا **عمر** وعاله وصحبه وتسليماً
كتاب الفرائض الفرائض قال الشيخ رحمه الله عنه تعيين ما لم يتجوز به من حصة
كذلك إحداهن الفرائض هي الفرة وهو المضاف وخصه الشارع بشيء خاص فقال الشيخ
في حصة تمكين وصغيره بقلاً من صاحب المال **ما نزلت** تمكين ما لم يزل هو أعطاء المال أو
التمكين آخر **قلت** يظهر أن التمكين آخر من الأعطاء لقوله فإن كان التمكين آخر وهو معناه كذا
بما لم يتجوز به وهو المأمور من قوله فخرج فلان فلان إذا كان له وفيه يستعمل أعطاء المال على
كل ليس بغيره كذا قبل العمل ولا المضاف على تعيين ما لا يملك من الفرد اللازم من الزاوية
على إحداهن الحاجب وقوله وكذا واحد البشع فخر العمل فإن البشع أعطاء كذا وفيه نظر
كأن العطاء آخر دليل أنه عزى العمل بالعدة وقد عرفت ذلك **ما نزلت** في غير الشيخ

يضمونه وادع عليه **بان قيل** فقد ايرد على حد الشئ ايضا لانه قال كابل لك اجاره **قلت**
له ان يقول الحق كاجارة اشترى من كاجارة وفيه ما يجنب الله سبحانه اعلى وتامل رشح خليل
يقوله توخيل على غيره فقد مضى مسلم بجزء من الرخ الذي اخبره مع رشح الشيخ وابن الحاجب
باب في شرك مال الغراغر قال رحمه الله شره المال كونه عينا معاوما
محورا فوله شرك المال كونه هو الشريك انما اجتمعت جازية مال الغراغر من ثلثين وعشر
بالعين كذا فينا من ان العين هو الغريب والذهب والبضعة اعتر من الك كانه اعتر من النفع والاعلى
والشرك والذاتين والاربع فوله معلوم لا بد منه واما اذا كان المال غير معلوم فانه لا يجوز واخرج
به المال المجهول او اومعته او غيره الك كما يفتقر به جملة قال ابن شاسر لغير ان من دفع صورة
عينا فراضا لاجل مال ايرد به الجمل الرخ فالشيخ والذواغ من مقتضا العادة **قوله**
محورا اخرج به الذي اذا فاض به فانه لا يجوز بل لا بد في المال المعتبر ان يكون في حارة العلم وفي
رفع الملوقة اذا فاض به يتر على ان يخلصه فلا يخبر فيه وان وقع به اجر مثله **بان قلت**
وكذا الك اذا اعلاه فانما يتر على ان يخلصه فلا يخبر فيه ايضا **قلت** في قوله اخرج فوله
محورا كانه حربي به اخذ فراضا قبل حوزة فوله عينا اخرج به ما عدا العين **بان قلت**
فد فالشيخ بعد رشح واصلها كالتفرج حيث التما مل بها جاز انما فاقا لانه اذا كان له رده فقلت
بان الشريك المقتضى عليه بغيره ان يقول عين او نفعه وقع التما مل بها **قلت** ما ذكره او هو
على كونه المقتضى وفيه نفع المقتضى عن غيره بعد ويخرج التبر وفيه خلاف ويخرج البلوس وفيه خلاف
ايضا ويخرج العزم وفيه التبر المذهب على المنع به واختلاف اذ اقل له في دفع العزم به واذ اخرج
واعلى منه فراضا وفيه قولان يتر ايه زيد والفاصل في دفعه غير الشيخ رحمه الله تعالى واخرج
محورا الذي اذا كان على رجل فلا يجوز جعله فراضا من رجل اخر وفيه وفيه الملوقة انه لا يجوز على
فله حملها من حوزة غيره حملها على الكراهة ووقع المقتضى في الك ما دعي على الجواز اذا كان مرسرا
غير مدي **بان قلت** ان كان الذي على العالم من حوزة جعله فراضا له والشيخ يفتقر على
الك ويدل على جوازه كانه غير معلوم محوز **قلت** في دفعه فيما ان له رخصا ايضا فان
قلت كانه يشبه منع **قلت** عكسه بترسده بانه انخر على ان يخر له بنصف الرخ وفيه الك ربا
بان قلت هل تراه هذه الصورة **قلت** كانه على ما تاول عليه بترسده اذا تامل **بان**
قلت الوديعه اذا كانت عينا من رجل من حوزة الغراغر فيها **قلت** قالوا ان حضرها

في الغراغر

في الغراغر بها ما يبيع به خلاص والمقتضى فيها انما يبيع النكر **بان قلت** في دفعه شره المال
ان يكون معلوما وفيه ما ان الشئ رحمه الله قبل خلاص من شاسر يظهر الروايات وعلى ابن شاسر
قال كانه جمل المال يشتتر مع جمل الرخ بيفال جمل الرخ هذا مقتضى وفيه رخصة كانه ان
نوع من اجارة مجهر الكا تفتقر به المال او في كاجارة اشترى فيه ثلثه للعامل او رجه وفيه الجاهالة
على عزم العمل بالجاهالة مرصودة على المال او على كاجارة اشترى فيه ثلثه للعامل او رجه وفيه الجاهالة
تعالى **قلت** الجواب عن ان المال انما على غير جمل الرخ في دفعه غير الرخ وفيه وحصل فيه العلم
بتشبه العزم بجاهالة وصول الك للعامل هو الذي وقع الجمل فيه للضرورة والله سبحانه
اعلم وفيه التوفيق **باب في عمل الغراغر** قال الشيخ رحمه الله انما يتر على ان يخلصه
والشيخ ومروتهما عادة فوله الشيخ جمل العمل لا يتر على اخرج به غير ابتداء فوله مؤنثا
عادة لانه في ما يحتاج اليه التجار من غير ان يتر على اخرج به غير ابتداء فوله مؤنثا
بان قلت اذا اخذ ما فراضا على ان العالم بغيره والاعلى والتجرا على غيره هل يصح
فراضا **قلت** قالوا انه فراضا فاسد وجاز في دفعه عليه كانه عامر **بان قلت**
الا انه مع عزمه على ان يخلصه فله اجارة كذا واعلى بتمنه فراضا هذه الضرورة جوازها خلاف
اجازها انما زيد ونفل عن الفاسد المنع واجرا خلاص على جواز اجتهاد الجعل مع الاجارة فهل
تدخل هذه في الرقعة **قلت** بغيره وان الرقعة يصح عليها وليست من عمل الغراغر من قبل البيع
ومن عمله بغيره والله الموفق **باب في عاده الغراغر** **بان قلت** قال رضي
الله عنه من له تنمية المال غير مفسورة على فعله او وكيله فوله من له تنمية المال جسر مناس
للعادة الا انه فوله غير مفسورة حال من التنمية والقهر بعلمه يعود على فوله التنمية اخرج
به من قصد بعلمه على التنمية فله ان لا يصح وعلمه اقل للفر من واخرج به من عمل الغراغر
وكا يجر على التجار وكاهره كان له اربع مشام اذا كانا اما مع المشام للمسلم مع جاز
واما مع المسلم للمسلم فله منع فله في الملوقة وان وقع به وباسد واما عكس فله وفيه رخصا
فيما ايضا فوله او وكيله هذه الزيادة لانه خلاص الركيل وفيه من السؤل على الشيخ
بغير العلم وفيه كونه في النأي عن غيره في التسعة وغيرها وقال الشيخ رحمه الله في خلاص الركيل
بان قلت في فيل لا يتر على ان الشئ لو قال انما يتر عليه لانه لا يتر على الركيل واما الركيل
فلا يتر على الركيل **قلت** اجيب بان الركيل المرام منه اللغو وفيه نفس **بان قلت**

اي شيء اخرج بفوله غير مفسورة التي اخره **قلت** اخرج الشيخ به علم الفرائض اذا ابيع له المال
 انما يتبع حقيقة مالك واجر على التجر **فان قلت** كيف عي اخراج عامل الفرائض وقد قال الشيخ
 رحمه الله قبل هذه او حقه ان عامل الفرائض انما يتبع حقيقة مالك اذا ابيع له المال على ذلك واما
 ان فاضل به بعد العقد غيره وانزله ربه ببيع من ايدى على حوزة من الفرائض بعد العقد **قلت**
 لما انزله ربه جاز به **فان قلت** اذا ابيع العبد الماء وزله المال فاضلا جاز به المذونة مع ان
 انما ابيع له المال مفسورة على غيره **قلت** الماء وزله صار كالوكيل عزه المال عا **فان قلت** والكيل
 يبرزه الذل وهو كذا هو والله اعلم وهو الموقوف للصواب **باب عاقبة الفرائض اذا**
 قال في الله عنه من له بيع علمه مكلفا فوله من له بيع علمه **فان قلت** يبيع علمه من له يجوز
 يبيع علمه كالعبد والخبث والسجعية **فوله** مكلفا اخرج به الماء وزله يبيع صنعتها بطلت
 والله لا يصح اخره المال للفرائض كانه قد انزل به يبيع علمه كالمكلفا انما من افعه غيره **فان قلت**
 لم يجر انما يجر امة اينة **فان قلت** وقع بالمذونة ان السجعية ان يفاضل غيره وقد كان
 يخرج العبد من البحر **قلت** يحتاج الزناطل على الجواب **فان قلت** يفاضل ربه ابيه **قلت**
 بالمذونة اجازة وخالفه سمنون **فان قلت** اذا ابيع مسلم فاضلا لذي كفا هو ريسم الشيخ
 انه يجوز ان الرسم يطر عليه كذا ان الذي يبيع علمه وقد قال في المذونة كذا يجوز **قلت**
 قد وقع في السلم كذا احب لمسلم ان يبيع كذا فاضلا لذي كفا هو رها الجواز على الزايف تاجر
 الشيخ بعد هذه ارجع الله قال يجب حمله على العمة انصر كلامه وسببت ما حمل عليه المذونة
 على ما ذكرنا واما اخذ المسلم الفرائض من الذي يبيع علمه انما هو الصواب ان الذي لا يؤخذ منه رها
 كذا افكار كذا فخذ من المذونة والله سبحانه اعلم به التوفيق كذا **فان قلت**
 باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا **فان قلت** وعلى الله وعليه ومع تسليما
كتاب المسافات **فان قلت** عر الجوه من ان المسافات استعارة لرجل رجله فخل
 او كرم بفروع باصلاحها لذكره منهم معلوم من علمه واهل اعراب من الحنفية الشرعية **فان قلت**
 فصور عنها بانها اعم بكونه الشرع تعميم للمفهوم في اللغة ووقع في كذا من رحمه الله انما
 مستفقة من السجعية للمرة كانه معكم علمها واهل مغاير لا وال وقال الشيخ رحمه الله يبيع به
 حقيقته عفا على مونة الثبات يفي رها من غير علمه بلفظ يبيع او اجارة او جعل بفول الشيخ
 رحمه الله وبيع به بحقيقته عفا صير جنسها العقد يبيع له الفرائض ولعله وانما عفا

كلام

كما زعم القول على قول اخر اهل العلم به بطلان الفرائض كانه منقول من المصلحة نزاع لكثير من المشايخ
 وهذه ايمتسا على ان العقد يقتضي التزام وليس كذا بل هو اعم وفوله على علمه اخرج به
 على حقه مال او التجز به فوله مونة الثبات اخرج به مونة المال وعمم الثبات بظاهره ان الثبات كان
 سفينا او بطلا فوله يفي رها بعموم كما قيل في الحق الفاضل الفرائض **فوله** كذا من غير علمه
 عفا على مونة رها يفي رها بعموم من علمه يبيع له كذا الجزء المستامن القلة ثلث او ربع او غيره وبه حل
 يبيع الكلى ان القلة للمعامل كانه من علمه كذا في المذونة وجعله من المسافات **فان قلت**
 كذا في غير الشيخ العبارة بعموم المسافات مع عموم الفرائض فقال في الفرائض يجوز وقال
 هذا بغير **قلت** اما الحق الاول الفرائض ففقه من ان الشيخ اخرج عنه مثل هذا
 الصورة التي ادخلها في المسافات فبما سبب التعيين كذا في المذونة على النسبة من المذونة
 جواز اذخال الصورة المخرجة في الفرائض بغير علمه بغيره وهو العزم وهذا انما يناسب
 الحق الثاني بغيره جزم باذخال الصورة المماثلة لمصلحة الفرائض وبانها من المسافات وترة هذا
 في الفرائض والجواز على ما قد في الفرائض بان يجره وكذا في غير الفرائض كما قال في الفرائض
قلت الجواب عن ذلك لعله رها ان التمكن في صورة الفرائض حقيقته يناسب جعله جنسا
 للحد والتعيين في المسافات كذا صورة المسافات قد صرح في المذونة انما من المسافات وتسميها
 بها واما ما يصرح به التسمية فكذلك جزمها باختلاف الشيوخ في ما قبله لم وقع للشيخ رحمه الله
 ما رايته في ما واهل من حسن بكره وقام قوة بلاغة بهه عفا الله عنه وقوله ونفع بعلمه عمله
فوله كما يبيع يبيع او اجارة اخرج به ما اذا ابيع من علمه او اجارة او اجارة او اجارة او اجارة
 بسببه **فان قلت** قد يقع في الفرائض كما يبيع اجارة بغيره وهذا في رايته ما رايته **قلت**
 يخرج الجواب بما فيه تكلف كذا يجره وان يجره هنا بغيره بغيره كذا يجره وهو البيع كذا
 وانه خير من المذونة اما ان يجره بغيره او بغيره او اجارة او اجارة او اجارة او اجارة
 كذا اجارة كذا كذا البيع وفيه بعد ان الشيخ رضي الله عنه رها على شيخه بكونه الشفعة وعن
 ابن الحاجب بان يجره المسافات وجره كذا يجره اعترض عليه بان يجره السلام قال في المذونة
 ابن الحاجب كذا زعمه للفرائض بان يجره على التجز في المال يجوز من يجره على ريسم المسافات
 بانها اجارة على كذا يجره بغيره من علمه بغيره كذا يجره ضرورة عند البعد **قلت**
 ولا يتعقبه فوله وهي كذا معلومة ضرورة عند البعد بان فيه شبهة قد اجتمع ما قبله ولا الر

استأجره على كل خمسة يحمل بعض الثمن وبقاى من الثمن يفتسمان بالحق وكذا به
 البير وهي منصوبة وهذه اشارة استعمال كمال ايت اذا ارادته بان صورة العمل المراء اخرجها اذ اذ
 بتامله وتوقف على حكم بعض استعياجه من ثلثه انه ان قال ما فرقة الكا الذي يخلص المثلث غير الله
 له ولغيره اشكال فمعلنه وعلى اقل مجلسه بايترو المجلس من غير جواب فلما كان من الغد نزلنا الشيخ
 رحمه الله تعالى انه اشبع غايته لاهتمامه وانه فرقة الكا الجالس وضحكها بالهنية خرم من لم يشق فالرحمة
 الله بنوب ان اكل رغبته وانعجب الله تعالى في تفسيره ففتح الله على سبيلته بهنم فولي بعضه
 يتبع من بعضه وانه كثره خوفا من بعض عكس الحق لاجل قوله تعالى اني اريد ان انكسر لخدمتي التي
 تبني على ان تاجر في هذه الصورة اخرجها على انها اجارة عوضه البقع وهو لا يتبعه بلوا سعة بعضه
 وذلك يتبعه يتبعه فخرجت هذه الصورة من اجارة بكان غير متعسر وهو اجارة شرعية وفي غيرها
 العينة كذا مشيت الى على جواز الاجارة في مقابله مكتوبا بجملة المثلث رحمه الله على كثره شعبة بعضه
 من قوله بعضه يتبعه يتبعه فخرجت هذه الصورة من اجارة بكان غير متعسر وهو اجارة شرعية وفي غيرها
 اجارة اجارة ولقوله بيا بت استأجره والعوض فيما لا يتبعه وهذه امواجها فيتم من خزانة عنده
فان قلت هذه الزيادة يقال ان تحت عكس الحس انما ترفع في كل ايام في التعريف لانه البعير الله
 لا يتبعه من الاجارة ليس في اللبك ما يعينه بوجه **قلت** لا يخلو من كثره واما ما **فان قلت**
 هذا يدعيه رحمه الله ما تاتى به مسئلة المدة وانه كان في المراء وهو اسهل من عواكس استرا
 كما قلت في المدة وانه يخلو من المراء بالحق لان المقصود خروجه واصل عدم لبعنه مع احتمال الجواز **قلت**
 لقوله لما قال الملاءمة انما قال باجماع ولم يتا ولو واشتد لى به على اصل الاجارة ولا كثره بوجه اجارات
 الخفيفة الشرعية بخلاف مسئلة المدة فانه لما يقرر لما يفوق حقيقة هذه الجواز لا يخلو من
 والله سبحانه اعلم بعينه وهو الموقوف وجوبه خزانة مكتوب بجملة الشيخ على مقتضى صورة ونقل عن
 الشيخ متين عيسى رحمه الله ونفع به انه قال انما كتبه على مقتضى به اخر عمره حيث كان يصعب
 عليه مع علامه قال وفيه من الشك ما تراه لانه كذا لانه حينئذ على اقل افضية شعيب بالمعنى
 ويكره حينئذ العمل بخارج عن الرسم كانه اذا كان بعض مورث البيع يتبعه ويذكر بعض صور العمل
 ويذكر قوله على انما احتسبوا او حين فراء تنا عليه ما كان يقره على انما كثر من بعضه على
 البيع بل على انما على العوض اي بعض العوض يتبعه يتبعه لبعضه ومنه الكا الخراج العمل
 فالوجه كذا على الكا انما يخرج من الحق على اصيل الترتيب فخر يخرج بالفتح بالاول والآخر يخرج

بالمثل

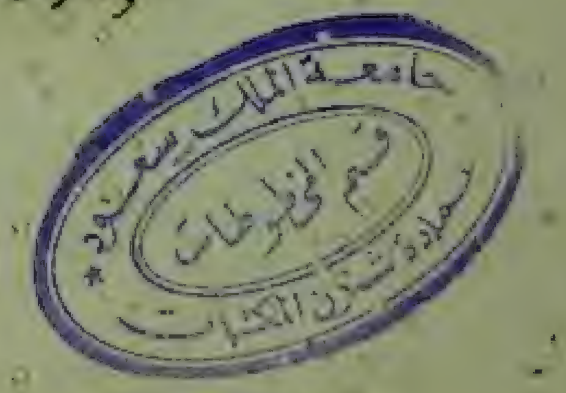
بالشأن ثانيا الى اخرها واخرها عريضا الجعل واخره في الحق مؤله بعضه يتبعه يتبعه على
 هذه التبعيض فطالع العوض كاجارة وداخلة لما اذ من صورة من صور الاجارة المودع يتبعه العوض فيها
 كان التبعيض ليس خاتمة را بطلان له اذ لو كان في الكا التبعيض العوض كاجارة وليس كذا الكا واما التبعيض
 بعض الصور فهو عريضا عام بالتسوية الى بعض صور العمل لانه كثره فله لا يتبعه العوض على كثره وليس
 كذا الكا واما التبعيض بعض الصور فهو عريضا عام بالتسوية الى بعض صور العمل لانه كثره فله لا يتبعه العوض على كثره وليس
 فيها هذه اوضح وان قصة شعيب صلوات الله عليه تفرق خارجة عن الحق على انها اجارة قال ويكره ان يقال
 ان التبعيض فيها حاصل لانه لم يعمل بعض العوض خاتمة لرجوع فيه بمالك ما يفي من حد او المثل **باب**
في ارجان الاجارة قلت لم يعتبر الشيخ عز الك وفذ في كثره على ذلك فخرجت هذه الصورة من اجارة بكان غير متعسر وهو اجارة شرعية وفي غيرها
 ونقل عن ابن سنان ان اركانها ثلثان فالاول العادة ان قالوا ان ابن الحاجب العادة ان كالمشايخ
 قال الشيخ هذه اظهر المذهب في كثره على الك وكما هو انه سلم الركينة وفيه فخرجت هذه الصورة من اجارة بكان غير متعسر وهو اجارة شرعية وفي غيرها
 على ابن الحاجب وابن سنان في باب الخلل والفساد والله الموفق **باب ما جاز** قال رحمه الله
 كالمثلث بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 الموقوفين معروفا التي اخرجت ويستغنا عن قوله كالمثلث كانه يوصيه في معناه وهو اخر منه **قلت**
 اشار الى ان كالمثلث كالمثلث بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 التي قوله بكونه كالمثلث كالمثلث بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 فذ قال البيهقي جعل المثلث خلفا مانع بهل هو خاتمة المعنى الملاءمة كرها فاذ في الكا فيقال هذا
 بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 فيه ان الداء المراء به ما جعل حلة وتبصير لاوله افرع على الكا ما يخص كل قسم والمراء هنا ما
 بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 الكا والكا في كثره الشيخ هنا ما مشابهة الكا لما كان اخرج فيه وهو كذا وكذا كذا ما يتعلق به
 يجب تعجيله من كثره وما يجب وما يجوز تاخير به في الداء **قلت** قلت قوله في اوصيه وقال في اذ كان
 كالمثلث كالمثلث بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 في البيع بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 ما حصل ولقوله فله نصه ان كالمثلث كالمثلث بكونه موقوف وموقوف فانه اذ اوصيه قوله كالمثلث الاخر **فان قلت** هذا ما ارجحه الله شركة
 هذه المسئلة اجازها فيها على انها جعلت ولا اقل اوله الترتيب متاشا وانه جعله كثره عن الغير

الحوزة في جسر المساجد وغيرها وما في البقية من حوز المساجد والفناجر وما في ربيع في الحبس على رجليه
بشر الناس ويمنها كما في واحد من الحوز غير ما في ربيع في تسليعه لغيره وعده عودا لله ليعبه
اليه نحو ما كان قبل تعيينه **باب فلت** اذا اوجب رجل اذاعه باعها الموهوب له قبل الحوز هل هو
حيارة **قلت** قال ابن حبيب وجباة انه حوز وقال اصبع ليس بحوز ويصلح له في الرسم على خلاف
وبه قاتل **باب فلت** لم يرد الشيخ رحمه الله عن عده اليه لتفقه به بخته وهو فدية كسر
في الد شوكا بجهة الحبس فانما حيز كما ان حيزه في عام وبقي في يد الى ان مات فلا يصح حيزه
هذا الحبس **قلت** حيزه لا اعلم من حيزه في العجوة والباسية **باب فلت** الحوز المملوك هو الحوز
وهو حوزان حيزه وقيل في الفعل فدية في الشيخ بالهبة بفعله ربيع تصرف المعك في العكسية بصر
للمعك منه للمعك او نأيه كما من الحبس وقد رايته ما ذكره في الحوز المملوك مع ما يبيد من
لاختلاف في الحق وما حل السؤال انه حيزه الحوز المملوك ويجب ان يقع في الحبس **قلت**
الصواب ما وقع فينا وحقه ان يقول هناك حيزه المملوك **باب فلت** فدية في الهبة من ربيع
على صفار بينه بآيك بالهبة في مكان ربيع في تصرف فيه كتحريمه لنفسه قبل الحقة بالكل وغيره
حتى مات في الحقة ما حيزه في السر فيه الترفع المأخوذ في الحوز **قلت** فذا ولو اذ الك
على انه حوز حكيه شرعا وفيه ربيع تعدا على حيلة وله حكما وهذه المسئلة شريفة في المنيكي البطلان
وصح ابن رشد حجة الحبس وانكر الحوز المحكي في الهبة **باب فلت** رسم الشيخ رحمه الله للحوز
هل يقتضيان الحبس لا يصح على الحبس نفسه **قلت** نعم يلزمه الك ضرورة ان الحوز من شره حيزه
ما عرفت اشتراك في اعله بوجه حقة تصرف الملك من المعك الى المعك والمعك هنا هو المعك
فلا يخرج الحبس كالتفاد ارضه اذ ان الحبس على من حيزه هذا هو كماله هو كماله حبس على نفسه
في حوزة الحوز الغير فانه يصح ما على الغير ووقع لا بن شعبان ما يحالف ما ذكرنا في الحوز الك والكل
اعلم **باب فلت وقت الحوز** قال رحمه الله وفته قبل يلسه وموته وموصيه **باب فلت**
هل اجاز رحمه الله في الفس فانه اعني واختر بهل المراء الفس اعني او اختر **قلت** مملوك وليس هو
المراء هنا ان كان اعني وان كان اختر فان اعني يمنع الشروع واختر يمنع ما منعه باعت البيع وما
شماجه والمخر بعضه في الحوز **باب فلت** هل استغنا عن الموت بالمرح كانه ان منع في الرض الحوز
بالشر في الموت **قلت** قلده اشار الى الموت في يكون وامر فيه وبه بحث والله سبحانه المتوفى
باب في الحوز الفعلي الحبس قال رحمه الله لما نفع الحوز الى فنيين بعد تغيره كما في ربيع الحبس

بالصلاة

بالصلاة منها لا يجوز المشقة ان كان صاحبه اياه للناس هذه اية اعلى ان تراه بالحبس ربيع التصرف فعلا
من يد المعك في التي اخر ما ذكره في كان الحبس عليه معينا ويرفع يد المعك وتسليمه وعرض عوده اليه
كما ذكره عن كتاب الحبس فيلزمه مع الحق لما عرفت حقة الحبس وهو تصرف بالعلي بغير الك والله
سجله اعلم وتامل هذه البهجة مع ما في فقهه ونقله عنه في رسم الهبة **باب في الحوز**
الحكي قال رحمه الله حوزة في رواية لم يرد عليه **قوله** حوزة في رواية في حوز كلاب والربي
والفدية وحقه ان يرد اذ نأيه وكذا حقه ان يرد ما اعكاه بعد قوله في رواية وقد ثبتنا على ان اياه الحوز
الحكي في الهبة والله سجله اعلم وكما هو ان حوز السعيه كما عمل عليه وفيه خلاف في التوفيق **باب**
في صيغة الحبس قال رحمه الله ما دل على ما في حوزنا او فعلا قوله ما دل على ان ربيع الحبس في الال
على الحبس فدا شلن للمعك المأخوذ في الك محبستة واوقبت وغيره الك **قوله** او فعلا مثل
من بنا من حيزه في صلايه ويا حله للناس من اذ كالة بعلية قال الشيخ رحمه الله ما فينا وانما جعلنا
العمل من الصيغة وهي راجعة الى الكلال لتشمينهم اليهم من حال الحيز كالات في التشمين اوقع فيها
اذ ابلغ المساجد للناس بان حبس **باب فلت** الصيغة عنه الشيخ المراد بها الكلام الدفوي
ولما اذال التشمين في التي اخره فيما في الكلام لغوي كالحبس **قلت** لا يصح ذلك كالك في اللغة
اوسع من ذلك **باب فلت** هل اجل في قوله فعلا **قلت** كانه لما في الال على ما هيته
الحبس فلو كان على من لم ازل العمل لانه منه قايه في الحبس **باب فلت** وبنا صورة
المشقة هل يلزم بها الحبس **باب فلت** كما هو كلام مكر في معا على ما نقله الباجي ان لم يلا
يلزم به الحبس وفيه كذا في حيزه ان يلزم بالبناء ربيع حوزة في اذ حقة وافا في الصلة بيه قال في حيزه
ان لا يلزم به كمن حوزان في حيزه البنا مشقة الحبس في اذ حقة وافا في الصلة بيه قال في حيزه
الحبس والله سجله اعلم **باب في الشق من الحبس** لم يرد عليه حبس في ربيع
الله من عهده ثم قال وفي حق من كان انتفاع ملك المنفعة بحوزة بيه ومن ملك الانتفاع
لا ان يشترط الحبس فصر استحقاق الحبس عليه على الانتفاع بفض او يقتضيه عرف الحبس
من ارسا العلم وتامل هذه مع ما ذكره في العارضة عن بعضه وانكر كلام الفراه مع هذا وراجع حدة الحبس
والله سجله الموقن للصواب بنية وفضله **باب في النكر في الحبس** قال رحمه الله
لم يرد عليه حبس او الفاذ ان عجل عنه الحبس واخذ الك من كلامه كانه هو الله سبحانه اعلم
باب في العكسية قال الشيخ رضي الله عنه الهبة اذ اذاع العكسية في حدة العكسية

ما على التليد ولو بعد اتمامها فلو لم يزل على التليد يعني مكافئة او التواثا كما قال بعد
 ودلالة التواثا مقبولة كماله انصرف بيوت من اربانه يلزمه من قوله خول والخروج والمرا من قال
 الشيخ وقد وقع في ذلك بسماع عيسى وقيل لا شيء له بل انما هو المتصرف في البيت بلما
 يطرق على كاهل اوله وقيل يصرفه من قوله **فوله** ولو بعد اتمامها اذ اخلوا له المتغير ومات
 بالاعلى الاول فلهذا انما في ثلاثة اقسام انصرفه الكثرنا مل لا شيء لم يفعل بحر الصيغة
 هذا كما قال صيغة الجسر يقول ما على التليد فوكا او بعدا وفدا غير ان الصيغة ركن
 من اركان الهمية وهو ركنه الاول وراه ابن شاسر الصيغة مع القول بصير جزءا من الكثر والماء في
 الشيخ رحمه الله الذي استشكل عوز الفبرار كذا ما وقع في العنق وهذا قولنا من ركن الهمية
 نفسه او تصرفه عليه وان قيل وان لم يزل فيها اذا قال له انت خير مني كذا في التواثا بلو
 كان ركنه الثاني الذي كثره من انشئت **واجاب** بل في الهمية نفسه عتوله كاهية
 فهو الصورة لا ما اعتقله غير مقلد على امره واعتبروا استدلال للركنية بما يسماع
 بحيث ان امتنع المذنب من الهمية بلا جبر لغو ما به ويقول لغو وتا ملامها ان اخذ الركنية
 من هذا افعيه نكران الكثر والشركة اشتراك في توقف وجود الهمية عليها بلا دفع الجبر ولو كان
 شركا لما انزل في الكثر اذ اخل في تصرف الهمية ونقل عن المناد من سكت عن قول الحرفه
 ثم فاه بعد زمان فله القول بعد ان لم يزل في العلة طلب ما شئت تركا واخذ العلة فالشيخ
 بفيه مع ركنية القول في غير الاعلى ان في الجبر موجب فيه من يوع عفو بنامه **باب**
الروايات في اكل الملوذ يقول النفل جزء الشيخ عن شاسر من تدعيه فالبر عنه السماع
 به على ما لم يزل في الروايات والظاهر انما لا يفعل النفل كذا في شتم تلح بالزوجة وام الولد وراه بن
 لا روي كالمشقة ورفقة المكاتب فالروايات حسن كذا ما لم يزل في كذا الجسر لا تصح رهيته
 فالشيخ في قول المناقبة في ذلك اطلاق العرف وما فانه صحيح رحمه الله تعالى **فان قلت**
 النفل يكلز على معنا خبيث ومعنى بالحبس ما عرى في كذا جارة واخرج به الدور كارضين المعن
 ما كرهنا وانما عرى لم يزل في معناه خبيثا اشتراك في ذلك لا يوجب كذا ما لم يزل في كذا ما
قلت لعله واقرية تعين مراده وقال خليل فيقول النفل النفل **باب الواجب**
 من له الشيخ في هذا الشيخ رحمه الله ليس التبرع اعرف من الهمية كذا في العلام يهروا ووه
 وراه هو من الجبر عليه بوجه **قلت** ان في ذلك بفتح تقدم له رضى الله عنه بارشمنه كذا التبرع



يروى عليه

يروى عليه ويتبين عليه فالشيخ في قوله ان كذا جبر عليه بوجه من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 في قوله ان كذا جبر عليه بوجه من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 وما العنة **بار قلت** في هذا الجبر عليه بوجه من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 مع التعريف به كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 والله اعلم **باب في الصفة** قال رحمه الله في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 الله بوجه من اركان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 متبعة لوجه المعنى بغير عزم من كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 الله بغير عزم من كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
باب صيغة الصفة يوضحه من من ركن صيغة الهمية على ان الشيخ
 رحمه الله لم يفعل صيغة الهمية بل في الصيغة كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 بنامه **باب في الحوزة العينية** والصفة الحوزة العينية والمبطل في
 التي تعريفه كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 للمعنى وانما في هذه الصفة العينية والصفة الحوزة العينية والمبطل في
 يشترك فيه الحوزة العينية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 عليه كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق **بار قلت**
 ان في ما التبرع اليه من اركان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 وعرف كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 الفقهيين على ما فيهم في الجسر وفي عروفا هناك ونسبها وهذا قال الحوزة كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 التعريف بيمين وهما برجعان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 ان كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 القدر والبيان الهمية فليعرف الحوزة العينية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 الحليفة فيها بانه لا يعرف الحوزة العينية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق
 فالحوزة كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من اركان الهمية كذا في قوله من المرفق

عن أبيه بركة الزكاة ومالك عوضها وأما ثمانية وهذه إجماع لما دلنا عليه في البيع بالاسم يدل على
شبهة الملك كما على خمر من ملك وهذه أغلبية التمسك به والثاني أننا نقول هو آيت بمعنى المال
بالغير ويجب عليه إخراجها وصحة به أو جبت نقدًا بعمرته بملكه به فإما وجبت الزكاة به الك
كأن شراؤه على ملكه كما ذكره في الفرج بالملازمة كما يحلها وأما المسئلة الثانية وهي مسئلة من اشترا
من المعنفين بيمين ثمانية لا يزال يملك لو كان ذلكا شرا لا يملك على ملكه **لا يملكها**
بغير ذلك لأنه اشترطوا مزيد من ملك له والتقال بالكل ينصها وهذه إجماع بالملازمة أيضا والك
أن يملك على المشتري بالتميز مثل هذه الملازمة لفرد تشبهه شراؤه كإن لم يشتريه لم يملك
كلاما ومع ذلك لا يشبهه فلا بد من بيع الثمن وهذا إذا كان يملك من هذه إجماع على الاستحسان
بمعزج مائة وسميت تركته وانقر النقيب وابن رشد بالك والإقرار بما ذكرناه وليس في الفقه بالتميز
ما يدل على أن الشراير يجب للمشتري ملك ما اشتراه والله أعلم بعلامه وهمه فإن الرجل كما من النظر
فوقه الذي والعكرور بما يحل على الناظر أن يقول لو كان له ملك لكان له الثمن الذي المشتري
أن يقع التعارض بين التبعين للملك وهذه إجماع بغيره فيما رأيت أحدها الملك إذا ثبت كما يعارضه شراؤه
وان فلما بداهة يوجب الملك غايته يدل على قوة الحيابة فإن ثبت ملكه له تعارضت البيعتان فإن سقطا
ثبتت لا تضطام لهما يميز على ما به القوة وغيرهما وأما المسئلة الثالثة فذكرنا أننا من المعنفين الآتي في منا
بالمسئلة الثانية والجبث هي ما واحد وقد في منا بغيره للاستحسان في قوله رفع ملك الخ ما ينقص
بهم مع ما هنا وفي ذلك حرره للملك والحواب أن يجر أمورا فوجب الملك وقد عتبه وهو في أمورا كالأجرة
ملك أو مشبهه وهي لا تعتبر في أمورا فوجب للملك بغيره كالأجرة لم يملكه على ما ذكرناه وهو
الحواب ونشبهه لما قلناه ما ذكره الشيخ رضي الله عنه عن سمع بن زبير حضر رجلا اشترا مسلة
من موقوف فلما يشهد أنها ملكه ولو أفلح رجل جينة أنما ملكه وأفلح هذه البيعة أنه اشتراها كانت لها حيا
ملكها قالوا من هذه وأنه اشتراها من أمرا بغيره ونشبهه بأنما ملكه وهذه إجماع على أن الشراير ينفسخ
الوفس من غير وهو الحق وقد قالوا بغيره أنما يشهد في بيعة بأن هذه أوله عنه فلما دلنا على ملكه بالز
تقول الحيابة كما يجب وأما بغيره على ذلك وإن كان فيه خروج عن الفضة كما في الآية إذا أم
الله علينا نعمته التسامح به الذي والقيام بأمره بغيره ومثله وقد مثل على بغيره في كتاب
الاستحسان في قوله الحيابة لا تنقل الملك عن المور عليه لهما آياتا فأنما الملك على الملك فإذا
الاستروا لغيره عن بغيره في القول بالحق يميزه بغيره وانظر ما في مناشد الملك والله الموفق

بأنه ملك

فإن قلت

فإن قلت فله عرواية التخصيص وإما مستندة من إجماع الناس وهي شعبة من شعب الفضا
كما في الشيخ هنا وهي خاصة بواقع وكذا إجماع الحكمين بشر الترخيص فلا يجوز والعلمين
بالتخصيص وهي مستندة من إجماع الناس **قلت** في ذلك كله داخل في رتبته إذا تلتك ووسع
تقدم في الك **فإن قلت** فله عرواية الترخيص أن كان الفضا مستندة الفاك والمفض به والمفض
عليه والمفض له وكيفية الفضا **قلت** هذه الحقيقة شروك لفظه المحمود
كما إذا كان له كإنها حسيبة كما ذكر الشيخ في ذلك اعتراضا على ابن الجارح بغيره والله سبحانه
الموفق للحواب **باب في شروك صحة وكالة الفضا** قال رحمه الله فيما
حصله عن ابن رشد كونه خرا مشتملا بالحقاء خراعا فلا واحدة أقوله كونه خرا خارج به العنة
بأنه لا تنفع فيه وكالة الفضا وكذا الصحيح وكذا البراءة وكذا لم يزل عقله وكذا الك الكابر
وقد نقل ابن زعفران رواية عن ابن الفاضل أن المرأة يجوز توليتها الفضا قال ابن زعفران في قولنا فيما
يجوز فيه شهادة النساء قال ابن عبيد السليل كالحاجة لغيره الفضا كالحاجة أن يكون ابن الفاضل
فإنه الك كما قال ابن المحسن وقد أجازوا وإما ما صنفنا قال الشيخ رضي الله عنه فلهذا شروك
قول ابن زعفران أن ابن عبيد السليل قد وقع على من لا يشترط العقل في الفضا بقوله وهذا ضعيف
جدا لأن العدة شروك في قول التمسك والفضة أعظم حرمة منها فالعنف جاء إذا كان الك
بشرك العدة والشهادة أقل من حيا من الفضا فينفى يصح أن يقال المرأة يجوز في حفاها
الفضا ما يجوز في الشهادة قال في غير ما هو مناسب للشهادة ما من الفضا كما أن التكاك والعنف
كما يفيهما شيئا كما يفي الك كما يفي فيهما فضا أو هما **فإن قلت** تلبي عن الشيخ رحمه
الله العدة إجماعا وشروك بإجماع الفضا وقد ذكره في الفقه الشك فيما يوجب العزل
ومشهوره ذهب ابن الفاضل إلى أنه لا يفي في حفا فلا يصح إذا وافق الحق **قلت**
هذا لا يفي عن كونه عن الشيخ فذكرنا أنه حصله بن رشد والشيخ بعد هذا الفقه الشك في
قال الجارح على المشهور أن تكون العدة شروك صحة الوكالة ما نكره بغيره وقوله خرفه في منا
أنه يخرج العدة بآية لا يجوز شهادته وما يجوز فضاؤه قوله واحدة الشاربه الوار الفاك من شروك
صحة وإيمته إجماعا وقد تقدم ما نزع من انعفاء الوكالة له هذه الآية من عليه بن رشد والبارجسي
قال الشيخ وعنه عيا من الشروك الثانية قال وهو ما نزع من منع التمسك بالحق وهو خرف
تناقضها وإيضاحا لظافة الحكم لهما إجماع اتفاقا فيجب امتاؤه كالتباعد علة المنع وأما معنا

101

تعلق الشبهة على القول بالصدق والرواية في تعلق الخبر بالصدق
كما ان خبرا عن التماسه في التوبة او المنة المعتبر واثبات الصلاة **واجاب** عن قول بان العمود في الشهادة
بالعرض والمقصود من قولنا انما هو الجزئية لان المقصد بالصدق انما هو الوافق لغيره فيكون
الموقف عليه غير معين كالمفهوم **واما** كذا في العمود بل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الخبر بعد ان يقتصر على الخبر عليه **واما** الرواية فهو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
باختصار ووجه من حيث انه صفة كلية لا باعتبارها انما هي المخصوصة ولا انما هي كل ما مماثل له في اللغة
التي هي عليه بالانجاسة مماثل له في الحق بجماسته هذا معناه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فالشيخ رحمه الله ورضي عنه كان يصرح في ذلك بانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
والفرد من كونه ليس الكتاب المتداول في مشيئة الكلبة وهو التسمية كذا في مشيئة انما هو انما هو
فالوجه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بالجزئية هذه التي ذكرها رحمه الله هي انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في علم الله تعالى من زور رحمه الله تعقيب على المتعقب على الفرابج الكفرية كذا في الحقة باخر الشبهة انما هو
فتأمل هذا **واما** انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ليشتركا في جميع لوازم العلمية مثل السمة واسما **واما** من جهة الفضايا **واما** علم الخبر فيفيل
معناه كالتحريك والافق في انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بالعرضية انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في اسما من المعالاهية انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لعمارة الاسمية وفيل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في تقييد لغاية انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الخبر المتعلق بالجزئية والرواية الخبر المتعلق بالجزئية في قوله بان الرواية تعلق الخبر بالصدق
لما غير جامع كذا في قول النبي صلى الله عليه وسلم يعزب الاعمى عن السوء فيمن من الجبنه وحدث
فليم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
يقول انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

ان يقول جوابه المتفق كما يقع وجوده عن هذه كالمورد العينية نأز المقصد به الخبر انما هو انما هو انما هو
ما من نوع كلام الشيخ رحمه الله في قوله ولا يخبرني الذي اخبر **قلت** ذكره ليل الاقوة النفس على
العكس كانه لما في الروايات القضايا العينية في الاخبار فيعلموا متعلق الخبر في يكون موقفا من انما هو انما هو
ويما يخص لانه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
العمود وهو من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ليعلم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
يشتركه في حكمته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فول هو بحيث يوجب على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
رحم الله الفول في اللغة معلوم ما فيه وانه اعلم من الكلام والكمة والعلم والخبر اخر من الكلام
الذي هو اعلم من الخبر واخر من الفول **واما** في قوله لا يخبرني الذي اخبر وهو انما هو انما هو انما هو
الشبهة من الفول **قلت** لعله كما وقع في الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول الزور انما هو انما هو
الزور انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
جسدا للشبهة وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
المقابل للشبهة وهو نوع الشبهة وما يقابلها وهو السمة انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
جاء **فيل** هو بحيث جعله السمة صفة للفول وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فيل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
اضيفت اليه بالفعل حسما كروم تعرف الى كانه كذا في الحديث انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وفي قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الكاتب وقوله والحق انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لما حتمية يكون معناه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
التعلم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
والخبر الفاسد للشبهة ولما قيل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

فان قلت

فان قلت

فان قلت

فان قلت

فان قلت

وعشر ثباتا بجملة وفعله **باب في المروءة** قال الشيخ رضي الله عنه والمروءة هي
الحامضة على فعل ما ترى من صلاح يجب الاتم عزيا كترك ما لا يتعالى به يستفح فيه شئ مثله
حافيا وعلى ترك ما يعلم من صلاح يجب اتقه عزيا كالأكل عند ذهاب السؤا وادى حافيت الفتاح فيشر الغريب
ونقل قبله من كلام الزاهي المروءة ما سمح به من غير ان يجب عليه فالوهو امر الله به فالله تعالى
ان الله يامر بالعدل والاحسان في العمل والحق والاحسان ما اخيب الله . فقال الشيخ هي الحامضة
ان قلت صير الشيخ رضي الله عنه الحيز للمروءة الحامضة كما ذكره الكاين الحاجب العلة ولم
يقول الشيخ رحمه الله حصة مكنته على فعل الخير غيره بما يضره الكاين فافان الجميع حصة
او ان الحامضة بالكاين **قلت** لما كانت المروءة ماهرة ، بحدة العدة الا كانتا حصة على ترك
المقصية وفعل المروءة كانت بعلام كما يقال وهو الحامضة على فعل ما يشترى به فبما سبب كالتيان
بالحامضة في جنس المروءة وبقيقة حرة كاهرة الخراجة والخاله وهو جامع وامنع من نقل الزاهي وكذا الكاين
الزاهي فيه اشكال فبما كانه لا يفرقه ما سمح به من غير ان يجب عليه فبما اغاية ما يدخل فيه الامورات
المشتركة بفعلها او كنهان قوله وهو امر الله به الذي اخره وقد بشر العدة او كنهان بما يفسر به
ما اجابوا بما ترك المروءة حرة لا تتركها لعل على كل الحامضة الا بنية والله اعلم **باب**
المانع قال رحمه الله المانع ما فادى ليل الاجابة بوجع ما ثبت مفتضا ثبوته الراية هنا ما نفع الشاهد
بغير ثبوت فيه شرهه ويصح حقه المانع من الحج مخلصا قوله ما فادى الى الشئ الذي فادى ليل على اجابة
بوجع الشئ الذي ثبت مفتضا ثبوته بغير الشئ كما يقال الذين ثبت انهم نفع الشئ وانفقا النصاب ثبوته وهو
وجوب الزكاة ويحرم في مانع الشاهد عوق غير هاد لم يرجع الامر شره فادى الى العمل الشاهد
الشاهد ينع التجزئة به **فان قلت** كذا يشي على يعق التجزئة والتعدي لعله حرة لغيره
وبه فخره لغيره بالتعريف اثبات ما يوجب العمل بقول الشاهد والتجزئة اثبات ما يوجب العمل بالشاهد
لعمري الكاين ان يثبت ولم وجرت ما يرفعه منه حدة التجزئة والتعدي ففعله والله اعلم **باب**
التعدي قال الشيخ رحمه الله عن نوار السمنون تعدي الرجل ان يقول الفاعل هو عن نوار من اهل
العدو والرخا جاز الشاهد **قلت** بهذا يعنى التعريف به للتعديا وهو احسن مما عرفت به فبما وهذا
هو الوجه الكاين فالسمنون لو قال هو عدو لم يفسد لحيته كان تعديا **فان قلت** هل قيل الكاين
على الفاعل **قلت** لا فالا ان يشهد الفاعل به لم لا يصح ولو قال اراء عدو كما صح ولهم عبارات قال المازني
التعديا ان يقول عدو اراء انظر ما هنا من اختلاف مع ما يقع به من ان الشاهد هل في الترجمة بل هو قول

ولا تكون

وامر الله **باب في التجزئة** الجاز على ما في هذا ان يعزى شئ من التجزئة قول الشاهد هو
عند ليس به او ارجا للخن اختلاف التجزئة المحال فخره لم والله المومنين **باب في الشهادة**
السمع قال رحمه الله لعل لما يصرح الشاهد به باستثناء شهادته لسمع من غير معيش
قوله لعل غير الشيخ رحمه الله باللفظ بالسمع هذا ايضا لما في ان شهادته لسمع على كانت
مركبة ولما معنا اذ به ومعنا لعل فانه يقول لعل بها اشارة الى تركيبتها وانما لعل يعرف المعنى
كما طرأ كانه جاز على معناه الغريب وليس له معناه عند استعماله في شرا ككلام المعنى الا في مثل ما قد منا
بغيره كذا ان ينفصل عن السؤال عليه بمواضع يتقرر فيها رحمه الله للحد للفظ واذا طرأ وراج
يفتح لعل وتقدم الكلام على اللفظ واحله واخر به وحانه فالشهادة للسمع لعل مركبة
موضوع على هذا الخ قوله لما يصرح ان قول يصرح الشاهد به باستثناء شهادته لسمع من غير وباللفظ
صادق على لعل الشاهد في شهادته لسمع راسخ له **قوله** من غيره اخرج به ما صرح به الشاهد
بعلمه ومثاله قول الشهود سقما معا فاشي من القفاط وغيره **قوله** من غير معيش ليعبر النفل
عن المعيش ولذا قال رحمه الله فيخرج شهادته النفل والبت بعلمنا من قول ان الشاهد المكلف في حرة
بقوله قول هو محقق يوجب الى اخره وفي تنقسم الى بئ ونفل وسمع في ان شهادته للسمع لعل مركبة
والحد الصحيح فيها والفاضة الى الشاهد المعقولة فيها وغيرهما واعتبر على الشيخ بذكر الشاهد
بحر الشاهد للسمع كانه عرفت بسمع الشاهد المكلف بغيره منها الشاهد والقصة صحيحة المومنين
وذكر السماع في الرسم فيبطل وامساحة **فان قلت** اذ اعترف الشاهد المكلف ومثلا عرفت
كل من اصفها من بئ ونفل وسمع يوجب الحس وهو القول بغير خافه على اننا **قلت**
قلت هذا الجاز على ما في مواضع وكذا لعل الشاهد على الخك حقه ان يعزى ما هو شهادته
وانما ما عرفت ان النفل مع هذا والله اعلم **باب التحمل** قال رحمه الله التحمل
عزوا على ما يشهد به بسبب اختياره قوله علم التحمل لللفظ يكل على كالتزام كانه التزاما
ما علمه وعرفه الشرح معناه علم ما يشهد به وهو امر به شرعا كانه يكل منه ان يعلم ان يعلم منه
ما يشهد به لا على مسيل الوجوب بل على اعانة على الخير والبر فاما الغير بل لا يوجب من عناية
ولو ان التحميل علم ما يشهد به كذا او لا التحصيل بنبسب التحميل والتعمير بالعلم به اعلى انه كذا يجوز
مع غيره من سدا او بهم وفي يكون علما فحيا وفي يكون فيه غلبة حرة وفي هو امر به لعل يكل
هذا التعبير لعل بالعلم الراية به واعتفاء وفي يحمل العلم الفصح بغيره وفي كالحصول غلبة الطر كالم
فان قلت كيف يصح ما عرفت وفيه قال حتى الله عليه وخ الشاهد كالتعمير ما يدع

والنسخية يدعى أعلى الفصح **قلت** التشبيه يدعى أعلى وضوح المنسوخة بغير تغييره وأنه ليس به تشكك كما على
خصوصية ما وقع به المستند من العلم بعين اليقين ولو وقع على الكلي لكانت شهادتان كثيرة كالشهادتين
بالفحمة والشهادة العرفية كالأحكام وغيرها والعيالات والملك **بارز فلن** تفسير النسخ على ما
شهد به يقتضيه أنه لا يتم وقوع النسخ إلا إذا حصل العلم به غير محتمل المتحتم وفقدان البرهان أن التحتمل
يتسامح فيه ففقد الشك فيه علمه لا يعلم ولا يقع كذا إذا تراعى ما يعلم ويثبت مع ما ذكره الشيخ هنا
مع هذه **قلت** ما ذكره الشيخ هو كذا لو ما ذكره ابن تيمية خارج عن كذا وإنما إجازة تشكيكية
على المنسوخة علمه بالخبر ما ذكره الشيخ في كذا إذا بعد فيما ذكرنا جاز على كذا من تيمية وبرهان
أما ما ذكره بعد **قوله** سبب اختياره قال الشيخ يخرج عنه علمه واختياره بحرفه في جملة
صوت مكلوف غير اختياره فإنه كما يسمى تحتملا والعلم جنس وقوله ما يشهد به هذا المخرج بمكانه
به كالأعلم بما مر ليست متعلقة بشهادة **بارز فلن** لهذا فسر التسمي المذكور بتلويح قول الشيخ إلا
الله تعالى الله وما تشابه إذا علم الك بسبب من نفسه أن الرب وقعت الشهادة العلم بالتحصيل العلم بالتحصيل
سبب اختياره وبشهادة به يصطوف على مثل ذلك العلم التسمي المذكور **قلت** لا يصح وقوع مثل ذلك
فيما ذكره لفرضية تحصيله ما يؤتيه عند فاضل من خفوف الله أو لغيره وفيه نكر والله سبحانه
اعلم به التزويق وقوله باختياره يدخل فيه شهادة المختص وغيره **بارز فلن** فذكر الشيخ
رحم الله قبل هذا اعز ابن تيمية أنه لا يخرج على الشاهد بوضع شهادته على من لا يعرف عنه تحمله
وأما عند آية فاجتمعوا على أنه لا يؤيد بما علم من غير شك في المنسوخة له وعليه وإذا صح أنه الذي
قال الشيخ رحمه الله هنا التحتمل على التي آخره ومن جملة ما تحمله العلم بالمنسوخة علمه على يوجه
هذه الصورة **قلت** هذه الآية منه والتخفيف من ذكر الشيخ من أن الشاهد لابد أن يعلم فيما جاز به
العلم على ما يحصل العلم أو التحتمل الفوق وما ذكره ابن تيمية أن ما هو عن بعض البهائم ولا علمه وأما
يجب اعتماد الشاهد علمه وأدبنا لا يصح اعتماد علمه إذا لم يعرف به فلان فلا يصح اعتماد
الشاهد على علمه والعلم على سفره ما صار كالتعلم لا يصح أن يقولوا ممنوعون به فلان وكذا إذا قالوا
به ولا يميز المقرب لا يصح وأما إذا قالوا بغير التعريف به فإنه علمه إذا قالوا بغيره بالموجب
فإنه صحيح عندهم بغيره وكذا إذا قال الشاهد يعرفه المعرفة التامة وكذا إذا الشاهد لا يعرفه
والمعرفة راشداً وأنه يعمل على العلم به وربما كان كالمعرفة لهجنة وكذا إذا كان يعرفه العيون أو السمع
والشم أو قد سمع الشيخ كالأعمال البغية الفهاح شيخه الشيخ **بارز فلن** أما ما مر سيحدث الله الفاسم رحمه الله
تعالى عن العرفية هذه **الغالب** سؤال هو بوجوبه الشيخ رحمه الله بما لا يصلح منه ويحتاج إليه

[illegible]

ان عصبه من اثبات قوله باله الله كما بالتسليم واما من التخصيص الدعا المودعة في الحق
بالسبيل والراء الدعاء التي يلزم المدعا عليه الجواب عنها هذه الصرة ليست من ذلك وقد مر
الدعا التي كناية افساح منها ما يسعه الحاح واليدع بسبب دعاء تقياً ومنها ما يسعه
الحاح ويلزم به الدعاء او لا اما كناية العرفي وكذا كما انزل فاعلم الشرح دعاء المحكوم عليه ان
الشبهة دعاء بواو يهاب يهين وان افاد في جاز عليه فحمله ويلزم فيه كناية الدعاء على اهل
الصلاح ما لا يلزمهم الى غير ذلك والله الموفق للصواب **باب الدعاء على الراعي**
عليه فالرحمة الله الذي من عرفت دعاء عن مخرج غير شهادة والمدعا عليه فاقترنت
دعائه به قوله من عرفت دعاء معناه ان لا يكون معهما ما يشهد له عرفا هو المخرج لما كذا
فيلزم منه عشرة فاعلم ان دعاءه لما عرفا على المدعا عليه قوله غير شهادة
صحة المخرج واسار الى ان المخرج اذا كان شهيداً لا يخرج المدعي عن معناه لقوله عليه السلام
البيضة على المدعي ولو لا هذه الزيادة لورد على ابن الجراح عدم العكس قوله والمدعا
عليه ان معناه الذي افترقت دعاءه بخرج غير شهادة فاعلم ان المخرج من قوله يعود على
المخرج المذكور بصحة مخرجه عارضة وبعدة كانت بغير انشهاد كذا العرفي صح قوله في ردها
وعرفا الدعاء الى الجالب به اصلاً **باب قلت** اذا قال رجل في دعائه بلان عشرة فاعلم ان
شكك ان دعائه كذا قوله في تجرد عن المخرج ويصرف في ربه عليه واما قوله اذا انكره
الدعوى عطف بصره على قوله **قلت** قوله في افتراق مخرج صفة عليه كذا معناه الذي هو
استصحاب الاعمال بآراء منتهى ان يقال ان مخرج قوله بشهادة تشهد للمكسور كما ان الفاعل جنة
تشهد للمدعا عليه بآراء منتهى بظاهره انه لا يثبت عليه مدعا عليه بما مثله والله اعلم
رأى ان يقال ضمير يعود على المخرج كما بعينه في هذه الصورة ومما يدل الدعاء المدعي
والمدعا عليه عليها ينبغي في الفضا والله سبحانه الموفق في ان رحمه الله فوالله الحاح من مخرج
قوله عن مخرج في كل عكسه بالمدعي ومعه بيينة فالأمر ان لا يشك **باب قلت** لافا لان
يقول ان الشهادة اذا ثبتت كما يقال في الآيات وما في كانه لم يتجرد قوله عن مخرج وما الشرح
التي من الجرح كانه لا يثبت كما قلنا وانه انما شهد ما في قبل فيلزم البيينة ونحن نقول ان
بالجرح ان لا لو شهد ما في قبل فيلزم البيينة سكتة لم ولن ان نقول تسميته من عيبا بعد القيام
بها من تسميته الشيء بها كذا عليه **قلت** هذه اعمايح الجحش به وينبغي ان الجاحش به عن

لا اعتراض

على اعتراض عليه ونقل ابن رشد في حقه ما انه عن سعيد بن المسيب انه قال المدعي من قال ان كان المدعا
عليه من قال ان لا يكون من قوله ما يلتزم عليه الحكم فالابن رشد ليس قوله المدعي المدعي على المدعي
يخرج اذا تجردت دعاء المدعي في قوله من سبب دعائه على صفة دعاءه بان كان له سبب يدعي على
تصرف دعاءه افوا من سبب المدعا عليه والفايل لم يخرج على عليه باليمين ثم حارثت يا عن غيره
منها بحياة وجهه مدعي الشرح ان قبل قوله نعم يمينه وهو يقول ان المدعا عليه يقول ان لا
سجته اعلم به التوفيق **باب قلت** فقال الفراء رحمه الله العرفي المدعي والمدعا عليه الذي
كان قوله على خلاف اصل العرفي والمدعا عليه من كان قوله على وفواط او عرفي في قوله ان
الاحباب او الذي كمال الشيخ رحمه **قلت** بغير ان يوجه الى كمال الشيخ رحمه انصره وامنع
لزيادة قوله بغير شهادة ولو قال لا بشهادة لكان انصره والله سبحانه الموفق وهو اعلم **باب**
التكول فالرحمة الله امتناع من وجبت عليه اولى يميز منها قوله امتناع الى اخره ادخل في
المدعي والمدعا عليه وهو كما هو قوله امتناع فالوايتن في التخرج مثل قوله كما اطلب او يفتاء اعلى
عشر اليمين واليمين منها يعود على اليمين واليمين من سبب التكول لكان التكول مخرجاً ويدخل في
وكذا **باب قلت** التكول لكان امتناع من الجلب مكلفاً او اذ اوقع امتناع به لكان يمين
على لم اذ انكره لكان الامانة الجلبت لكان **قلت** كما هو مخرجه انه لا يخرج ويذكر التكول عن ذلك
ورفع كالبين تابع ما يقتض صحة رجوعه والله الموفق **باب الخليفة** قال الشيخ رحمه
الله الخليفة حالة ترفع بعد توجبه الدعاء على المدعا عليه من الشيخ حالة الخ **باب قلت**
هذه صفة توجبه دعاء المدعي كذا الخليفة اذا اريدت بعد توجبه الدعاء على المدعا عليه فترتب
توجبه الدعاء على المدعي فلا يشك في ان ذلك وهو انصره **قلت** حامل هذا السؤال انه
يظهر من سؤال المدعي في حالة المدعي باليمين ولم يفتأ دعاءه في يقول حقيقة توجب رجوع المدعي الى
شيء لم يفتأ توجبه الدعاء على المدعا عليه كما قلنا وفقرنا ولعل الجواب عنه رحمه الله انه
لما اكد كلام العلماء التفتة من فعل المار عن ابن الفاسم الخليفة ان يبايع انسان انساناً بالدين
مرة او بالثقة مرة او نقل عن البغداديين ان العنصر كوز الدعاء تشبهه ونقل الفاي في عيب الزهاد
عن بعضهم ان ترك الدعاء لا تشبهه ان يدعي بها على مثل المدعا عليه وفان يفتأ في ان تشبهه
ان يفتأ المدعي المدعا عليه مثل ما ادعي به عليه فالأمر ان لا يفتأ من متفاد ان اظهرها راعا الشبه
بجنس المدعا عليه واخر راعا بجنس المدعي والمدعا عليه والذي فيه والتحيز اعتبار فرائض

وَأَيُّهَا الْمَدِينَةُ

بفسامة وحيثما قل كما قالنا فمما ان رتبته لما كان محجوبا فاستدلنا بما قلنا **فان قلت** لم يقرضه كما اوليا
 واداك شريك في الفسامة فان حله كالحائز كذا نص في الفسامة مشقة **قلت** يخبر ان العاقل كذا رتبته
 وكذا الاستدراك الرتبة في العزم وقد نقل عن الشيخ سديد ما عني الله فمما رتبته وانه اعترض
 الله الرتب بامر كثير والشيخ ان فيه ما يثبت به مع رحمه الله والله اعلم **باب**
في سبب الفسامة فان رحمه الله تعالى ثبت ما هو مكنته كذا نص في الفسامة **فان قلت** الشيخ رحمه الله عز الفسامة وعزها في غير السبب وعزها في ابن الحبيب عكس
قلت لا يحدج وقد اعترض الشيخ بن عتبة السلام على ابن الحبيب في كونه قد مر في غير
 سبب الفسامة على الفسامة فالاول الترتيب ياباه بل جعل الشيخ واصحابه لا اعترضه في كونه راي
فان قيل انما سبب الفسامة مستتبة والسبب متفرد كمنعها بالواجب فقد يثبت
 وضعا كما صنع ابن الحبيب بعينه يقول والترتيب ياباه بل الترتيب كمالا كرنا
 فواجه قول ابن عتبة السلام **قلت** وجهه انه لما كان تصور الفسامة مما يقع على تصور سببها
 وان كان السبب له اثر وجوده فانها كانا معا في تقدير تصور الفسامة فوالشيخ رحمه الله
 ثبت ما هو مكنته معناه وجوده كما مر في الفسامة كذا نص في الفسامة **فان قلت** لا يثبت
 كذا في غير مستتملا على نسبة فتل حرم مسلح كذا نص في الفسامة **فان قلت** لا يثبت
 واخرج به انه ليل الفوق كذا نص في الفسامة على الفسامة **فان قلت** لا يثبت
 الفسامة من غير فسامة اذا مات بموت فتل الحزب المسلم من اضافة المصرا الى مقوله وماذا من يتعلق
 باضافة **قوله** فتل حرم مسلح اخرج فتل العبد فان لم يفسر سببها في الفسامة وذلك فتل الكافر
 فان لم يفسر سببها في الفسامة **قوله** كما في الفسامة واخرج به اضافة الفسامة الى الفسامة
 وكذا في سورة كان صغيرا او عبيدا او كافرا او مخرجا اخرج بقوله الفسامة الكافر والخراج كذا نص في
 ليس فيه فسامة **فان قلت** قوله ثبت ما هو مكنته كذا نص في الفسامة **فان قلت** لا يثبت
 الحاصلات التي تتركب من كذا سببها من محل اللوث بعينه ما هو متفق عليه ومما رواه في غير عموم
 يقع فيه انهم بمقامها جميعا **قلت** الكافر المحرم والرتبة لما يقع التبع عليه والمختلف **في**
فان قلت قوله فتل حرم كذا نص في الفسامة **قلت** كذا نص في الفسامة **قلت** كذا نص في
 فالابا في عز المشهور عن مالك وغيره في الفسامة **قلت** كذا نص في الفسامة **قلت** كذا نص في
 حصل ابن رتبة اربعة افعال وكذا في الفسامة **قلت** كذا نص في الفسامة **قلت** كذا نص في

يفسحون وحيت حفر في الأرض قال الشيخ رحمه الله وفروا بالحق والبر والعدل والعدل هو العدل
يخرج عنه فسامة من ثوب خمرية وتراحم من به الكيفية بالبر والعدل والعدل هو العدل
لأنه لا يجرؤ عليه فلهذا جعل اللوث ولما عدل الشيخ في حرك الفتل في ربه الذي هو من التلوث
الذي أفردوا الله سبحانه أعلم **باب في اللوث** قال رحمه الله سبع الفريضة وهو
كل امرئ الذي ليس بالقول هو كما مر في كلام الشيخ رحمه الله أنه ارتضا هذا التعريف **باب في**
جسر اللوث وكلفه على الفريضة الظاهرة التي على الفتل **قوله** الذي ليس بالقول يخرج به
البينة كما أفردوا بما أمران فريضة **باب في** إذا كان لوثان على الك لوث أو أفردا لوث
قلت يصح عليهما أنهما البينة بامرفوء قال الشيخ رحمه الله عنه بعد الروايات وأما أن تعده
اللوث لوث كالبينة **باب في** قد عرفت أن اللوث الكلي البين مثل اللبيب من التسمي
والصبيان وبذلك أيضا قول الفريضة مؤلفا الذي ليس بغير **قلت** يكسر أنه كالمخاطبة كالألح
البين أي الواقع في كونه كالحا فإن **قلت** قال يهدى إذا جرد الفتل بحاله فم ويلس بلوث
ويصروفه أنه ليس بامرفوء يصرف الشيخ غير مكروه **قلت** مسئلة المرونة فإذا لم يكن خسر وفقد
بالألم يخرجه رجل مخرج ربه في العرفية ما يغيرها خلافا والتعريف بالماهية المكلفة والتعريف
كلام يسهل أو يغل من العلم وكلام خليل أو حيا عن وكلام الشيخ بعه وما وقع كالأثر بوشن **باب في**
اللوث المعروف هو لوث مفية وهو لوث الفتل وغيره أمم ميلنم عن كره **قلت** لما يقع في منع
أن يحدده اللوث المفيد بل اللوث الظاهر كلفه من غير مية وأما على أنه لا يحد على اللوث الفتنة
لأنه إذا عرفت كالبينة علمنا ماهية المرأة والزجل **باب في** عبارة ابن الحاجب في قوله ما دل
على مثل الفاتل بامرفوء إلى كره في إقراره كمال بينة فيه أو نفيه تدل على أن المرأة باللوث لوث خاكر
وهو المرجع لنفسه مية في اللوث **قلت** هو الصواب كالألوث الشيخ صا لفظا على أنه وهو القام
والسما في فية ما كرهوا ورفع في السرفة وما شاع بها اللوح واللوث كالكثمة مفيدة كما كلفا **باب**
قلت في إقراره أن فيود ابن الحاجب لم يتفرق لما الشيخ رحمه الله ولم يذكرها به ربه **قلت** أما قوله
فتل فقد تقدم ما به وإن صوابه التفسير به ليكون الرثع مكروا أو قوله بامرفوء في هذا قريب لما في مناج نول
مكتوب ومعنا بينة ربه في ربه الفريضة في قوله ما لم يكن باقراره كمال بينة في ربه الشيخ واجتراح
اليه ربه أنه قال الأمر الذي ليس بالقول ومعناه الأمر الذي على الفتل كمال بينة في ربه بل أن دخل الله
وأفردا كما أفردا في قوله به أو فيه نفيه هذا إذا عرفت أنه شاع به روا أنه غير محتاج اليه بانكسرة

وترتيب

وترتيب الشيخ حسن ما أنه عرفت اللوث بعد سبب الفسامة كالبينة الفسامة من كره من أمر
أجل هذا اللوث ويرجع ذلك إلى الكثرة المشارة إليها والله سبحانه الموقن بقضه ومنه وهو حش وبع
الوكيل **بسم الله الرحمن الرحيم** وحكي الله على سيدنا ومولانا **قوله** وعلى الله وجهه تسليم
كتاب الجنائيات الموجبة للعقوبات قال الشيخ رحمه الله في البغي والزنا
والزنا والفسق وبالسرفة والحرابة والنشر وقال الشيخ رحمه الله عنه الجنائيات من البغي غير
بينة **قلت** الجنائيات جمع جنية وهي الجمع في المصنوع كالأمر به بالكتاب في جمعها وما إذا ان جمعه
كأختلاف أنراعه كالأمر التي الجنائية مبنية عليها المصنوع ويعرفها بأن على الله كماله على الفيل والخيبر
ولم يذكر الشيخ رحمه الله تعريف الجنائية العامة المشتركة في كل ما كرهنا من كرامات أو غير أن يقال في تعريفها
بغير تعريف يوجب عفوته بما عليه يحد أو قل أو فم أو نبي **باب في** قد ترجم في المرونة بكتاب الجنائيات
ونقل عن الشيخ رحمه الله أنه عرفت أنه لم يقوله ألكا في ربه ما أو لا غير ما دل على التصرف فيمنع
في الكرامة كره ترجمته هنا وترجمته غيره هي أهم ما عرفت به **قلت** ترجم المرونة لقب على جنائيات
العبيد وليس المراد هنا الك بل المراد الجنائية الموجبة للعقوبات وهي مغايرة لجنائية العبيد بل الك
عقوبتها كما يحضها **باب في** هلا عرفت كالمع من الجنائية وكأخر هذا **قلت** الغالب في بعله
أنه إنما هو إذا كان عمره مخصصا حقيقته من شرا عيشته كالبيع كالمع والحق وهو أن حقيقته كان
بشيئا غير مخصص من ترجمه بأن الجنائيات الموجبة للعقوبات هي الزكوة هنا والمرجع عليها في
جنائيات العبيد وأن لم يقم بها كماله لقب عليها فيجوز أن العبد لا يمارى ويصرف عليه كمن الجنائيات
وتخصر جنائية العبيد بخلاف العبيد وأما ما لا يتصوره الأخ والله سبحانه أعلم في التوفيق **باب**
البغي قال رحمه الله البغي كالمشتاع من كرامة من ثبتت امامته غير معصية بمغالبة ولوثا وكما
قوله كالمشتاع البغي اللغة هو العدي أو كلفه بغيرا عليهم والشيخ رحمه الله العيس
كالمشتاع من كرامة مؤله من كرامة كالمشتاع من أمثال الأمر أو غيره **قوله** من ثبتت امامته أي
النفذ من شرا يخرج به من لم تتعد له امامته وعظم في انقضاء كماله بامرفوء يتعذر به كاهره ولومن
تدبر فيه ما هو معلوم والصحيح صحة انقضاء الك بمرور أن الفتل والعقد والكل في خلاصه انقضاء
كلامه لرجل من عبيد كالحقاع النضر والله أعلم **قوله** في غير معصية أخرجه إذا أمره كماله
معصية فإن امتنع من كرامة غير باع أو غير معصية أملا أو تعليق في كالمشتاع قوله مغالبة
أخرجه كالمشتاع من كرامة من غير مغالبة فإن كالمشتاع بغيره فلوله ولوثا وهو معصية على مفسد

2. جبرائیل العجیب سوان بطلمیوس ادمی
 لا ملک له فیہ ذاقوا فی مقعدا قال فیمنظرو
 القوا قال رحمہم اورد علیہ

[illegible]

الشيخ من ضواده في بيته كانه يصح بها عليه الشيخ فيرد عليها ما لا يخفى ونص في الاحكام الباردة في النسخ
 في كتابه محتاجه ليجوز هذه التقييد عونا له على تحصيل فهم رسومه واكثر شروكه وضواجه والله
 سبحانه يطلع الجميع به صوره حق الشيخ ان يعثر من على ابن الحاجب تصويره بكل الرشح واما كلام
 ابن الحاجب في مقترضا على اعنه للمبادر واخصر **باب** في موجب الحوائج او حرها فان رحمه الله
 في اربعة الف والصلوات او الف كما في قوله في اربعة اشبار الى العبد الغرار في كلتيهما في الكواكب
 للامام في شجرة العرف بما يراه في محله وليس فيه هو في الكواكب الترتيب في التفسير اشر على اقل
 انحر الكلام على الفهم والصلب وهو ظاهر والله اعلم **باب** فيما ثبت به الحوائج بوجه منه
 انها تثبت بشهادة رجلين ولو قضا بوجه كانه منسوخا في ابن الحاجب وتثبت بشهادة رجلين ولو من اربعة
 كانه منسوخ **باب** في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 قوله شهادة في كتابه في العدا الله والله سبحانه اعلم به الترتيب **باب** في الشرح
 الموجب للتحذير رحمه الله ورض عنه شري مستحق ما يشكر كثير مختار في الضرورة والله اعلم
 قول الشيخ رحمه الله شري مستحق **باب** في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 في ذلك في قوله في كونه لكان اولا **قلت** لعلمه في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 للتقييد هذا كثيرا ما يقع له ولغيره والله اعلم قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 اخبر به الرقيب والمجوز قوله ما يشكر كثير انما هو في ابن الحاجب في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 القليل منه قوله مختارا اخرج به المخبر قوله في الضرورة اخرج به الفقه في المباحة ما اركان
 في الاحكام كان فيه ارتداء اخذ في الضرر في قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
قلت قول ما لا يردوا عليه كانه له في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 ويعد في ذلك **قلت** نقل ابن التوازي عن ما لا يردوا عليه كانه له في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 الله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 ومثله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 سبحانه اعلم **باب** في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 ضرورة في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 شريه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه

قول الشيخ

قول الشيخ كثير هو اكثر من غير ابن الحاجب في نفسه مع انه يوجب معناه كانه اخرج به المختار في العمل والله اعلم
 في شريه كانه يوجب المختار في العمل والله اعلم **قلت** في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
باب فيما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 بالبيضة اما بالبيضة على الشري في عاقله واما على الرأية فيعبر باختلاف الفهم في العلم بها في كونه
 ما لا انحر به في شريه **باب** في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 عليه بها والله اعلم **باب** فيما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 غير الموجبة لله وتامل ما لا يخفى ونقسم في شريه في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 الفضاة في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 رفع لغيره رحمه الله انه يامر بالتحذير في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 القليل منه قوله مختارا اخرج به المخبر قوله في الضرورة اخرج به الفقه في المباحة ما اركان
 في الاحكام كان فيه ارتداء اخذ في الضرر في قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
قلت قول ما لا يردوا عليه كانه له في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 ويعد في ذلك **قلت** نقل ابن التوازي عن ما لا يردوا عليه كانه له في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 الله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 ومثله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 سبحانه اعلم **باب** في ما ثبت به من اربعة او اقل في كونه لم قلنت به من ان لا يثبت له لكن
 ضرورة في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه
 شريه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه

في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه لكان اولا في شريه لا يجب هذا قوله في كونه

او بالعتق والماله غيره ما تارة في نفسه ولا عبده يقبل ما يعتق منه وكل منعه العتق فيه التمييز للعتق
 واما قوله اول خمسة والثاني في الميراث والاربع بسنة والخاصة بالربعة وعشرين بالميراث
 من الفهم لستور ذلك الخمسة عشرين وهو الذي يلزم عتقه شرعا من العتق في جوارح ذلك الثالث
 فقيمة العتق بموا العتق وحده ونحوه بقاء من الثالث فيكمل او اخر فيعتق بقرعة ثم يقب على اول
 الله وفيه وكل واحد كذا الذي اخرهم ويعل كذا في ربعة ويملك الرافع ثم يعل للمعص من غير
 اربع منها ربعة فانها وجب تحت ما رجع اسم العتق الذي في ربعة عتق وحده وان رجع الذي
 في ربعة خمسة اعيد العمل في الباقي فان خرج خمسة ايضا عتق عبدا انما اعيد العمل في ربعة صاحب
 الستة اعيد العمل في ربعة صاحب الميراث والعشرين عتق منه مئة او اربعة اجزاء وهو ملك الباقي
 ويخرج في الثالث على هذه الثلاثة اعيد رسم مائة ويخرج بذلك اول عبده واحد والباقي مملوك واما ان خرج
 في العمل ما في ربعة وعشرين او اقل عتق منه العشرين وولد الشكر من ربعة العبيد مما ليك
 هذا خير من العمل وهو سبب التمييز المذكور في الحديث **قلت** القوي كما قال في قوله له والثاني
 ما قوله له والثالث ما قوله به لا يشترط اخرج بهم على من يورث كل واحد **قلت** كما اذا يتعلقوا التقيين
 ويعود خبره على العتق واخرجه تعيين من يورث العتق والثاني يعود على العتق ويتعلق بخروج وغير
 به يعود على المنهم والتعلق بملك الله اعلم وبه التوفيق **ما رقت** اذا قال الثلث عتق
 احرار او انطامهم احرار بعتق في كل الفرعة **قلت** قال ابن الجارح بطلان الثالث من عتق
 عتق وافرقة وفيله شارحه وورقة مثله في المذونة والله سبحانه اعلم وبها **قلت** هو قوله
 بسم الله الرحمن الرحيم وحلى الله على سائرنا ومونا **ما رقت** وعلى الله وحبه وسلم تسليما
كتاب الوفاء الوفاء لم يعرفه الشيخ رحمه الله تعالى ولم يذكر اسمه ويظهر من
 ذلك انه لم يدر الحاشية المشهورة في قوله صلى الله عليه وسلم الوفاء لغة التمسك بالبيعة
 وايروها بقاءه يميز له من امام العارفين ومن اتاه الله على اولي وافر من العقاب في الشريعة
 ما خرد عنه ومنه بلا حفيظة له غير ما ذكره وبينه ويظهر بيان الحديث بالوقوف على كلام
 من ترجمه وللشيخ سيدي سعيد فيه كلام حسن يستفاد عليه ونذكر ان شاء الله تعالى ولما
 ذكرت في قوله اعتد ارا عن الشيخ رحمه الله وانما ما يفوقه من كلام تلميذه وللشيخ سيدي
 البقية لله لما ذكر الحديث المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم تعريف بحقيقة التمسك
 واجبة الوفاء بتعريف الله منه والمعنا ان بين العتق والعتق تشبه نسبة السبب وليست

هو وجه التمسك

ووجه التمسك ان العتق لما كان عليه رقة مبركة لا يدرج في نفسه والعتق خبير من جهة الجواز والولاية على
 عدم وما راي سبب وجوده **باب** معناه الوفاء قال الشيخ رحمه الله عنه في قوله عليه
 السلام انما الوفاء لاعتق قال هو ان ثبت العتق عنه ولو يعرفه بعض ائمة ما لم ينع ما منع قوله هو
 انما الوفاء لثبت العتق عنه وليس له ان يعرف الوفاء كما فهم بعضهم وانما هو حق بالوفا لم يذكر له
 ومن يكرز له الوفاء هو المعروف بقاءه قال من يكرز له الوفاء صفة التي اخبره عن ثبت العتق عنه هو
 الجسار وهو يسمي كل من اعتق من نفسه او غير غيره فوله يعرف له الوفاء **ما رقت**
 والمكاتب وهو عتق على مائة راي من ثبت العتق عنه غير عرف وبادن ولو يعرفه بعض ائمة
 في انه يعود على مائة كذا على المشهور وخالف الشهاب وقال ان الوفاء للعتق من كل فاقوله
 ما لم يمنع مانع معناه ان الوفاء ثابت للعتق عنه ما لم يمنع مانع اخرج به ذلك انما العتق ما جبره
 كما ان العتق هنا عتق نفسه واولاه للجارح كما في المانع كانه كما يركب الجارح المانع **ما رقت**
 الا اعتق النصارى عتق النصارى ثم اسلم بقرعته فانه في الذونة قال الامام عز وجل الميراث
 لعصبة سيور النصارى المسلمين مع ان العتق انما كان عتق النصارى والوفا هنا لغير العتق عليه
قلت الجواب انه انما كان لم يدر بالجارح ان الوفاء انما كان للعتق عنه ولما منع المانع من ميراثه
 انتقل الى غيره من غيره اليه ولا افا في المذونة كان الوفاء كان لسيور من كان نصرا فاما ان اسلم
 السيد رجع اليه وآواه فالسحر من معناه رجوع الوفاء به اليه انما هو الميراث كان الوفاء انما انتقل
ما رقت كما هو كلام الشيخ رحمه الله عنه انه رسم من اعلى المشهور في نفسه ولشقيقه
 الرقيم انما هو الماهية المكلفة **قلت** كثير ما يفعل الله والله الموفق **ما رقت** فانه في المذونة
 من اعتق سيامة لله تعالى هو كذا لها للمسلمين والعتق لشيء له ذلك **قلت** فاقبها كذا معنا
 السامية العتق عن المسلمين في ذلك اخل في الرقيم **ما رقت** فلما قال ثبت له لهك
 او معنا كما قال غير هذا **قلت** هذا اخبر الله اعلم وبه التوفيق **ما رقت** انما العتق
 العتق عتق وعلم السيد به ولم يدره وما جاز به حتى عتق العتق بالوفا للسيد والعتق لغير عتق
 كما معنا **قلت** في اخبر ابن الجارح من وجهه انتم كونه عتق رقة بهد كانه رقة
 بكانه هو العتق فيثبت الوفاء في المذونة ان الوفاء للعتق ويظهر عليه الرقيم ايضا اما انما يعلم
 بعتقه حتى عتق له بهد بالوفا للعتق والله سبحانه اعلم وبه التوفيق **ما رقت** العتق المذنب
 وان الوفاء بان يسيروا به من السيد الوفاء لم هو **قلت** قال اصبح الوفاء له المذنب السيد

ولو كان في ربيعة
 وذكر في ربيعة لانه يسمون ان العتق
 قوله او غير اذنه ملكا فاعلم
 انما يعرف عتق

وحدة الشئ بصفة وعلا الذي **قلت** الظاهر انه قد وعظمت ان اوله بغيره شرايه على من يقول به وجبه
يحيى وتامل في مع المسئلة المعلومة ان ارفع استغفار ونامته بعد كل من شئتم بها باخذها ما كفا
ثم اشتراها بعد ذلك هل خير ان اوله بغيره كما قاله اورد ان الذي يصح ان لا يكون يحق فانه قد
التره انما كان يحق فلا ذكر ان اوله انظر هذا من سائر البراء على فليجب فيه التبعيل
لجواب انظرها والله اعلم **باب فيما نصير به دامة اوله**
فالرحمة الله المرونة وغيره ان نصير اوله باقرار الشئ بغيره انما كان التناقص عنه حمله وان
قلت قد وقع فيه اذا اقر بالوحي وانما لا اشترا بغيره بصفة ونجا الولد صرورا يلزم ما الت
به من لم كما ذكر من سنة اشهر ولسنة **قلت** هذا صحيح ولعله يخرج بغيره التناقص عنه
حمله والتخم هنا الشئ من ان اشترا بصفة بغيره الولد لان العمل بالخبر فان قال ان
وكسيت ولم انز الزم ما الت به على اذ كره وهذا والله سبحانه اعلم به التوفيق
ان سمى الله البحر الصحيح وحكي الله على سبيلنا ومكانا **حج** وعلى الله وحبه روح تسليما
كتاب الرخصة فالشيخ رحمه الله عنه الرخصة عوف اليفها لا العراض
عقد يوجب عقابا ذلك عاقد ويلزم بغيره ان يثبت عنه بغيره فقول الشيخ رحمه الله عنه الرخصة
مكرب اليفها والله اعلم من اولها في ما الرخصة عنه الميفها اعلم من تالم ومن التباية عن
الوجي بعد الموت فليعلم عثرها الشيخ في ما ذكره في الشيخ بغيره السلام بهذا الشبه
ما يقال في رخصتها في عتب اليفها ما ذكره بعض الحقيقة انها تليد مضاف الرما بعد الموت
بغيره التشرع فالاعلى انه لا يجزأ من مفاضة الترخها عليه والشيخ رحمه الله عنه ونفع به طه
يذكر كلام الشيخ بغيره السلام في دفعه مع انه يثبت في مثل هذا الحد بما وضع مع انه قابل انما
قوله انتم به ما يقال في رخصتها بغيره انما في رما يورده عليه من المناقضة والمناقضة
كما تجل برسمه ويكسر له ما فيه بعد ديانة قوله تليد مهتر من قلد والتعليك اعكاف المناوع او
في وان وذل من شيا من جميع المملكات بل وذل من المعافاة فان فيها تليد قوله مضاف الى ما بعد
الموت اخرج به التعليك الواقع في الحياة قوله بغيره التشرع اخرج به ان مات زيد ملكه
هذا انما كان تلم التعليك مضاف لما بعد الموت لا بغيره التشرع فان قلت قد راعى التشرع جازيه انما
انما اقر بانها في عتب اليفها وانما في رما يورده عليه من المناقضة والمناقضة
منفعة انما به لانه ان التشرع عند اليفها هي امر واما ثانيا فانه صير الرخصة تليد بغيره التشرع

والشئ

بغيره
انما

والشئ بصفة وعلا الذي **قلت** الظاهر انه قد وعظمت ان اوله بغيره شرايه على من يقول به وجبه
يحيى وتامل في مع المسئلة المعلومة ان ارفع استغفار ونامته بعد كل من شئتم بها باخذها ما كفا
ثم اشتراها بعد ذلك هل خير ان اوله بغيره كما قاله اورد ان الذي يصح ان لا يكون يحق فانه قد
التره انما كان يحق فلا ذكر ان اوله انظر هذا من سائر البراء على فليجب فيه التبعيل
لجواب انظرها والله اعلم **باب فيما نصير به دامة اوله**
فالرحمة الله المرونة وغيره ان نصير اوله باقرار الشئ بغيره انما كان التناقص عنه حمله وان
قلت قد وقع فيه اذا اقر بالوحي وانما لا اشترا بغيره بصفة ونجا الولد صرورا يلزم ما الت
به من لم كما ذكر من سنة اشهر ولسنة **قلت** هذا صحيح ولعله يخرج بغيره التناقص عنه
حمله والتخم هنا الشئ من ان اشترا بصفة بغيره الولد لان العمل بالخبر فان قال ان
وكسيت ولم انز الزم ما الت به على اذ كره وهذا والله سبحانه اعلم به التوفيق
ان سمى الله البحر الصحيح وحكي الله على سبيلنا ومكانا **حج** وعلى الله وحبه روح تسليما
كتاب الرخصة فالشيخ رحمه الله عنه الرخصة عوف اليفها لا العراض
عقد يوجب عقابا ذلك عاقد ويلزم بغيره ان يثبت عنه بغيره فقول الشيخ رحمه الله عنه الرخصة
مكرب اليفها والله اعلم من اولها في ما الرخصة عنه الميفها اعلم من تالم ومن التباية عن
الوجي بعد الموت فليعلم عثرها الشيخ في ما ذكره في الشيخ بغيره السلام بهذا الشبه
ما يقال في رخصتها في عتب اليفها ما ذكره بعض الحقيقة انها تليد مضاف الرما بعد الموت
بغيره التشرع فالاعلى انه لا يجزأ من مفاضة الترخها عليه والشيخ رحمه الله عنه ونفع به طه
يذكر كلام الشيخ بغيره السلام في دفعه مع انه يثبت في مثل هذا الحد بما وضع مع انه قابل انما
قوله انتم به ما يقال في رخصتها بغيره انما في رما يورده عليه من المناقضة والمناقضة
كما تجل برسمه ويكسر له ما فيه بعد ديانة قوله تليد مهتر من قلد والتعليك اعكاف المناوع او
في وان وذل من شيا من جميع المملكات بل وذل من المعافاة فان فيها تليد قوله مضاف الى ما بعد
الموت اخرج به التعليك الواقع في الحياة قوله بغيره التشرع اخرج به ان مات زيد ملكه
هذا انما كان تلم التعليك مضاف لما بعد الموت لا بغيره التشرع فان قلت قد راعى التشرع جازيه انما
انما اقر بانها في عتب اليفها وانما في رما يورده عليه من المناقضة والمناقضة
منفعة انما به لانه ان التشرع عند اليفها هي امر واما ثانيا فانه صير الرخصة تليد بغيره التشرع

والشئ

بغيره
انما

ووفت اعتبار الثالث في الشركة من الوجهة فالرحمة المقدسة تنعبد الوجهة كما يرمي الموضع وهو ظاهر موت
وردة على اثر الحجاب انه يعتبر يوم الموت **باب** فيما ذكر في الوجهة فالرحمة الله عز وجل
في غيرها فيما علم بها الميت وهو ظاهر الجلاء الاثر فانه يدخل في الحلق وانظر هنا مسائل بها
مغالب والجاء **باب الضبعة** فالشيخ رحمه الله ونفع به الصيغة ما دل على معنى
الوجهة فيدخل اللقب والكنية واسماؤه وهذا ظاهر وتأمل في اربع ما ذكره رحمه الله كثير اقر الشيخ
بعبية الجلاء والله اعلم به التوضيح ونقل عزرائيل من ان هذا اللفظ بمعنى منه فمعه الوجهة والموضع
او الفريسة ونقل عزرائيل العاجب انه قال كل لفظ او اسماؤه يقع منها فمعه الوجهة فالشيخ
بعد ان ادى يخرج عنما الكتب ثم ذكر ما يشهد لهجة الكتب من الوانوية وغيرها انك

وذلك بما فيه العرف به وله
فقد نزلت في ذلك
به ومنه في ذلك
ذلك في ذلك

10

100

من الروايات الثمانية وثلاثون على ان كان علم الغايين جلاله علما مستقلا في نفسه ما يلزم من ذلك
كل علم من جنس موضوعه واما في هذا الموضوع فكل علم من جنس موضوعه الترتيب في العلم خلافا للمصنوع في العلم
الى ان كان في موضوعه فالشيخ موضوع كل علم ما يثبت فيه عن عارضة الذات وهو ما يحفظ
لذاته او مسأله او محضه اعني ان العلم في ذاته لا يحفظ في نفسه كذا في الحقيقة مثال ذلك ان
ما يحفظ في انفسنا انفسنا انفسنا في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الفرد ما يحفظ في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
ما وقع في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
من كتب الحكماء قالوا في ذاته كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
هو من ضروريات كل علم ومنه يقرب في كل علم يعرف العلم في ذاته كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
وفي قوله ان العلم في ذاته كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الشيء الواحد موضوعا للعلوم متعلقة بمجموعات مختلفة بموضوع العرفية والكلمات العربية من
حيث اعلم ما يحفظ في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
المعبر عنه كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
وموضوع الحساب العلم من حيث جمعه ونفسيه كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
من حيث التكرار في العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الشرعية من حيث الترتيب في العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الفرق بين العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
بالعربية والعربية كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
ولما راعوا ان العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
والحوال كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
انما هو الاله واليه علم شريف محتاج اليه ولا الى غيره كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
من حيث التسليم في العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
اشبه الحساب في العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
اشبه الاله في العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
في اخره كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه

سبحان من لا يشركه شيء

ليس من نكر العقبه قالوا ان العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
البالغة وفيلما كان للانس حالة حياة وموت وكانت الغايين في الموت ناسبه لشدة النقص
لما وانصر الشيخ كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
السؤال في هذا العلم كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
عليه في ما فزع الشيخ كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الحوى فقال له ان كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الشيخ رحمه الله يدرك ويعلم في كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
هنا كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
استقلت عليه في كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
كيف كان كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
احمد بن محمد كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
وعلمه كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
ثلاثة اقسام منها كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
مثل كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
وقد مر في واحد من كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
لما كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
السؤال كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
الحكمة كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
لنعم سبب كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
ما عدا الترتيب كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
قال في قوله كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
واحد كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
نوع منها كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
قال في قوله كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه
بالشيخ كذا في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه كونه متجسما في ذاته في نفسه

بحمد التاليف المبارك بحمد الله وعشر عونه وتأييده ونصره
 وقد اكد صبيحة يوم الخميس المبارك ثمان مائة يوم من شهر
 جمادى الاولى بحمدنا الله خير بركة توشح المعصية الفذة
 المستوفية مد الدهر زادها الله تشرقاً وتغيماً واثالها
 عزاً وتكريماً وخرسها واهلها من كل امة وعصها من كل
 هول ومنا به وامدها واهلها بلا نفع الشواغل ومنجها
 بالسنن الحوامل ما نالها البور المفاصد واربعه النوال للكلاب
 والفاصد عوام ثمانية وثلاثين من هجرة صلى الله عليه وسلم
 وتسرب وكثر ممد ممد وممد وعظم

امان الله بحالته ممد ممد لا علم بالشيء مع النبي
 واهله بدله ممد ممد جنان الله يد العرش العلي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط
 الرقم: ٥١٤٠
 العنوان: الهدية الخاصة بـ جنة بليدة جنة الامام ابن مريم
 المؤلف: محمد بن قاسم الرضوي
 تاريخ النسخ: ١٢٤٨
 اسم النسخ: ---
 عدد الاوراق: ١٢٨٨
 الملاحظات: ---